

بازدید شد
۱۳۸۲

معارف و اخبار
معارف و اخبار
معارف و اخبار
معارف و اخبار

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتاب: حروف و کلمات
مؤلف: سید محمد آقا
شماره قفسه: ۹۵۴۵
شماره ثبت کتاب: ۹۱۲۱

خطی «فهرست شده»
۹۵۴۵

استغفار علی بن ابی طالب
و انقاره علی بن ابی طالب
دلیل علی بن ابی طالب

در دست
در دست
در دست
در دست

دیده می شود
تألیف بر کمال

فکیف قول ملک الله ملک السما
والارض و من خوار فی الارض
و انما العبد الامیر محمد علی اکبر
آقا ابراهیم ۱۲۳۵

فکیف قول ملک الله ملک السما
والارض و من خوار فی الارض
و انما العبد الامیر محمد علی اکبر
آقا ابراهیم ۱۲۳۵



میرزا حسن علی خان
بنام خداوند
بزرگوار و مقتدر
و مصلح عالمین

هذه كتابي

امروز که در دلت تو ام محبت
 مایه تو ندانم کفر خیر سلامت
 در ایمن کن ناله شمشیر اجبا
 کنی طایفه از کشته شدگان غارت
 در تو قیاس آن که ضمیر از اساقی
 بر سر کشند کارش محراب از محبت
 دل از بار و دود و دمانان کرد
 خدا را با که این باز تو آن که

زینب

٤
مال المنجب

قال المنبى
رايت ربى فى صوت جيتابى

قال المتن
ارایت ربی فی صوت جیشات
اگر کسی گوید که ای معنی این صیغه چیست
که خفاست بنظر فرموده که ویدیم از خود را در صورت
چو این بدوش خویش این معنی در دفعی است که در صورت
پایه که مفعول ارایست بنظر این است که
چون که معنی آن این است که

که خدا به غیر از خود
چو این بدین جواب این معنی در
بجای حال از این که مفعول است
از افعال است که حاصل در مقامی که من صورت
من معرفت آن حاصل در مقامی که من صورت
مردمان غیر علی بن ابی طالب و کیف الفیض و علی بن
مثنی الفیض و این الفیض و کیف الفیض و علی بن
صلوة

من مؤلف
مرد جهان غیر علی بن ابراهیم
وتم الوضوء لم يؤد الوضوء الا الاول فتقول في جوارحه طهارة يائية
وتسمي الوضوء ما حكم الوضوء المملوك المباح الثالث للصلوة
والثاني ما لا يملكه الظاهر المملوك المملوك المملوك
والثالث في مكان مملوك

والطواف الواجب من كل سنة في الحج
الزجاج اذا دخل وقت الصلاة التي فيها التيمم
او في طرفة عين لم يتيمم على المكلف الفار عليه
ثم مسح الرأس ثم الركبتين الى سجدة على المكلف الباق
الواجب للامانة الثمان الا اذا كان في حال السجدة
استباحه فليس فيه شيء

١٤

امير المؤمنين قتيبة بن
الاشجاثك اربعة و الف
اشجاثك

مكتبة فالت العرب
شعبة من الزوار
التي تسمى بالزوار

الامرور انه منقول به بالا اصل فاذا هو
فاذا هو شئ به انهم خلاف

باب و بها اذا زاد في الاسم
الفضل فان فضل القيمة
منه نزلت حال قصد ربحه

میل من علی
شرک کام خود رفتن
بیا موی ز من شوی
تو کیستی

مستغفر شد از پند و سر

بسیار بود که در وصف
از آنجا از نظر داشت

فئة دل سائ

من كتاب ستر المكنون الطري النافذ في كتاب النفاصل
تكتب قشع وتكون مع صاحبها ابدان شعير التطاقد 22 سن
سبب الله تعالى في هذا باب من الله الغريب الحكيم لفلان ابي فلان من سن
جميع الناس واخوانهم عامر وفلان شمس لسان دلان ان كان خاصه كذا بذكره ولا يدركه سئل ومن
سئل فاعشنيانهم لم يصبرون حسب الله العظيم حسب الله ونعم الوكيل نعم الوكيل

الفرق بين التذنيب والتنبيه مع انهما في كل
كل منهما يتعلق بالمبدأ حيث انتقد ان ما ذكر في
التنبيه بحيث لو تأمل الناظر في الباب من التقد
لفهم منها بخلاف التذنيب

كتابخانه
مجلس شورای ملی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الحق فوذاً يهتدي به الى فهم القرآن
المبين وميزاناً يفرق به بين الفسق والسبين والصلوة على
من خسر عظمته اسمائه وفضله على ارضه وسمائه والله
مصايح الظلام ومضايح الخيرات على الانام المبشرين
لمن والاهم لبشر الذين اذ هب الله عنهم الرجس وطهرهم
نظهيراً فيقول الغريب في البلدان البعد
عن الاهل والاطمان نعمة الله بن عبد الله الرسوي
الحسيني الخزازي في لما رأت العلم الزبور من اجل العلوم و
صرف النظر فبنت من الامر المحقر صرفت بهمة من زمان
بحسب تحصيل مقد ما تروى ما مرت اعواماً عن اوطاف في
جمع اسبابه وادواته طال ما اسهرت في دد شوق اوده
عيونه وكثير ما تقرب عن عواصيا ترمع الا فاضل
ولما فقت فيه على طوق في تحمدت اليه بد الفكرة
فاقتلقت من ربت نماره ووقفت على حرفه فلا ت
كفر من تبار مجاده فالتفت فيه في صف النور ما يطفي القليل

والمستشفى المريض ثم تطلعت من ايت الشرح السورب الى
الجليل والفاصل البتيل عبد الرحمن الحامي قد احتوى من
علم النحر على الباب وانطوى ما يد من العقول والابواب
قد صبت الفرسان جيا دها عادية عليه وعقدته الى
المناة والركبان فوقوا لديه يطليون فارسا حاذقا
يد لهم على الطريق ودليلا مريفا قد سلك هذا الفتح العيق وانما
كنت قد علفت عليه حال استغال عصاة من الاخوان بمدا رسة
لهي ومذاكرته بين يدي ما كشف به القناع عن عويصة و
اوضح الفقل من مشكلاته ثم تناوبت على ابدال سفاذه
وفزقت احواله في البراري والبحار بين ماء
بالبصرة وبوماء بالا هواز وبوماء باصفهان
واخر بشيران فاعده الظرف فلك الحوشه دافعا
عننا ماسرها من الفواشي وشحتها

تحقيقات احبلى من

ايام السبا

ورسها

زيتها بتدقيقات الله من معانها الاحباب وصيته هديته
الى الاخوان وجعلت ثمنه رحم الله مؤلفه وصيرته زمر الا
منين فمن مدطرف اليه ولم يقل ما ناولناه عليه فقد غصبنا
بلا اثمان وانصف بالم يتصف به ذو الايمان جعلنا الله و
اياكم من احسن من طلع عليه النفا وتعاقبت عليه الابكار ولا
سحار انه قد يروى بالاجابة جدير قال الشارح طهر الله ذكي
ترتبه وحشره مع احبة جسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان
الكلام في التسمية يستدعي تحقيق امور **الاول** في البناء و
متعلقها قيل انها الملا بسبة مثل قولهم دخلت عليه
بالخير والاستعانة كفولهم كئيت بالفلم والاول اذ
على العظيم لانه الثاني على كون اسمه تعالى الذي يتوصل
به الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغو
والفرق بينهما ان الاول مكان متعلقه عامما واجب الحذف
للقضية فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه فحذفت
صلة المفعول هناك لتلبس فانه شامل لجميع الخانة واللغو
ما كان عاملا خاصا محذوفا كان او مذكورا متى به تحلوه وكونه
ملغى عن العمل في ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا فظاهر
واما اذا كان محذوفا فانه في حكم المذكور كما لا يستعانة
وعلى التقديرين فالفعل المفد هنا مأخوذ من الابتداء

او الناليف وقول علماء البيان يقدد ما جعلت التسمية
مبذلة ان قصد وان تقدير الافعال المدلول عليها للبيان
فمرحبا بالوفاء وان قصدنا تعلق الظرف بها كما هو الظاهر
من كلامهم فبحال المنع واسع فان القايل ابتدى ^{بسم الله الرحمن الرحيم}
يمكن ان يجعل الظرف لغوا ومستقرا على ما مر هذا وقد نقل
الفاضل الطبري للظرفين معنى اخر فقال الظرف المستقر الذي
يفتقر تمام الكلام اليه وذلك بان يكون خبرا محوما كان
فيها خير منك واللغو ما كان الكلام تاما بدونه نحو ما كان
احد خير منك فيها ويمكن ارجاءه بنوع من الاعتبار الى
الاصطلاح السابق **الامر الثاني** في تحقيق لفظ الجلاله
امستقام جامد ذهب بعض الى الثاني والا لزم السجع
فهو علم للذات المفدسة في اصل الوضع وهو مذهب المحققين
استنادا الى انه يوصف ولا يوصف به وبانهم عبروا عن كل
مفعول بوجه لا ذهان اليه باسم فكيف يحمل خالق الاشياء و
مبدعها ان قيل ان كل واضع لشئ لابد ان يتعقله وذاته تعالى
غير متعقله لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه وان
قلنا بان واضع غيره وهو مذهب بعض الاصوليين او
نقول تصور الموضوع له بوجه ما كان في محله الوضع فيكون الواضع
له البشر واخرى الى الاول فقل انه مشغوف من الوله اى الخیر

لخير النور

لتحيز العقول الكاملة في كنه حقيقة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
واله ما عرفنا الحق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة واما قوله
امير المؤمنين عليه السلام لو كشف الغطاء لما ارتدت يقينا فهو محمول
على الامور الاخرية كالحجزة والناد والحساب ونحوها والمراد
اليقين بوجوده تعالى واثار وما يتركى ظاهرا من لزوم كون
معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول فنسندفع اما بجعل طلب النبي
لزيادة المعرفة على اكلية قبول المادة يعنى لما كانت مادة النبي
عليه واله اكمل من مادة الامام فهو قاطبة بله اذن لزيادة المعرفة
واما مادة الامام فقد كل كمالها او بجعل طلبها لزيادة على ايام
الحياة وقبل استكمال المعرفة التي لا يتصور فوقها بالنسبة الى
مراتب البشر لان درجات معرفته برتبة كانت تزيد يوما بعد
يوم الى ان قبضه اليه واكمل له المعرفة الدائقة بجبابه وهو قد فتح
تلك العلوم باسرها الى الامام عليه السلام فهو عليهم عالم بذلك
العلم الكامل قال هذا القول هذا والاول مسلكي في حل هذا
الخبر وسابقه مسلك العلامة الحلي ولا يخفى ما فيه وقيل من
اى احتجاج احتجاجه من الحواش وقيل من الهت الى فلان اى سكنت
اليه لان القلوب تطئن بدكوه والارواح تسكن الى معرفته
واما اصله فقل لاه فالحقت به الالف واللام للتفخيم والتقريب
اذا سماوه تعالى معارف وقال سبويه اصله الاله على وزن

فقال حذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ولذا لا تقطع
الهمزة في النداء **الامر الثالث** في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمن
والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة
المعنى ونقص مجازي وحاذر واجيب بان المراد اتحادهما في النوع
بان يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن محمد عليهما السلام
الرحمن اسم خاص بصفة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن
لا يطلق على غير تعالى واما صفة عومه فلا ان رحمة تعالى في هذه
النشأة شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجهها **الامر الرابع** في
دفع التعارض بين الحديتين المرويين في الابتداء بالتسمية و
التحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداء وفي
اخر لم يبدأ فيه بسم الله فهو اخرم واقطع وهو يحصل من وجوه
احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العربي المستند وهو ما
يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقام ولا ريب في صدق
الابتداء عليهما بهذا المعنى وهذا يترجح تعلق الجار في ادبيل
التصانيف بالابتداء لان فيه امثالا لظاهر الحديث ومعناه
وفي غير امثالا للمعنى خاصة ثم اى الابتداءين حقيقى قيل
الابتداء بالبسملة للتقدم وقيل بالحمد لان ابتداء الحقيقى يقتضيه
شيئين التقدم والمفارقة وهما حاصلان في الابتداء وهو
ثانيهما ان الباء فيها للاستعانة والاستعانة بشئ لا ينال في

الاستعانة باخر وثالثهما ان الباء فيها للملازمة والتقريب على
ما مر ولا وجه ان الباء بمعنى التقديم قال في المغرب بذا بالشيء
اذا قدمه فلا تعارض لتقدميهما معا وخامسها وهو التحقيق
عند عيان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالجمد ما يدل
على صفة الكمال وكما دل على الذات دل على اتصافه تعالى بالكمال
لاشتمال الذات به وكما دل على اتصاف الذات بالكمال يدل
التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء
بالاخر لا منا فيا له فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء بالاسم
لان الباء ولفظ اسم ليس شئ منها اسم الله تعالى قلت لفظ اسم
المضاف الى الله لكن لا بخصوص بل بلفظ دل عليه فالنبراس
جميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدى
الى جعله مبتدأ اما الفعل فهو من تمة ذكره على وجه المظم فقول
شفيخا الشهيد واصافة اسم الى الله تعالى دون با في اسمائه
لانها معان وصفات غير جيدة واعترض ايضا بان كلاما من التسمية
والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى الحديثين من بسمة
اخرى وحمد والجواب بان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذا
ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر **قوله**
الحمد لوليه تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين الاول منها
في معنى الاثم اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية

فاما ان يكون المفصّل بها الاشارة الى نفس مفهوم المستق من
حيث هو هو وذلك لام الحبس وتسمى لام الحقيقة ايضا
اولا اشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد
وذلك لام الاستغراق او بعضا معينا وذلك لام العهد الخارج
او غير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم
انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم
الى انها الحبس محتجا عليه بانها تعريف ما دخلت عليه وهو
لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها الاستغراق
لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما حمل غير تعالى فلا
اعتداد به اولاً لانه راجع الى الحمد تعالى فانه المفوض على الاطلاق
وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوازيجي استفادة
العموم من لام الخبر انه هو الاختصاص لان اختصاص الحقيقة
يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم من الاختصاص
بحر الربط فاذا قالوا المال يزيد فالمراد الربط بينهما من جهة انه
عند اكثر منه عند غير لكن التلازم بينهما من جهة الاختصاص
الحقيقة على شيء يوجب قصرا افرادها لا يوجد الا في
ضمن افرادها ولو ثبت فرد منها لغيره كانت الحقيقة تكون
كما تكون في غير فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب بعض
آخري الى انها لام العهد الخارجى فالمراد الحمد الذي حمدته به

ملا تكله

ملا تكله واولياؤه او حمد به نفسه وهذا يحتمل معان احدا
وهو المراد انه يخاف صوتا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في
كل يوم ثلث ساعات وثانيها ان المراد حمد الذي القا
على السنة العباد وثالثها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما
دل على اظهار صفات الجمال كما سيأتي وهو يكون بالقول
ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذا القيل حمد تعالى لنفسه و
ذلك انه تعالى حين بسط بساط الجود على ممكنات لا تحصى
ووضع بوايد كرمه لا تتناهي فقد كشف من صفات جماله وسماته
جلاله واظهرها بدهائه لانه قطعية تفصيلية غير متناهية
فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته القاهرة و
استكمال حكيمه الباهر ولا يتصور في العبارات مثل هذه
الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت كما
اقتضت على نفسك **الثاني** في تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة
الثناء باللسان على جميل الاختيارى نعمة كان او غيرها و
الحق ان قيد اللسان والاختيارى غير داخلين في مفهومه اما
الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله غير وعلا وان من شيء
الا يستعجب منه ولا لسان واما الثاني فلوقوع الحمد على الملكات
النفسانية من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست لاختيارية
وما اجابوا عنه تكلف مستغن عنه بل هو دخل بشعر تعظيم النعم

فيهم الموارد الثلاثة وح فالفارق بين معناه لغة واصطلاحاً
قيد الحثية فانها ما خوزة في المفهوم الاصطلاحى اذا عرفت
هذا فاعلم ان الحمد بكلام معنوية مصدر اما بمعنى الفاعل فعنا
ح ان جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلهما متعلق
لولية او بمعنى المفعول فعنا ح جنس المحمودية او جميع افرادها
قائم به والاولى انه مصدر مبنى للفاعل وفاعله هو الله تعالى
فعنا ح الحامدية له تعالى مختصة به لا يتأتى من غير فيكون
وصفاً بالجمل باظهار العجز عن الحمد ما خوز من قوله لا احصى ثناء
عليك انت كما اثبتت على نفسك والولى هنا بمعنى المنوكى
والصاحب لم يصح بالاسم اما لا ذع له الظهور اولاً لانه من قيل
تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية **قوله** والصلوة على بليغ
الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء
وفي الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاء ان يكون بمعنى الرحمة
قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها
فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى
ولذلك سمع اهل القرآن يقولون خذ الغايات واخذ
المبادئ والنبي فيصير اما بمعنى مفعول كبديع بمعنى مبدع من
ابناء بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكسبا
واضربه له مكابرة صريحة لو روده في الكلام الفصح وقد

اطلنا

اطلنا الكلام معه في تعاليقنا على تفسير القاضى واما بمعنى
مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع سمي لرفع الله تعالى على سائر
المخلوقات وقيل ما خوز من النبي وهو الطريق لانه عليه السلام
الطريق الحق الذي يفيض سالكه الى المظ **قوله** وعلى الـ
اسم جمع لا واحد من لفظه واختلف في الفها منقلبة عن هاء
او واو فقال بالاول سيبويه وقال بالثاني الكسائي ويظهر
اثر القولين في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الال فقال
الشافعي هم اقايل المؤمنين من بني هاشم والمطلب وبني عبد
مناف لانهم اهلوه والامر دينهم اليه وعند الامامية ان
العليه السلام هم الذين يؤلون اليه صورة ومعنى لغير ذوى الخط
الاولى وهم اهل العباد وبقاى الاثمة ووافقنا على هذا
الامام الرازى في تفسير الكبي قال الفاضل المحقق منيع الشيعة
ادخال على الاول عند التصلية وتقولوا في ذلك حديثاً و
التزم اهل السنة ذكرها رداعليهم فانها موجودة في الاحاد
الصحيحة فالنظر ان ما نقلوه موضوعاً وانا اقول انتهى اما الحديث
الذي اشار اليه فهو قوله عليه السلام من فصل بيني وبين آل علي
فقد جفاني واما نسبته الى الشيعة فان راد به الامامية فهو كذب
عليهم لعدم وروده في اخبارهم ووروده من انفسهم عليهم
السلام الفصل بعلى وان راد غيرهم من الفرق فالحال ليس

على ما قال لا تارويننا بطريقنا الى شيخنا البها في انه رآه في
كتب الاسماعية **فائدة** يتعلو هذا البحث متعرض لها قدماء
الاصحاب وهي ان التولية عليه وعلى الا خلف في انه تعود
بالنفع علينا واما عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر
على عدمه قالوا ان الله تعالى فضل عليهم بالامر يد عليه ^{الله}
يفهم من تتبع الاخبار واختاره استاذنا العلامة عودها بالنفع
عليهم لان المادة قابلة والفيض كريم ويؤيد ما ورد في
بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي ينزل عليها على امام
العصر يعرض عليها على الرسول صلى الله عليه واله على باقي الائمة
حتى تنهي الى ذلك الامام وعلى الخبر بقوله لن لا يكون علم
ازيد من علم اولنا وحق هذا كما ترايد لم يكن حاصل قبل واما
لعن اعدائهم فلا خلاف ايضا في عود النفع علينا لكن وقع الخلاف
في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على عدمه والنقص مما اختار
استاذنا العلامة زيادة عقابهم بها وهو الحق الصريح لكن
يرد هنا اعتراض قوي حاصله ان اللعن فعل اللاعن وفعل
احد كيف يعاقب به اخر لما فاته لقوا عد العدل وتقرر الجواب
عنه من وجوه احدها انه تعالى لما قرأ الاحكام قرأ عذابا بازا
الفعل او تركه واخر بازا لعن اللاعنين واسمهم عليهم ما ضرب اجتهاد
على ذلك الفعل فقد اعترض نفسه ^{للعن} لعنايين متعذر فلا ظلم

وثانيها

وثانيها ان هذا العقاب من ^{قيل} المغاصبة للحق بان اعدائهم حيث
منعوه من مراتبهم واشترى واستتر الحق فشي الجمل والاحتياج
والازدواج الحسية والمعنوية ففهم فاعضوا من كل لاء عن حقا
فالعذاب بازائه وثالثها ان كل محبطهم اذا سمع ما صنع اعدائهم
تألم واحرق قلبه حزنا فذلك العذاب بازا هذا التأثير واللام
قوله واصحابه جميع صاحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلا الجمع
على افعال بل هو اما جمع لصحب يسكنون الحاء كنهوا النهار واما
جمع صحب بكسر الحاء كنهوا نهارا مخفف صاحب وقد اختلف
فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم راي الرسول
صلى الله عليه واله وقيل وطالت صحبته وقيل ودوى عنه
وكان اهل الرواية عند وفاته مائة الف واربعين الفا
قوله المتأذين بادابه اي المتخلفين بالخلافه الجارين
على طريقته فخرج من مقصد خاله لان حديث متعنان كان
اشهر من الشمس في رابعة النهار **قوله** اما بعد فهذا قال
سيبويه اصل اما زيد ففانم مما يكن من شئ فزيد قائم والظا
ان مراد سيبويه ببيان المعنى المجت وقصور ان اما تفيد لزوم
ما بعد فانها لما قبلها لانه كان في الاصل كذلك كما منه
الاكثر وبعد كل شئ مضى الخطاب لفصلها بين ماض
من الكلام وما سيأتي واول من تكلم بها قيل داود عليهم السلام

بحكم قوله تعالى واقتناه الحكم وفضل الخطاب وقيل قيس بن ساعدة
الا ياردى حكيم العرب ولما حذف المضاف اليه منها هنا لفظا ومعنى
منبت على الضم جبر لما فاقها من المضاف اليه والمشار اليه اما المعنى
المدلول عليها بالالفاظ والالفاظ الدالة عليها المرتبين في
الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصفيف ام بعده
وكانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه
قوله وايقنه اي تامة فيما وصفته لمن حل المشكلات **قوله**
الكافية التاء اما للتأنيث وللتقليل من الوصفية الى الاسمية
فان المعنى المنقول اليه فرع معنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكور
فلما اشركا في الفعوية جعلت علامة **قوله** للعلامة صفة الكافية
تتقدير الكافية احوال منها على طريفة قوله تعالى واتبعوا
ملة ابن هيم حينما والتاء فيلاليا لغة وحقيقتها التأنيث لان
هذا الواحد في صفته كانه جماعة فلهذا لم يطلق عليه تعالى هذا اللفظ
وان انصف بالجملة ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من جمع العلوم
العقلية والنقلية كالعلامة الخي والشرائي وقد قيل ان الحاجة
لم يجمع الا العلوم النقلية فوصف به ما لفظ **قوله** المشهور بكسر التاء
وقد جوز الفصح بناء على ان اشهر جاء متعديا ولازما **قوله**
المشارف والمغارب ربها كناية عن جميع الارض وتوجيه
الجمعية اما باعتبار ان الشمس من اول السطآن الى اول الجبدي

في كل يوم مطلع حتى تشكل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى
مطلعها وكذا الحال في المغارب واما قوله تعالى ربها المشارقين
وربها المغربين فباعتبار شروق الزهاب والعود وكذا الحال في
المغرب واما باعتبار ان المداين منها البلاد التي في جانب المشرق
والمغرب فكانه سمي كل بلد في طرف به وهذا هو الاستنباط بالمقام و
يحتمل ان يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فالخافى كل ساعة
تشرق على جماعة وتغرب على اخرى **قوله** الشيخ ابن الحاجب اسمه
عثم ولقب لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ
في اللغة من مضى له حسون او احد وحسونه سنن الى اخرها
او الى الثمانين وقد نقل انه قتل شابا فاصفح للتعظيم **قوله**
تغنى ام التخذ التوقيف صرا الله ما كان منه يغفر له اللات
بجانبه **قوله** مجبوحه جناة المجبوحه بضم الباءين وسط
الشي والحنان بكسر الحيم يعني جعل الله خيرا والحنان سكونا له
لما اشتهر من ان خيرا الامور اوسطها **قوله** في سلك النجوم
وسمى الخبير النظم الجمع شبه فوايد بالذرة وجمعها بنظها
والسالك الخيط الخالي من اللؤلؤي فالاصافه هنا مثله في
بحر الماء ومعناه ان جمعت الفوايد في تقرير كالحيط فكان
ان الخيط يحفظ ما فيه من الضياع كذا لك التقرير لان معناه
جعل كل شيء في مستقر ومكانه والسمط الخيط الذي يني

الجواهر والخبر تجريد الكلام من الخشوع والزيادة والاضافة
 هنا مثلها سابقا وانما كان الخبر بعد العظم في سلك التقدير
 شبه الخبر بالسمط الذي هو المحيط المشتمل على الاول **قوله**
 العزيز العزة عند اهل الكمال تكون بالكمال لكن الظاهر انه قصد
 المحبة البشرية **قوله** ضياء الدين يوسف عيون في ضياء الدين
 الاعراب بالثقل والرفع والضم والرفع في المدح والجر والحق في التقدير
 والاضافة اللامية اي نور يهدي به الى معرفة الدين وهو
 لقب يوسف اسم مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اي
 الحزين المعنوم كاجري على من سمي به **قوله** عن موجبات
 التألف والتألف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفها وانما
 بمعنى الحزن وجمع المترادفات في الخطبة بما اوردن حسنا وروا
 بعضهم بان التألف الحزن على ما فات والتألف مطلق الحزن
 وقال الجوهري الاسف اشتد الحزن والتألف الحزن **قوله**
 الضيائية من عادتهم اذا سبوا الى المركب الاضا في سبوا الى الجز
 المقص منه نزياري بالنسبة الى ابن الزبير المقص منه الجز
 الثاني وهبنا المقص هو الجز الاول لان المقص كونه نورا ايضا
 به في معرفة امور الدين **قوله** كالعلل الغائبة انما اتى بكاف
 التشبيه لان العلة الغائبة حقيقة ما تقدم في البصيرة وتسا
 في الوجود وضياء الدين مقدم في الوجود ولكن لما كان

باعت

باعنا مع كاد كان العلة وهي هنا عبارة عن تعليل جميع المحامين
 بهذا الكتاب وقيل الثواب الاخرى **قوله** وما توفيق الا بالله
 فاعل التوفيق هو الله تعالى واستقبح الضم في نسبة الفعل الى
 الفاعل بالباء لانه يشبه النسبة الى الاله في قولك صرحت بالله
 لعصا وجه في الكشاف بتقدير مضاف حيث قال اي ما
 كوني موقفا لا بمعونة وتوفيقه **قوله** وهو حبيب ونعم
 الوكيل حسب مصدر بمعنى محب ليعمل المحمل ونعم الوكيل بتقدير
 انشاء الملح العام اي الذي لم يقيده بصفة فان قولك نعم
 الرجل زيد ملح عام كانه استحق الملح على جميع صفاته وانما
 فيما نحن فيه فيمكن القول بانه ملح خاص حيث علق فيه الحكم
 على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة على الجملة الخبرية و
 المحضوص بالملح محذوف اي الله لدلالة الضمير السابق عليه
 وعطف الانشاء على الاخبار معيية عندهم الا ان يقال الجملة
 السابقة خبرية لفظا انشائية معني كانه قال اللهم كن
 حسي وكاف في اعطى على خبر السابقة على تاويله بالجملة
 الفعلية اي يحسني لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير
 مستحسن والمحضوص بالملح وهو الضمير السابق اي وهو نعم
 الوكيل ففي جملة خبرية خبرها جملة انشائية وهو ايضا محب
 عندهم فيقدر الخبر مقول وجود بعضهم كون الواو لا تبدأ

لو كان هذا الكلام في خبر
 ان كذا كذا في خبر
 ان كذا كذا في خبر

وجعل الجملة امرأته بناء على جواز وقوعها آخر الكلام اذا
 عرفت هذا فاعلم ان ما اعابوه من القاعدتين غير محيب
 لوروده في الكلام الفصح اما حكاية العطف فورد في الايات
 القرآنية والنواهد الشرعية كقوله تعالى وبشر الذين آمنوا
 سورة البقر وبشر المؤمنين في سورة الصف فقل **ابن هشام**
 عن ابن عصفور قال ابو حيان واجاز مسيو به جاء في زيد
 ومن عمر والعاقلة ان على ان يكون العاقلة ان خيرا المحدث
 ووضح من ذلك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل ربك
 واخر وقوله تعالى وقالوا احسبنا الله ونعم الوكيل وقول
 الشاعر ان شفا في عيني ممراته وهل عند رسم دار من
 من مقول وقوله ثالثة خولان فانك فتانهم اي هذه حولة
 واما حكاية وقوع الانشاء خيرا فيدل عليه قوله تعالى بل
 انتم لامر حبا بكم واين زيد ومتى القتال واتى لك هذا و
 نقد قول في جميع ذلك تعسف فيستحق هذا المسئلة بنا
 لا من يد عليه انشاء الله تعالى في موضع يناسبه **قوله**
 اعلم ان الشيخ اه اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراض احد
 ان المص خالف السلف فان عادتهم جرت بتقدير التصا
 بالتحديد وحاصل مفهوم انه هضم نفسه وتخيّل ان كتابه هذا
 من حيث ان مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسائل ليس

ككتب

ككتب السلف والثاني مخالف الحديث واشار الى الجواب بقوله
 ولا يلزم اه وحاصل ان امثال الحديث يحصل اما بكتابة المحدث
 في الدفاتر او بصورة في النواطر وهو امثل بالشأن كما في سائر
 مطالب الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين الامتنان
 بالسمية والتحميد ينقل في هذا المقام فانه قدك بالحمد في
 ضمن السمية الا ان يقال المراد بالامتنان ههنا ان يكون هـ
 مستقلة بنفسها واجاب الفاضل الهندى عن الاعتراض الثاني
 بان كتابه ليس ذللا حتى يكون بتركه قطع وهو مبنى على ان
 المراد من ذى بال الامر الذي يهتم بشانه ويعنى بمكانه
 كانه ملك القلب اعظمته وجلا له ويحتمل ان المراد من هذا
 الوصف التعميم على جذ قوله تعالى يطير مجناحه فالمراد من امر
 ذى بال اي يخطر بالبال جليا كان ام حقيرا فاذا قام الا
 حتمال بطل الاستدلال ولو سلم فالمراد انه ذى بال في الوجه
 ونفس الامر لا في نظر المؤلف وترك التحديد كترك الصلوة والصوم
 بتعميل انه ليس في اعداء العقلاء المكلفين **قوله** وبدا بتعريف
 الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها متى لم يعرف
 كيف يبحث عن احوالها اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة
 والكلام لانه يبحث عن اثبات احوالها انفسها او لا تسامها
 الراجحة اليها اما اثبات احوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة

ما دلّت على معنى في نفسها واما اثباته لا قسامها فكما يقال
 الاسم معرب واما اثبات احوال الكلام نفسه فكما يقال
 الكلام اما مركب من اسمين او فعلان وبالحكمة تعريف الموضوع
 صادف عليهما لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن
 احوال اقسامه وفي كلامه مدد على من قال موضوعه اما
 الكلمة فالبحث عن الكلام راجع اليها او الكلام والبحث عن
 الكلمة راجع اليه لان هذا العلم يبحث عن احوالها كما عرفت
قوله فمضى لم يعرف اتماما خوذ من التعريف والمعرفة ويجوز
 ان يكون الغرض من تعريفها تمييز هذا العلم عن غيره لان
 تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا ولعلم انه قد جرى
 عادة المصنفين ان يذكر في اوائل كتبهم تعريف علم النحو ليكن
 الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض المقص منه لتوفر
 رغبة الطالب في تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلام التي
 هي اعراب وبناء واما الغرض من قصص اللسان عن الخطا
 في المقال والمص لم يتعرض لهما وما للاختصاص وما اعتد
 به الفاضل المحقق بانه كتب هذا الكتاب للمصيبة الذي لا يكون
 تحصيل الا فسرنا فلا يفتقح في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة
 بل غاية امر ان يفهم المعلم على حفظ ما في الكتاب فيجيد بل
 علمته منقلبة عليه فان من يؤخذ قسرا تحسن له الطالب في تزيت

في نظر المادب وتبين له الغايات ليخرج من حالة القصر الى النفاذ
 هذا واعلم ان تقسيمها من ثمّة تعريفها فلا يرد ما اورد بهاته
 ما علل لا تعريفها دون تقسيمها فتأمل **قوله** في بيان معنى
 واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا
 ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني
 قال حدثنا يعقوب بن الحنفى الحضرمي قال حدثنا سعيد بن
 مسلم الباهلي قال حدثني ابي عن جابر عن ابي الاسود الدنلي قال
 دخلت على علي بن ابي طالب عليه السلام فزايته متطرقا متفكرا فقلت
 فيم تفكر يا امير المؤمنين قال لاني سمعت بيلدكم هذا الحبا
 فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت اني صنعت
 هذا احيتها وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيت بعد ثلث
 فالتقي الي صحيفة فيها **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الكلام اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المستى والفعل
 ما انبأ عن حركة المستى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا
 فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
 ان الاشياء ثلثة ظاهرة ومضمرة وكيس شئ بظاهر ولا مضمرة واما
 يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمرة قال ابو الاسود
 سود فنجعت منه اشياء وعرضها عليه فكان من ذلك حروف
 الضمير فذكرت فيها ان وان وليست ولعل وكان ولم اذكر

لكن فقال لي تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال لي هي منها
 فزدها فيها انتهى كلام الامالي واما انا فقد رويت كتب
 الفاضل الخفوشه باجازة من العالم الحق السيد هاشم
 المحساوي واضع الحق قد وفي لواليه اتفق العلماء على
 انه ابو الاسود الدقلي باذن امير المؤمنين علي عليه السلام كما
 اتفقوا على ان اول من وضع الصنعة معاذ بن مسلم الهروي
 والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا قرأ ان الله يرى
 من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي عليه السلام فقص ذلك
 عليه فقال هذا من محالط العرب بالعجم ثم قال فقال
 مرفوع وما سواء ملحوق به والمفعول مضروب وما سواء ملحوق به
 والمضاف اليه مجرور وما سواء ملحوق به فقال له الخ الى هذا
 فلاجل هذا سمي هذا العلم غواتيركا وتينا باللفظ انتهى و
 هذا لا ينافي ما نقلنا عن الامالي بل يؤكد وذكر بعض النسخ
 وجهها جرد رسول الله على ان يكون للقسم **قوله** لكون افرادها
 جزءا من افرادها ومفهوما لها جزءا من مفهوماتها هذا ان
 وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيدا
 جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما
 يستل على عليك من قوله الكلمة لفظا واما قد اخذ في مفهوم
 الكلام الذي هو قوله ما تركب من كلمتين بالا سناد

الكلمتين اللتان كل واحدة منهما كلمة المراد بهما المفهوم ان
 قيل المفصيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام
 فيبانه بان افرادها جزء من افراد لا يدل عليه بل على تقديم
 تقسيمها الى افرادها على تقسيمها الى افرادها كما ذهب اليه الفاضل
 المحمدي وجعل من باب اللف والنش المشوش مستندا عليه
 بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد
 المفرد جزء من افراد المركب واهل الميزان قد عاينوا تعريف المركب
 على المفرد قلنا استلزام تقديم الافراد على الافراد ما تقدم
 المفهوم على المفهوم ثم حيث انها متساوية زمانا فلا يدل على
 تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم مفهوم
 المركب على مفهوم المفرد فعارض حيث ان مفهوم الاول
 وجودي ومفهوم الثاني عيني ومعرفة الاعداد موقوفة
 على معرفة ملكاتها **قوله** قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
 متساويين اللام وهو الجرح اه الاشتقان على ثلثة اقسام
 صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق والمشتق
 متساويا في الحرف والذوقين فحضر من الضرب سمي به
 لانه من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب
 والكبير ان يكون بينهما متساويا في اللفظ دون الذوقين نحو
 جيل من الجبابرة سمي به لان معرفة كون احدهما مشتقا

مشتق منه لا يعرفه لا بعد تامل كثير لا فعدم المناسبة في
 الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب في الخرج نحو لغو
 من النقص مسمى لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد
 تامل وبعضهم ادعى الكثير في الاكبر تبعاً للامام الرازي وجعل
 اقسام الاشتقاق قسمين اصغر من الاكبر ولا مشاحة في الاصطلاح
 هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة
 هو القسم الاول وعرفوه ارباب الصناعة بان يكون للفظين
 تناسبا في احد المداول الثلاث مع اتحاد الحرف في الاصلية
 او وجود اكثرهما مع المناسبة في الباقي وادار بالمداولات
 الثلاث المعنى المطابق والتضمن والالتزام فالمناسبة الاولى
 كما بين مصادر المزيد المتأخوذة من مصادر الجرح كاستخراج
 والخرج والثانية والثالثة كما بين ضرب بمصدر فانه
 يناسبه في مداول التضمن اخذ الحديث وفي مداول
 الالتزام اعني الوجع والمكان والرابعا واعلم ان نسبة
 الى القيل لشعر تزييفه وذلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتماد
 التأثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو التأثير
 الذي يحجب الهم وهو ليس مداولا مطابقا للمشق ولا تضاميا
 وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه عرف متى
 اطلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذه مناسبة

بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح مجرح بفتح العين
 واما الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجرح قوله وقد عجت
 بعض الشعراء المقص من انشاد الشعراء العلامة بين
 المشتق والمشتق منه معتبر حتى انهم اطلقوا الجرح على كل
 اللسان قال الشارح الكا زروني قائله امير المؤمنين
 علي بن ابي طالب عليه السلام ولم يبلغ ذلك الشعر ولو بلغ لم يزد
 ان يعجز عنه بعض الشعراء انتهى واول في تصفية الديوان
 المنسوب الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام فلم اجده
 ولكن حقيقة معناه وعاء طبقه شاهدان عاوان على
 صدوره من ذلك اما نظما كما هو اكثر انظوه الشعر
 كما في كثير من حكمة ولوا ليوردت بانه عليه السلام لم يتكلم بالشعر
 لعل مرتبة ونقص مرتبة الشعر ورد اما اولاً فانه عليه
 السلام مثل با شعرا لغيره كثير من خطبة البليغة واما ثانياً فانه
 وان كان نقصا بالنسبة الى مقام الشريف ولكن كما في نفسه
 ولوردت هذا للزمك رد كثير من اطواره عليه السلام
 في المعاشرة والمجاورة التي هي كمال في حد ذاته فاضها
 نقصا بالنسبة اليه عليه السلام واما ثالثا فقد قال السكاكي
 الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسي شعره في قصد
 قائله انه شعر ولعل مضاحنه وبلاغته عليه السلام ادرك الى

ما تراه شعرا وهو غير مقصود له عليهما وقد رايت مثل
هذا في شرح مغنى اللبيب منقول عن النبي عليه واله
قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كمنه ثم اعلم ان المذا
هنا ثلاثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها
انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب و
ثالثها انه اسم جمع لفظة الازهرى في النسخ عن بعضهم و
تحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلاثة
فلا ما شر ان تحققه فنقول الجمع هو ما دل على احاده بالمظا
فاذا قلت جاء الزيدون فكانت قلت جاء في زيد و
وزيد لانه موضوع للتحاد بشرط انضمام بعضها الى بعض
واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الافراد با
لتضمن يقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد فلا لته
على كل واحد من قبيل دلاله التركيب على كل واحد من اجزائه
واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم
جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار القس
ويصنف على القليل والكثير كالسمن والعسل والثاني ما
وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين
كالكلم ولا يلزم من انتفاء انتفاء الواحد والاثنين ان
ما ترون عليكم ظهركم لان الحق انه اسم جنس وان ما اسند

على الجمعية لا ينقص حجة لما عرفت من ان اسم جمعي هذا
قد اجاب عنه بحجج لا تميز بطريق اخر حيث قال وقد يكون
بعض اسماء الاحناس مما اشهر في معنى الجمع فلا يطلو
على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
كلفظة الكلم انتهى والظن ان مثل لفظ حمام واضربها على القول
بالها اسم جنس من قبيل الثاني منه فها استشكل بعض
علمائنا في الحان قتل الجماعة الواحدة بكفارة قتل الثالث
فصاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان
الحمام اسم جنس فحكم الواحدة حكم الثلاث وان كان جمعا
فلا يلحق الواحدة بالثلاث وقد مر من الحال **قوله** اليه يعود
الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لانت
الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاء في رجال ثلثة فكانت قلت
جاء في جماعة ومما جمعته ايضا كونه على وزن لم تبين عليه
المجموع وتبصير على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد **قوله**
حيث لا يقع الاعلى الثالث وتم هذا الدليل لدل على ان مثل
القوم والرهط واضربها ما يدل على الثالث فصاعدا جمع ولم
يقبل به عاقل مضاد عن فاضل **قوله** والكلم الطيب يا ول بعض
الكلم اما بان يقال اطلوا الكلم واراد به بعضه او يكون لفظ
المعصم مقدرا وعليه فتكون الصفة كصفة مشاهي

في قولك الجسم الطويل العريض العيوق يحتاج الى مزاج يتغل
وهو بعيد من ادب اهل اللغة هذا وقد قال الفاضل المحشي
ويمكن رتبة شأ هذا الجنس بان يقال قد صرح علماء التفسير
والاصول بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما بطل هنا
معنى الجمعية لم يوثق لغته كيف لا يكون معنى الجمعية هنا
متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيبة مالم
تصر جماعة انتهى كلامه وانا انقول ان الجمع الذي بمعنى الجماعة لجمعية
باعتبار لفظه اى لفظ الجمع وجمعيته باعتبار معناه اى ان
المراد به جماعة واداة الاستفان لما دخلت عليه ابطلت جمعيته
معناه فصار المحفوظ بكل فرد فرد بعد ان كان كل جماعة
جماعة واما جمعيته لفظه وكونه على اوزان الجمع فبني باقية
لم يغيرها مغير التوابع كالوصف بالبدل واضربها انما يتبعان
لم يصر حيث اللفظ ولو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يغير
لوجوب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قاله الجواب ان يقال
جاء في الرجال العالم هذا مع ان كل فرد عن الافراد ينضم
الى مثليه يكون جماعة فاداة الاستفان لم تبطلها لهذا
اعتبار بل باعتبار اخر كما صرح به المحققون التفتنا الى السيد
السند واضربها من المحققين **قوله** واللام فيها للجنس
اى الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الحقيقة

والمبانيات لانها معقولة حال التعريف لو حدتها لالا افراد
اولا فاعلم من محضه لعدم تناهيهما فتأمل **قوله** والثناء للوحدة
ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها وحدة الجنس
كوحدة الممرو ثانياها وحدة النوع كوحدة الحيوان والانسان
وثالثها وحدة الفرع وتسمى وحدة الشخص كوحدة زيد وعمر
ولا يتوهم المناقاة بين الجنس والوحدة لو فني كل منهما
صفة لاخر كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما
يتوهم بئيه وبيان ثالث معانيها وهو مدفع ايضا بانها
وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوماتها
عرض فيقول هذه الوحدة الى احدا لاويلين ويمكن الجواب
بالانزام تجرد النار عن معنى الوحدة لانها ليست فصا فيها
كما توهم الفاضل المهندي كيف لا ولو كانت كذلك لم يصح
كلماتان وثمرتان لاقتضاء التنشئة العدد واقتضاء الثنا
الوحدة ويؤيد قولنا فيما بعد ولم يقل لفظه لان لم يقصد
الواحد هذا وظنه ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف مستغن
عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة والنقد
في افرادها كما حقق في الحكمة وتناء الوحدة مطابقة لها **قوله**
ويمكن جماعها على العهد الخارجى لان لكل كلمة افراد حقا
احدها الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة

الخفية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكرار الاصطلاحات
 وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو مبتدأ ولهم وتصد
 بالفظ الامكان يشير الى ان فيه منعفا وبقية الفاضل المحس
 بوجهين احدهما ان اللام الداخلة في العرفان لغو الجنس
 خرج من جادة التعريف وثانيهما ان لام العهد يكون
 اشارة الى قسم من مفهوم مدحولها والكلمة الجارية على السنة
 الخفاء ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وافول
 الظم انه ضم من قولهم لام الجنس الحسب الذي اصطلح عليه
 المنطقيون وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة لا علم من الجنس
 وغير الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كل مقول على كثير من
 جعلوا اللام في الانسان الجنس والحقيقة ولا جنس هذا ولما
 كانت الكلمة مختلفة الحقايق كما سبق عن الحقيقة المصطلح
 عليها في هذه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة ببيان
 ارباب الصناعة **قوله** في لفظه فلام العهد هذا لا يخرج عن
 لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من
 افراد مطلق الحقيقة فعملوا كان المعهود فردا حقيقة كمن
 ما قال مفذا جواب لدليله الاول ويفهم منه الجواب عن دليله
 الثاني فان قوله والكلمة الجارية على السنة الخفاء اهـ لم
 عرفنا ان المعهود قسما وحقيقة من حقايق مفهوم الكلمة

فتأمل

فتأمل في هذا التحقيق فانه ربما تراهي لك ظاهرا منقاة لا
 صلاحي اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصد
 فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت
 تطويل المسألة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف ح
 لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها
 حصة من مطلق الكلام فاعتبار كونه حصة منه وجعل اللام
 اشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه بل مقام
 التعريف يا باء فلجعل ابتداء الحقيقة من حيث هي واما
 حمل اللام على العهد الذهن فيوجب جهالة الحدود الا ان
 يعتبر التعيين بقضية المقام **قوله** اللفظ في اللغة الرمح
 اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمح ^{اللفظ}
 وثانيها الرمح من الفم وثالثها النطق وقد اطلق المحشون
 على ان الشارح مقصدا للمعنى الاول حيث اطلق الرمح ولا
 ثم اطلق ثانيا بقوله اي رمية لها لا يتوهم ان المراد
 به الرمح من الفم على ما ذهبوا واقول وان كان ظاهر الحال
 كما قالوا الا انه عند التحقيق مقصدا للمعنى الثاني وانما قلنا
 ذلك لوجهين احدهما تشبيهه بالاكل الذي هو من لوازم
 الفم والا فالمناسبة لفظت الحجر وهو وثانيها ان ترتيب
 اللفظ على اكل اعدل شاهد على تقدم اكل عليه فاللفظ

ح لا يتصور إلا من الفم فقول المحشين يقال لفظت النواة
 إذا رمى النواة لا من الفم بل أخرجت من التمر قبل إدخالها
 في الفم معقول لأن المناسب أن يقول لفظت النواة
 ويقول هذا ويرتب عليه كلنا التمر مع أن المعنى الثاني أنسب
 بالمعنى الأول اصطلاحاً والمعنى الثالث وإن كان أشد
 الظباً إلا أنه لما كان متعلداً يا جرت الجرة فالمناسب للمعنى
 الاصطلاحي اللفظ به لكونه اخضع من المعنى العربي لأن اللفظ
 الاصطلاحي يتناول الألفاظ الحكيمية التي لم ينطق بها ومن
 قاعدتهم النقل من الأعم إلى الأخص هذا وقال نجم الأئمة
 أن اللفظ في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو
 المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى القول بغلي هذا لا يكون
 فيه نقل في عرف النحاة إلا أن يقال أنه في عرف اللغة بمعنى
 الملفوظ به حقيقة يتناول مع الحكمي **ثم** نقل في عرف
 النحاة ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخافون بمعنى
 المخافون إلى ما يتلفظ به الإنسان بغلي الأول يكون من
 قبيل تسمية المستبب باسم السبب فإن رمى الحرف من
 مخارجها سبب للتكلم والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل
 تسمية الخاص باسم العام فإن الملفوظ بمعنى الرمي مطلقاً
 حروفاً وبغيرها وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي حيث

أن كليهما

أن كليهما بمعنى المفعول وأوردوا المحقق الشريف على هذا
 التعريف دوراً بأن معرفة ما يتلفظ بالماخوذة في تعريفه
 موقوفة على معرفة اللفظ المعرب والجواب أن يتلفظ به بمعنى
 تنطقون فهو أحد المعاني اللغوية والمعرب وهو اللفظ إلا
 اصطلاحاً واعلم أنه قد اضطرب كلام شارح هذا الكتاب
 في الحركات والحروف الأعلية بأن كانا من كلمات يلزم
 أن يكون زيد من جهتي زيد مركباً فلم يكن اسماً معرباً لأنه
 من أقسام الكلمة وإن لم يكن كلمات لم يكن هذا الكلمة ما غانداً
 بعضهم إلى أنها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عند
 العرب هو الاسم المعروض لذلك الحركة وبعضهم إلى أنها ليست
 بكلمات وأخرجها عن التعريف بأن المراد من اللفظ ما يتلفظ
 به أصلاً وهذا الجواب مع بعد غير مخرج يخرج بل هو مخرج للضم
 وأشبهها بالحرف التي ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها أحرف
 بقيد الوضع فإن المراد به أن يكون الكلمة موضوعاً براسها لا في
 ضمن كلمة أخرى كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة **ثم**
 مما كان موضوعاً قال في الحاشية وإنما قال موضوعاً
 ولم يقل مستعملاً كما في عباراتهم المشهورة بفتحها على أن مرادهم
 بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة بين المفعول والمفعول
 وهو لفظ وضع قبل أن يستعمل شيء وقدم المفعول مع كون المفعول

اشرف منه لان الاصل في كل كلمة الالهال والوضع طار
 عليها **قوله** كزيد وضرب لم يمتل الحرف كلفاء عند بالكاف
 اوالواو **قوله** اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذا
 كبرى لصغري مطوية من الشكل الثاني ترتيبه ان كل لفظ حقيقي
 فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شئ من المنوى بمقولة الحرف
 والصوت فلا شئ من اللفظ الحقيقي بمنوى وينعكس الى
 لا شئ من المنوى بل لفظ حقيقي وهو الملم قال الخنسي ولا ادرى
 من اى مقولة ولم يعلم انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا
 الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولة
 وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولة ففي المثال
 المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فتعريفه ليس
 من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي **قوله** ولم يوضع له
 لفظ بل لما كان عمدة في الكلام الكنى عن منه من غير لفظ
 عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا الى
 زكيكون الفاعل المفعول هو زيد فلا يخفى ما فيه **قوله** رانا
 عبر عنه باستغارة اء دفع لما يؤولهم من انه لما عبر عنه بهذا
 الضمير كانت موضوعة له فبين ان التعيين على طريق الاستعارة
قوله واجزا عليه احكام اللفظ اى الحقيقي كونه محكوما عليه
 كضرب وضو كذا كقوله تعالى اسكن امثا وزوجك الجنة و

معطونا

معطونا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجريت احكام
 اللفظ الحقيقي عليه سمي لفظا حكما **قوله** والمحدد لفظا
 اما ان يكون هذا الكلام منه في مقام التحقيق وبيان ان المحدد
 من اى القسمين واما ان يكون اشارته الى رده ما ذهب اليه
 في الايضاح من ان المستند هو المحدود ولكن تجر عن المحدود
 الذى هو الفاعل بالمستند هو نالسان عن حذف الفاعل
 وبيان رده ان المستند لفظ حكمي ولو كان محددا لكان لفظا
 فلا يكون اللفظ الحكمي مثال **قوله** لانه قد تيلفظ بالانسا
 في بعض الاحيان لان المحدود وان كان جايزا فالتلفظ به
 ظاهر وان كان واجبا فالمحدد قد يمكن التلفظ به وان كان
 غير محتاج اليه اذ انه تيلفظ به حال اختلاف احد شرايطه
 كان لا يقوم مقام غير او ان شئ القرينة الدالة عليه وفي هذا
 الكلام رده على الفاضل الهندي حيث قال والمحدد لفظ
 حقيقة لصدف مهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما تيلفظ به
 الانسان وصدق الهيئة لا يستدعي الوجود فالمحدد وان
 بنا فيه فهو قد حمل اللفظ على ما من شأنه ان تيلفظ به الانسا
 وظنى انه تعليل مستحسن لا اعتبار عليه **قوله** وكلما ان الله تعالى
 داخله فيه لما اعتبرا لسان في تعريف اللفظ ورد عليه
 كلمات الله والجن واما لانه فان التلقظ بها كل واحد منهم

قد ههنا

طع

وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما المحل فليس له
مدخل في هذه الصناعة او يقال انها من جنس ما يتلفظ
به بل دخول كلام الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها
من الانسان فلهذا يقال كلام الله ولا يقال الفاظ الله
قوله والاول الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارة
غير داخل في اللفظ الى قيد يخرجها الاول المتبدل وغيره
جنس وهي جمع وال والخطوط جمع خط وهي النجوم الحسنة
والعقود جمع عقدة وهي عقد الاصابع لان كل عقدة مؤنثة
لعدد خاص في اصطلاح ادب الحساب والتجارة والنصب جمع
نصبة وهي ما وضع لغيره الطريق وهذا الكلام كما قال
بعض المحشين يعرض بضم الهمزة حيث قال واخر في قوله اللفظ
عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها رتبة وليست با
لوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز با
جنس ايضا اذا كان اخضر من الفصل بوجه وهو هنا كذا
لان الموضوع للغة المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى
وجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف
وظف ان الشق ان قصد هذا كلامه في غاية التحافة لان
ما دمج الهمزة الاحتراز عن دخوله لا يخرج بعد الدخول
والاصوب ان يقال انه قصد ما قصد ذلك الفاضل فهو

دفع اعتراض من يقول ان الاول الاربع داخل تحت جميع
الفصول الاحترازية فلا بد لخرجها من قيد فاجاب
بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان جنسها للمعرفة فلا
حاجة الى ان يرد في الفصول قيد لخرجها وهذا منطبق
على عبارة غاية الانطباق **قوله** وانما قال لفظ ولم يقل لفظ
اه اعلم ان صاحب الفضل عن كلمة الكلمة باللفظناه والمحتمل
له امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى يكون لفظا واحدا
عربيا وثانيهما المطابقة بين المتبدل والخبر فكان سائلا
يقول لم لا يجري المص على حذف للاخرين المذكورين فاجاب
الشريفيان مساواة الامر من اما الاول فلان المص لم يقصد من
اللفظ الواحد انه قصد ما العلامة مخرج بعض الكلمات
المخوية من التعريف كعبادة الله علما واضحا بانه لفظتان عربيا
واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر
صفة مشتقة نحو همد حسنة او في حكمها كالمنسوب
عوز يدبصري بنصري مولى بالصفة اي منسوب الى
النصر واما في الجوامد فلا تلزم المطابقة نحو هذه الدار
مكان طيب واللفظ وان كان بمعنى للمفوض الا انه فلا
صل جامد لانه مصدر ويعتبر في الامثلة الاصل نحو امره
صوم ولو وجوب المطابقة شرطا فان خيرا ان احدهما ان لا يكون

تتخذ
 مما فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول يقول زيد جريح
 وهند جريح وثانيهما ان يكون رافعا للضمير المبتدأ فلا يوثق
 في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه ولم
 يتعرض لهما لان مقصود حصول بآذ كر وليس المقام مقام
 بيان وتفصيل مع كون اللفظ اخص لان ينحذف تاء
قوله وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في الخزانة المكان
 ولما كان الواضع بسبب تعيينه اللفظ بازا المعنى كانه يجعل
 المعنى ظاهرا للفظ ومكانا له سمي **قوله** تخصيص الشيء لشيء
 لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدال الرابع كما
 سيأتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على الاول والاويل
 على الثاني وايا ما كان يلزم منه خروج الشك او المثار من
 قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا الفصل كما هو مصطلح ارباب
 المعاني بل المراد بالدلالة مكانة قال الوضع دلالة اللفظ مثلا
 على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرف بعضهم بقصد التكلم اقامة
 السامع سائلا لكن عدم التخصيص فيها م فان الوضع لما كان
 متعددا بينهما يتعدى لا زمان فكان الواضع مع كل وضع
 وقع في زمان خصص فيه احدهما بالآخر فتأمل **قوله**
 متى اطلق في لفظ زيد فانما اطلق ففهم منه الشيء الثاني
 وهو الهيكل المحسوس **قوله** واحسن اى شوهه بالعين

كما في الدوال الرابع فانما عند مشاهدتنا للنصب فهم الشيء
 الثاني وهو نصب الفرسخ ورجع مثلا **قوله** فهم منه الشيء
 الثاني اى بعد العلم بالوضع والمراد بفهم هنا التفات
 الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الخاضع على تقدير فهم
 سابقا **قوله** قيل القابل الفاضل الهندي **قوله** يخرج عنه
 وضع الحرف وكذا وضع الفعل بانه موضوع للحديث والنسبة
 الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين والحق انه موضوع
 للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف
 الوضع غير جامع **قوله** واجيب حاصل الجواب انه لا يطلون
 اطلافا صحيحا الامع ضمنية يفهم معناه بسببها وهي سر
 والبشر مثله في قولك صرت من البشر ويمكن الجواب بان
 ضمنية المعنى يحتاج اليها الدلالة على معنى بل لتعيينه **قوله**
 ولانه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتع
 بين ارباب الفضاحة المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب
 باسم المسبب اذا اطلقوا الحرف لا يكون الامع ضمنية مخ لا
 يحتاج الى قيد زائد وهو قيد صحيح كما احتج اليه على التقيد
 الاول **قوله** المعنى ما يقصد بشئ هذا مضمون ما مطلقا
 ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد
 يقصد بغيره كما في معاني الدوال الرابع **قوله** فهو اما مفضل

اسم مكان الفاء فصيحى اى اذا عرفت مفهوما مطلقا حاقصو
 فى اللغة اما مفعلا اسم مكان اى مكان القصد سواء قصد
 بشئ ام لا نقل من الكاينة الى المفعول لعلانه المناسبة
 اما مكان القاصدية او المقصودية **قوله** او مصداق معنى عجب
 المفعول فمعنى معنى عناية وعناية بمعنى معنى اى مقصود
 نقل الى المقصود بشئ مفهوم قبل نقل العام الى الخاص **قوله**
 او مخفف معنى اه فاصله معنى مخمورى اجتمع العا والياء
 فى كلمة واحدة وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلب الراء
 ياء وكسرها قبل الياء وادمنت مضار معنى كرم فم حفت
 عذت احدا ليا نين وقلب الاخرى القاعد فم ما قبلها
 وهذا الاحتمال وان كان بعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظير
 له فلذا اخذ الا انه اقرب من جهة المعنى فانسب معناه
 الاصطلاحى لا شراهما فى المفعولية وان افترقا بالعموم
 والخصوص **قوله** ولما كان المعناه جواب سؤال وهو
 ان المعنى ما حوز فى تعريفه الوضع لانه المعبر عنه بالشئ
 قوله تخصيص شئ بشئ والمقام مقام اختصار فلا ياسب
 ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعد مبنى على عدم
 دخوله فى مفهومه فكانه عرفت الوضع بانه تخصيص شئ ولم
 يعبر الشئ الثالث والحامل على هذا اما حجة توصيفه بغير

وهذا

وهذا من مؤيدات كونه صفته لا للفظ كما سيان او اخرج حوز
 الجها بغير صريح والذي يجنب فى بالعدم الاحتياج الى ما ذكر
 الشئ بل الحق فى الجواب ان الشئ الماخوذ فى تعريف الوضع وان كان
 المراد به المعنى عجب بنفس الامر لانه مفهوم عام يتناول غير
 نيت بقوله **قوله** مخرجت به اى بغيره الوضع وانما لم يخرج به
 عند ذكره لان الاضاربه على هذا هو مبنى على تجريده عن المعنى
 فقبل ذكر المعنى لا معنى **قوله** والالفاظ دالة بالطبع اى الدالة
 على معانيها بتوسط الطبيعة **قوله** كذلك اى اح على وجه الصدق
 فان ملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى هذا الدلالة لئلا
 بملاحظة ان من كان به وجع الضحك فطبيعة يقضى التافط
 لهذا اللفظ وكما تخرج هذا اللفظ تخرج الالفاظ الدالة
 بالعقل كذلك لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على جوار
 الالفاظ **قوله** ولم يذكرها لانه داخل تحت الالفاظ المملة
 ان المراد بالمملة ما ليس بموضوع واذ ذكر الالفاظ الدالة
 بالطبع بعد من قبل رب الامانة وكبريل وكذا قال الشا
 فى هذا الكتاب على ان الحال ليس على ما قالوا بل الفرق
 واضح فان المملة هي الالفاظ التي لم تدل على معنى اصلا
 والدالة بالطبع دالة على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط
 الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد يكون

سهلة وقد يكون موضوعه ولكن لا للمعنى الذي دلل عليه
بتوسط العقل كزيد فانه موضوع لذات المعلومة الا ان دلالة
على وجود اللفظ بتوسط فاعراض عن اللفظ الدلالة
اما لانه مقام اختصاص اذ لانه معلوم الظهور **قوله** اذ لم يتعارف
لها وضع وتخصيص صلا الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص
على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص **قوله** حروف الهجاء
الهجاء حروف تقطع اللفظ بها اي حروف يركب منها اللفظ
قوله الموضوع لغرض التركيب لا يقال لها لما كانت موضوع
لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاختلاف
عنفا لهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى
ذالك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ اي يقصد لا مالا جله
اللفظ والا كانت حروف الهجاء كلها مترادفات فاللام
في قوله لغرض ليست صلا للوضع حتى يكون من قبيل قولهم
وضع اللفظ المعنى بل للتقليل والغاية **قوله** مثله في قولهم
وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظن ان الصفة مخصصة لا
كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوع للمعنى كل ان كان
الحجارة وواو العطف وهن الاستفهام وان شئت اخرج
مثل هذا فاعرضها اما بقيد الخفية فانه من حيث انها
من حروف الهجاء ليست موضوعا للمعنى او بما حققناه لك

سابقا **قوله** فان قلت قد وضع لبعض اللفاظ بازاء لبعض
اخر كلفظ الاسم والفعل والحرف وهذا الاعراض بعد ما
فسر المعنى بما تقدم ليس محل لكنه مبنى على تخيل ان المعنى
لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى **قوله**
فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعراض متفرع على الجوا
عن الاعراض الاول لانه لما اجاب بتعظيم المعنى ورد هذا
اورده في ذيله ولا كان المناسب ان بعد شرح قوله يفسر
قوله كلفظ الجملة والخبر المرد بالخبر ما ليس بانشا لا
الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام زيد واخرها
والجملة ما ليس بمفرد منى اعتم من الخبر بذكره بعد هاهنا من
قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفى من عبارة
المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام
على الخاص نادر **قوله** هذه اللفاظ اي اللفاظ المذكورة في قوله
بازاء اللفاظ المركبة التي هي معان وحاصل الجواب ان هذه
اللفاظ التي هي معان لللفاظ المفردة وان كانت مركبة با
القياس الى معانيها الدلالة خبر لفظها على خبر معناها الا
انها مفردة بالقياس الى اللفاظ التي هي هذه اللفاظ معان لها
فان المعنى المفرد كما كان ما لا يدل لجزء لفظ على جزئه ولا
ان جزء لفظ الجملة اعني الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد

من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى
 ندلالة عليه كدلالة لفظ زيد على معناه **قوله** وقد اجيب
 المجيب السيد بن الدين في شرح الموسوم بالموسم **قوله** ليس
 ههنا اي في مقام القضا على تعريف الكلمة **قوله** مفرها كان
 او مركبا لاحظ بقوله مفرها الاعراض الاول ويقول او مركبا
 الاعراض الثاني **قوله** بازاء مفهوم كلي فالاسم مثلا مجموع
 مفهوم وهو قولنا كلمة دل على معناه واعراضه بان هذا ايضا
 مفهوم مركب واجيب باسبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى
 معناه الا انه مفر بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه وينداه
 يرجع الى ما سبق فلحاجة الى اعادته والاصوب في الجواب ان
 موضوع المفهوم اجمالي مفر عنه هذه الكلمات وجعلت له
 لما حظته مفعول في حد ذاته مفر **قوله** افراد الالفاظ كلفظ
 الاسم والفعل اه لهذه العبارة حلان احدهما ان يكون
 كلفظ الاسم بيان للافظ الجمله وعلى هذا يكون البيان
 مخصوص بمفهوم الاسم مكانه قال للاسم مفهوم كلي ولذلك
 المفهوم افراد وهو الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف
 وزيد فان لفظ الفعل والحرف والخبر الجمله اسماء والذاخير
 عنها كقولك ضرب بفل ما خرو في حرف خبر والجمله اسم فذكر
 مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم الخبر والجمله وغيرهما ومفهوم

الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراد الالفاظ كزيد
 قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم متعلق
 ومتم للفظ السابق والتقدير ليس ههنا لفظ كلفظ الاسم
 والفعل والحرف وخوها وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم
 كلي افراد الالفاظ وهذا الذي اعتمد عليه في حل هذا الجواب
 وان كان الاول اقرب لفظا فلما مل في هذا المقام فانه من
 من الالفاظ **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض باشياء
 الصغار اى اى الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعا
 لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالصغار وامثالها مثل
 الموصولات ونحوها الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفرها كانت
 او مركبة هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت
 زيد فقيل لك انى قلته اسم مفر او قلت زيد قائم فقيل لك
 الذى قلت مركب خبرى **قوله** فان الوضع فيها اي في كل واحد
 من الصغار وامثالها او الجمعية باعتبار تعدد الامثال
 الا ان الموضوع له خاص لان الموضوع له افراد بل محظ
 ذلك المفهوم **قوله** فليس هناك اي في مقام وضع الصغار
 وامثالها للالفاظ المحصورة وفي مقام رجوع الصغار اليها
قوله هو الموضوع له في الحقيقة وانما انى لهذا القيد لان
 هناك مفهوم كلي سمي الموضوع له بحال يقال ضمير القضا

موضوع لما تقدم ذكره يجعل هذا المفهوم موضوعا لمجازا
 والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوع
 لحقيقة مبهمة والمراد افرادها وان اردت تحقيق معنى
 الوضع العام فاستمع لما ينيل عليك فنقول لا بد للوضع في
 الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازا
 لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لمخصوص التصور المعبر
 اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد وان تصور
 معنى عاما ما يندرج تحته جزئيات فلا ان يعين لفظا با
 ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما
 كالانسان الموضوع للحيوان الناطق ولان يعين اللفظ بازا
 خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معاودة اجالا
 اذ الوجه العقل بهذا المفهوم العام هو هذا العلم الاجمالي
 كما في الوضع فيكون الوضع عاما لصور التصور المعبر
 فيه والموضوع له خاصا واما عكس هذا اعني ان يكون الوضع
 خاصا لمخصوص التصور المعبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن
 لان الجزئي ليس جها من وجه الكل لتوجه العقل به اليه
 فيصوره اجالا انما الامر بالعكس اذا انقش هذا على حقيقة
 بالان فاعلم ان لفظا ما مثلك لا يستعمل الا في اشخاص معينة
 اذ لا يصح ان يقال انا ويرا به متكلم لم يعينه وليست موضوعا

لواحد منها والا لكانت في غير مجاز او لكل واحد منها والا
 لكانت مشتركة موضوعا ايضا لعا بعد اذ انما المتكلم في
 ان يكون موضوعا لمفهوم كلي شامل لذلك لا فراد ويكون
 الغرض من وضعها لامتعتها لهما في افراد المعينة كما قال
 جماعة من الافاضل والحق ما انا فيه العصدى واستحسنه
 الشريف وأشار اليه الفاضل الشم وهو انها موضوعة لكل
 معين منها وضعها واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء
 منها ولا الاشتراك وتعد لا وضاع ولو صح ما ذهبوا اليه
 لكان انا وانت وهو وخوها مجازات لا حقايق لهما انا
 لم تستعمل فيما صنعت هو لهما من المفهومات الكلية بل لا يصح
 استعمالها فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيقلا ولو كانت
 كذلك ما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز
 للحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتسكن
 في اثباته بامثلة نادرة كالرجل وقامت الحرب على سائر
 وشابت له الليل **قوله** على جزئه وانما لم يقل جزئ معناه لانه
 يصدر تعريف المعنى المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون
 المعنى معنى **قوله** وفيما نه يوهم اى في جعل المفرد صفة
 للمعنى يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى كان منصفيا بالافراد
 قبل الوضع وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد ^{فرا}

والفعل وشبهه اذا تعاقب بشئ مقيّد يستفاد منه في عرض اللغة
 ان يقيّد هذا الشئ بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان
 يكون المعنى سابقا على وضع اللفظ لا متنازع وضع شئ امر معدوم
 واذا كان اللفظ المتقدم متصرف بصفة يجب ان تكون ذلك
 الصفة متقدمة وانما تجزى عن هذا الامر المحقق بالمتوهم لظهور
 المراد في هذا المقام فان انصاف المعنى بالافراد والتركيب
 انما هو يكون بعد وضع اللفظ بل بعد استعماله فيه لا
 المعنى المفرد على ما عرفت ما لا يدل جزئه والركب بالعكس
 والدلالة وعدم مضافين لها والاحتمال المذكور مؤيد
 لما نقله نجم الائمة استرايا من ان الافراد صفة للفظ عند
 الخفاء وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم انه ذكر
 التركيب طرأ الباب **قوله** فينبغي ان يتركب فيه يجوز اى في
 كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع والجواز ان يقال لما كان
 مال المعنى الانصاف به بعد الوضع سواء قبل الوضع بسمية
 للشئ باسم ما يؤول اليه كما قال علي بن ابي طالب من قتل قتيل فله سلبه
 اى من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه حتى
 الشخص المحي قتيلا لانه يؤول الى القتل فبالا **قوله** ما لا يدل جزئه
 وانما لم يقل هنا جزئ لفظه لان يلزم ان يكون للفظ لفظ
 اخر على ما لا يخفى **قوله** ولا بدح من اراد نكتته اى حين جعل

المفرد صفة

جعل المفرد صفة للفظ صار اللفظ صفتان احدهما جملة فعلية
 اعنى وضع والاخرى مفردة اعنى لفظ مفرد والاحسن
 في الموصفين التشابه ليكون الكلام على شئ واحد وكان
 يمكن ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل وبالاسم **قوله**
 الاحسن لا يدل لها من نكتته وهو بيان تقدم الوضع على الافراد
 بحسب الرتبة لان تقدم الزمان غير معقول هنا المقارنتما
 فيه فاستعير ما يدل على التقدم الزمانى اعنى صيغة الماضي
 للدلالة على التقدم الزمانى وانما يجوز التشبيه اشارة الى انه
 يمكن ان يكون لنكتته غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان
 لها معنى اعنى الجار والمجرور والفعل اصل في العمل عبر عنها
 به **قوله** وان لم يساعد رسم الخط لان قواعدهم ان يكتبوا
 الكلمة على صورة الوقف لها واذا وقف على النون يقلب تنوينه
 الفاعل ورايت زيد فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف
قوله فانه مفعول بواسطة اللام الغرض من هذا رفع الغرض
 احدهما ان في الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وثانيها
 انه لا بد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها وهو هنا مختلف
 لان العامل في الحال هو وضع وفيه معنى حروف الجرو وجبه
 الدفع ظاهر ولم يقدم الحال على صاحبها مع انه نكرة لانه نظر
 ولا يجوز تقدمه عليه على ما سئل علي بن ابي طالب **قوله** ووجه

صحته اه اى وجه صحة وفروع المفرد حاله سواء كان من الضمير
 او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون
 الحال وعامل مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد على
 ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما
 على الافراد ذاتا ورتبة الا انها مقترنان بالزمان فان
 اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا القدر من الاقتران
 كاف في صحة الحالية **قوله** وقيد الافراد لخراج المركبات
 وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للفراد
 لا بغيرها مردود بما اخبرناه في هذا الكتاب من انها موضوعة
 وتحقيقه بوجهين احدهما ان الماد بالوضع اما وضع عين
 اللفظ فالعين المعنى كما في المفردات او وضع اجزاء لاجزاء
 كما في المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعي
 ومعناه ان الواضع وضع قانونا كلياً تعرف به الالفاظ
 كما بين مثلاً ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
 على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي
 يحتاج في معرفتها الى علم **قوله** الكلامية او غير كلامية
 البناء للنسبة اى مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال
 لها كلام عند ادباب هذا الفن وهي مركبات التامة كذا
 قائم وغير الكلامية ما عداها سواء كان اصافيا او

عليها

عدد يا او مزجا او نحوها **قوله** يخرج به اه وكذا يخرج عنه رجل
 بالتثوين فان التثوين من يشا باللام في كونها من حروف
 المعاني **قوله** مثل عبد الله على كل مركب اضافي صار مفردا
 بسبب العلية وانما صار مفردا لان المضم من تفصيل المسوق
 بهذا الاسم لا العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات **قوله** الجمع
 انه معرب باعرابين اعراب على المضاف والاخر على المضاف اليه
 وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب مضاف
 وعلم بالاستقناع ان كل لفظ منقول باعراب باعتبار المنقول
 عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه **قوله** بالعرض من علم النحو
 لان الغرض من معرفته احوال اللفظ وتصحيح علم به فالمناسب
 ان كل ما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكل ما يكون باعراب
 يكون كلاما فترك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى ناسب
 اصطلاح اهل الميزان **قوله** وما اورد صاحب الفصل لما
 ذكر ان تعريف المصنفين من وجهين احدهما خروج مثل
 قائم والاخر دخول مثل عبد الله على اراد ان يذكر ان تعريف
 المصنفين من وجه واحد **قوله** فانه لا يقال له لفظه وا
 الظاهر ان المراد بالوحدة العرفية عند ادباب اللسان ولم تصدق
 مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المعنى الماد با
 اللفظة الواحدة ما تيلفظ به من اى دفعة بحيث لا يضح

ان تيلفظ به مرتين باعتبار ما خرج عبد الله لانه تيلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار وصفه الاضافي وهو **بعبارة** قوله فمثل عبد الله خرج عنه علم ان صاحب الفضل بعد ان عرفت الكلمة بما ذكر الشرح جعل الله من اقسام المحم الاسم العلم المركب فالظن ان كلام الشرح معه على سبيل الغرض بنسبة الفاضل الخ كلام الشرح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ في تعريف الفضل اللفظ وزيادة التاء للبيان لانه لا يعيد غايه **قوله** اعلم ان الوضع المضمون هذا الكلام دفع ما يقال لم ترك المص في التعريف قيد الدلالة ولم يأت به كما فعل صاحب المقص وعصل الجواب ان المص لما قدم **قوله** قيد التو وكان مستلزما للدلالة اكتفى بها وصاحب الفضل لما قد الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت محبة جعل الجواب فوضعية وان كان محبة كذا الشئ الاقل مقتضى الطبع عند وضع المعنى فطبيعية وان كان يغير ذلك فعقلية احتياج الى قيد **قوله** ويرى السمع من وراء الجدار قيد بدني ليتخلص الدلالة العقلية لان ذكر زيد يوهن الدلالة الوضعية والا فلا فرق في هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد بقوله بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة علم لعلم من حبتها **قوله** اي منقسمه اعلم ان هذا التقدير

لغوايد

لغوايد احدها انه اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد تكسيل **قوله** تصوير هاتين اقسامتيه قيد اللفظ حصل على حطة فصل الاقسام وثانيها كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظن ان كل واحد من اقسام الثلاثة خبر لها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها ومن شأن الخبر ان يكون اعم من المتبدل او مساويا له لجعل الخبر مقدرا للموجود بشرط صحة الحمل وثالثها ان الضمير اذا كان مرجعا مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن واولى وهو هنا مذكرا فالانسيك يعبر ضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف ورايعها وهو الظن ان ضمير الجمع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا المفهوم من واو الجمع فاجاب بان المضمون هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامها اليها ان يضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقران ويكون مفهوم وقصر عليه **قوله** الفاعل حال اخوي **قوله** خبر الاثمة حيث قال فان قيل يحيل ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لا تالوا والجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه الثلاثة من قبيل قسمه الشئ الى اجزاء وليس كذلك وثالثها هي من قبيل قسمه الغير الى جزئياته ويكون ما اشارة اليه الشرح جوابا اخر وهو ان المقصود هو اسم اي منقسمه الى الا **قوله** لانها اي الكلمة اه ان قوله في اثنا القسمين

اولاً يدل بصدق على امرين احدهما ما لا يدل لاصلاً والثاني
 ما يدل على معنى ولكن على معنى في نفسها والضم لا وليست
 فلا يصح جعل الثاني الحرف فيه على ان الماد بالذالة هي التي
 استلزمها الوضع وهي لا يكون لا المعنى **قوله** اما من صفتها اما
 قد روي في نظم الكلام لتصحیح الحمل لان قوله ان تدل في تاويل
 المصدر ولا يصح ان يقال الكلمة اما دلالة ولا دلالة لكن يصح
 ان يقال صفتها اما دلالة ولا دلالة قال سيد المحققين لاحقاً
 الى تقدير الشيء في هذه المقام فانه فون بين المصدر الصريح
 والفعل المضارع المصدر بان وان فانه في تاويل المصدر با
 اعتبار الاحكام اللفظية من جهة دخول حروف الجر عليه وازدادة
 او نحوها فلا شك ان معنى الفعل مربوط بما لا تقدير انتهى هو
 محل دور الشرح وقال بعضهم اما في من مع ان المقسم يتم به ولما
 للتيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التقسيم ليس
 انه ليس القسم خارجاً عنها ذكر في التقسيم لا انه ليس له امر اخر
 الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس
 ان الانسان لا يخرج عنها الا انه لا يكون غيرها فقد روي في التزيين
 اللفظ وتحسينه **قوله** كما ان في نفسها اشارة الى الظرف مستقر
قوله اعني لا تبدل ولا تنفك الخاصين لانه معناه هو الاقالات
 والانتفاء العامين معنيان مستقلان مخبر عنهما من غير توقف

ارد الا بتبدل الانتفاء

على

على ذكر متعلق كقولك لا تبدل خير من الانتفاء ويرد عليك
 انتفاء الله تعالى فانظر اذا عرفت هذا فحاصل قولهم الحرف
 ما يدل على معنى في غير على ما ذكره التمام ان المعنى الذي دل عليه
 الحرف له متعلق لا بد لمن ذكره فكان معناه حاصل في غير
 اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى وكان غائباً
 الحرف كظرف حال فلا يقال معناه فيه بل في غير بخلاف قسميه
 فانه اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع انتقل معه المعنى كان قائماً
 كليهما طرأ اذا انتقل انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس
 الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان له تفسيرين اخرين
 في كلام الافاضل احدهما قول بعضهم معنى دلالة الحرف على
 معنى في غير ان تصور معناه متوقف على خارج عنه الا ترى
 اننا اذا قلنا ما معنى من قيل في الجواب انه للتبويض وحده
 تصور متوقفاً على الغير لا يمكن تصور التبويض الا بعد تصور
 الغير والكل وهذا معنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب
 والبعد ونحوها كذلك فيلزم ان يكون حروفاً ولا فائيل به
 ثانيهما قول اخرين المد من دلالة على معنى في غير انك اذا قلت
 من مثلاً لم يد راعي معبضة ام مبيضة ام غيرهما فاذا ذكرت
 محرم رهاقيتين معناه هو كسابق في الضعف لا يدل
 على التماشكة والاشراك لا يفيض كون معنى الكلمة في غيرها

والاكتفاء الاسماء المشتركة حروفاً ويريد عليه بانه لا يتم في الحرف
 الغير المشتركة قالوا ما ذكره نجم الائمة الاستلزام حيث قال
 الحرف كذا ولت على معنى ثابت في لفظ غير ما فيه صفة للفظ ^{طوب}
 في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها قوله فاللام في قولنا
 الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل هل
 في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو
 في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اريد بثبوت معنى الحرف
 في لفظ غير ان معناه قائم بالفظ الغير مفوظا هو البطلان لا
 الاستفهام قام بالمتكلم حقيقة ومتعاون بمعنى الجملة وان اريد
 قيامه بمعنى غير قياما حقيقيا فباطل ايضا لما مر ولا يلزم
 ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفاً لانه على معنا
 فائده معاً في الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان
 يكون لفظ استفهام وما يشبهه من الفاظ الدالة على معان
 متعلقة بمعاني غيرها حروفاً وهذا كله فاسد **قوله** كالجزء
 والكوفة الكوفي يذكر بعض الضميمة معنى من لفظ است والجزء
 ومعنى الى لفظ انتهيته والكوفة ويمكن جعل قوله كالجزء ^{أما}
 الى ذلك **قوله** ان يقرن ذلك المعنى ارجع الضميمة الى لان المعنى
 حقيقة باخذ الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن
 الغلام **قوله** في انهم الظن متعلق بقوله يقرن اي يقرن

منها لان الضميمة

ذلك

ذلك المعنى حال منه من اللفظ **قوله** اي حين يفهم بيان لنا
 سبق خرج به ما يقرن باخذ الازمنة بحسب التحقيق كالضميمة
 فانه لا يتحقق خارجا بل زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه
 وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب مس وما يكون
 مقارنا للضميمة لكن يكون منه من قرينة حالية كما اذا اطلق
 ضارب فهم الزمان **قوله** ما اخذ من السمو هذا ما اخذ
 الصرفين وما بعد مختار الكوفيين وكل واحد من الفريقين
 كذلك اضربنا عن ذكر عبارة الضويل **قوله** لتضمنه الفعل
 اللغوي وهو المصدا قال الفاضل المحمدي فيكون من باب
 تسمية الدال باسم المدلول والاسم من باب تسمية الكل
 باسم الجزء لان من عادتهم ان يسمون الدال باسم المدلول اذا كان
 مدلولاً مطابفاً اذا عرفت هذا كله فاعلم ان حصر الكل في
 اقسامه حصر على مرددين النقي والاشبات لا استغناء
 وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في
 شرح الملحة اجمعوا الا من لا يعيد مجازاً في على احصاء اقسام
 الكلمة في ثلثة الاسماء والفعل والحرف وقال ابو حيان اما ابو
 بن جابر قسمها باعتبار اسماء الخالفه وهو اسم الفعل انتهى وجب
 التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو مردود لانه اسم
 لصديق المتخالف عليه فان قولك صه مثلاً اسم لقولك

اسكت اي للفظ على الاصح فهو بمنزلة ضرب في قولك
ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب اسم مسمات قولك
من نحو ضرب زيد معناه الفعل فالاخبار عنه باعتبار معناه
واما اللفظ فاسم ولا يلزم التناقض في حال الاخبار **وقوله**
وقد علم بذلك الوار اما عطفه على محذوف اي قد بين
وقد علم اعراضه للمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب او
المراد من ظن ان هذا حصري وان اقسام اولئك من لا يكتفي
بالاشارة كذا قال الشارح الهندى اخول ويجوز ان يكون
امدائية وقد ما للتفريق بين التحقيق الباء السببية **ولم** والفعل
كله تدل على معنى انه علم ان المتأخرين قد اطبقوا على ان الفعل
تدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعله ما هو
معنى جزء في محتاج الى طرفين فاستقلاله معناه باعتبار معناه
التضمني عن الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلقوا ان معنى
مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني وظنه انه غير التحقيق لان
النسبة وان احتاجت الى طرفين الا انها جزءان للفعل كما
فقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معاني الاضافات كالقفا
والمباعدة والمجاورة واشباهها معان اسمية مع احتياجها
الى طرفين الا ان ذلك الطرفين معنويان من اللفظ على
قياس ما عرفت وكلام المتقدمين في هذا الزمان من اجزاء

مضطرب فهم من وافق المتأخرين ومنهم من ذهب الى
ان دلالة عليه بطلان الالتزام ولهم دلائل حردناها في
كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب تذكر منها بعضها اولها ان
الزمان شرط لتعلق الفعل بالفاعل ومعنا ان الظرف
لا يكون جزءا من المظروف ثانيا منها انهم متفقون على ان
اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان كافران للفعل
بغير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزءا من
اسم الفاعل وكذا تدل في الفعل ثانيا ان لو كان الزمان جزءا
للفعل لم يمكن تحقق الفعل بدونه وقد تحقق في جميع الا
نشاءات رابعها ان لو كان الزمان الماض جزءا للماضي
في المستقبل لما امكن اختلافه بعارض وقد يختلف لما في
قولك ان قمت لم يضر فلا يكون جزءا لان ما بالذات
لا يختلف بالعارض ونحو حيث اخذنا مذهب المتأخرين
لا بد لنا من الجواب عن هذا الدلائل فاجاب عن الاول انه
مغالطة من باب شبهة الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي
فان الزمان شرط لتعلق الفعل اللغوي عن الحدث با
الفاعل وهو ليس بجزء ليلزم المحذوف بل جزء الفعل الاصطلاحي
وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به
باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار

لأن كل فعل من ضرب وغير لا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ
 صادر بالآذان متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق
 ومقتيد ولذا عرفتوا اسم الفاعل بما اشتمل من فعل لمن قام
 به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث
 بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال يجوز أن يجرى النش
 من جرته فيصير مدلوله الجزء الآخر كما جرد والوضع عن المعنى
 وعن الرابع أن الزمان المتأخر مثل الجزء الفعل المتأخر صورة
 ومعنى وقت في المثال وإن كان متأخر صورة إلا أنه مستقبل
 حقيقة لكان الشريطة وعليه فصل المضارع ومثل هذه
 التحقيقات وإن كان المحل اللاتيق بها بحث الفعل إلا أنه ذكرنا
 ههنا خوفا من مصايب الزمان **قوله** وليس المراد بالحداه العا
 من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال إن مثل
 هذه التعريفات لا يكون حدودا لأن الحد هو التركيب من جنس
 وفصل وجوديين وفصل الحرف الخارج لا هو يعمد وكذا
 فصل الاسم الذي به يتأخر الفعل وحاصل الجواب أن ما
 ذكرت من الشرط قد اعتبره أهل صناعة الميزان وأما الأدباء
 فليس المراد بالحد عندهم المحرك الجامع للمانع وإن كان
 فضله عند متأخريه وحده عندهم ويسمى عند أهل الميزان
قوله والله در المصداق في اللغة ما يد من الضرع كاللبن

وفي خبر

وفي خبر كثير عند العرب ويروى بالخبر عيانا فيقال در درة
 أي كثر خير وشغل في مقام المخرج والتعجب كما هنا فاما ان
 يكون الذكر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وسبب الخلق
 لغالي مع أنه فعل لغالبه وهو أيضا منشي العجايب فكان هذا
 الفعل فلهذا هو اما أن يكون الدبا قويا على حقيقة والمراد
 به لبن أمه التي أخذته من حوضه ما يخرجها كما ملا والغرض أن
 اللبن كانه لم يحد من أمه بل كان السائق له هو الله نعم **قوله**
 والكلام في اللغة الألف واللام في الكلام مثله في الكلمة
 قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية الكلام ما يكون مكتفيا
 به في ادعاء المرام على ما في الفاموس ولا يخفى أنه أشد مناسا
 لما اضطلع عليه فالأولى أن يجعل النقل عنه اليانته وهو كلام
 عجيب أشار إليه الشهيد الثاني في شرح اللغة **قوله** أي لفظ
 فسرنا العامة باللفظ لأن الكلام المجوثر عنه هو اللفظ
 يخرج من التعريف زيد قائم إذا ضم معه لفظ مهمل لا أنه
 متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس باللفظ لأن التركيب من اللفظ
 وغير ليس لفظا فالشرطي في حاشية المطالع من الأمور المعاشرة
 بالضرورة أن الأشياء المعدودة لا تفصل واحد ما لم يعتبرها
 هيئة وحدانية هي جزء صوري للتركيب يغلي هذا لا بد لتحقيق
 الكلام من جزء صوري هو الهيئة وهي ليست بلفظ فالجميع

ليس بلفظ لما عرفت فتفسير الشراح يخرج جميع افراد الكلام
الا ان يقال تسمية لفظ باعتبار اغلب اجزاءه فيخرج
قيل **قوله** حقيقة او حكما اما قيد المتضمن بالتضمن الحقيقي كان
جزءه حقيقيين كضرب زيد والتضمن الحكمي ما كان احدا
كلمية او كلاً ما حكماً كما تضمناً يروى ان يكون حقيقة بمعنى
وحكماً بمعنى حكمية فما تركب من كلمتين حكمتين مثل قولك
غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركباً
الا انه في حكم كلمة واحدة اعني هذا ذلك وهذا هو الظم
من حقيقة الا ان بعد هذا **قوله** فالمتضمن اسم فاعل ام موصوف
اغراض يرد على الم واول من تصدى له نفعه الشم الهندي
وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين انضم
وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحد الذي هو
ملا اتحاد قال بعض الافاضل او جعل قوله بالاسناد لا سندا
لم يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين
والاسناد لو جعلت مع احتيج اليه وظن انه لو عكس كل
النسب مع ما نقرر ان الاسناد ليس لفظا وانه قد اخذ اللفظ
في التعريف والمادة من تضمن الكلمتين فهما متضمنان
شمولة افراد **قوله** اي تضمننا حاصل سبب الاسناد وجونا
الهندي تعلقه بتضمن كونه صفة كلمتين اي كلمتين

مع هذا ان يكون ما لا يستغنى عنه
او لا الضمان والضا حجة وتوحيدها
بأن يكون قوله انظر في صفة متضمن
وجوز الشم الهندي

متلبسين

متلبسين بالاسناد **قوله** حقيقة او حكما اي سواء كان احدا
حقيقة او حكما اي والكلمة الحكمية على ما عرفت ما فتح وقوع
المفرد موقعها **قوله** وحيث كانت الكلمتان الغرض من هذا
دفع اغراض نجم الائمة الاستلزام على المص حيث قال كان على الم
ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيدا بوجه قائم وزيد قائم ابوه
قوله بحيث يفيد الخطاب الماد من شانه افادة الخطاب لبيد
الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم
المخاطب بمضمونها او يحتمل الافادة على الفئات الذهن
كما سبق تحقيقه **قوله** او قائم ابوه اي زيد قائم ابوه قال
الفاضل الحسن في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان
الخبر عندهم قائم وفاعل خارج عن الخبر قول ما ذكره قيس
على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما تسم به الفايعة مع
معلقه واما على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة
فكلام الشم موجب **قوله** اعني قائم الاب ليس المراد ان الخبر هو المجموع
للزوم المحذور بل المضاف والمضاف اليه خارج عنه **قوله**
في حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ جسون قوله
ان كلام المص ظم اه لانه قال ما تضمن كلمتين بان يكون
كلمتين في ضمنه هو اذن اكثر منها والحق ما ذهب اليه
صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند اليه

ذاتي وعلى غير توقف عارضتي ثابتهما ان الاسناد نسبة
لا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا يكثر وهما كلمتان او
ماتى حكمهما في قول الاسناد به واليه وانما قال ظاهر لانه يمكن
ان يقال اراد تضمن كلمتين فقط او اراد بالتضمن التركيب **قوله**
ثم ان صاحب المقطع اه اعلم ان صاحب الفصل والباب بعد
ان عرف الكلام ومثلا يضرب زيد وانطلق بكر وعوضا
صاحب الفصل ويسمى جملة وقال صاحب الباب يسى كلاما
وجملة وظاهر الحال كافهم الشئ لكن قال ولد الحق الشريف
اعلم انه قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام ليسى الجملة
فوقهم بذلك بعضهم انما مراد فان الحق ان الجملة اعم وهذا
العبارة نظير ان يقال يتسوى بين النساء اثنتى عشرة اراد تطبيق
كلامهما على مذهب الجمهور وان كان موجبا الى التاويل وكلام
الشئ كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتهما فكل وجه **قوله** فخص
الجملة على الجملة الخبر اه انما يتبد بالخبر لان الجملة الانشائية
عند لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على ما ويل والحق الجواز
الوفوع وقد سبق مجالا وسياتي انشاء الله مفصلا
مثل يضرب في قولك زيد يضرب والواضحة وصفا نحو يضرب
ابوه في قولك جاءني رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب
الى ضمير المتبدا ليس مقصودا بالذات املا بل المقصود اسناد

الى المتبدا

الى المتبدا ولما كان الضمير محصلا للربط بين الفعل ومتبدا
الاسناد اليه وكذا في الثانية فنامل **قوله** وفي بعض المواضع اي
المواضع المنسوبة الى المقسم فان المقسم كتب حواشيا على هامش الكتاب
حال المذكر او الحواشيه كتبت في النامذ باملا وهى المتما
بالامالى غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في بحث حروف
الاستفهام ان لها صك الكلام وهو ان يكون قام ابوه في
قولنا زيد قام ابوه كلاما عندك واللم يقع حرف الاستفهام في
صك الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا **قوله** الا في ضمن
اسمين انما احتيج الى تقدير هذا اللفظ لدفع الاعراض الذي مر
الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال ولا يحصل الى الكلام او
ما تضمن كلمتين او تضمن المذكور واسنادا الى المقسم
على الاولين تشكل الظرفية فيجاب بان الكلام على نفع مظهر ما للبحر
وحاصل الاعراض ان كون الكلمتين ظرفا للكلام يستلزم كون الشئ
ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل الجواب ان الكلام
العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص واجاب عنه الفاضل
جوابا آخر وهو يجعل في معنى من **قوله** فان التركيب الشان اه
هذا انما يفيد احصاء الكلام الشان والمدعى اعم من ذلك
فانه على مذهب المص يكون شائيا وفوق الشان **قوله**
وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجه ان المركبين فعل

واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقد منه في الذكر **قوله** ونحوها
 زيد جواب عما يقا لان ياريد مركب من حرف واسم وهو كلام
 مفيد فاجاب بان حرف في الكلام فيه مقدار وان والبرق ذهب الى
 ان احد جزئي الكلام مذكور وهو حرف الدلالة القاييم مقام
 الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهب
 من تركيب الاسم والحرف ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي او
 ما يقوم مقامه فيقول الى ما ذكره الشرح **قوله** الاسم ما دل اي كذا
 دلت الدلالة للعهد الخارج والماد الاسم الذي سبق ذكره محيا
 ونحوه وانما جعل ما موصوفة بمفعول الكمال لتلايد الدلالة الا
 ربع وبعض المركبات **قوله** اعلى معنى كائن في نفسه جعل الظرف
 مستقرا صفة للمعنى وهو مبني على ان كذا في معنى الباء اي ما دل
 بنفسه على معنى وفي جعل في معنى الباء محل نظر ان حروف الجر
 انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا
 يجوزون على الاطلاق **قوله** متذكر الضمير اي مطلق الضمير فيشمل
 ضمير نفسه ودل وما باعتبار اللفظ مفرد مذكور باعتبار
 المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيز في الضمير الرجح اليها اعتبار
 اللفظ والمعنى معا **قوله** قال المصنف اي في شرح عبارة الفضل
 وحاصله جواز كون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى
 ان ذلك المعنى معبر في حد ذاته اي لا يحتاج منه من اللفظ

الى ضم ضميمة كما نقول الدار في نفسها حكمها كذا اي حكمها
 قيمتها الصنع قطع النظر عن كونها قربة المسجد والحمام
 او نحوها مما يزيد في قيمتها والظرفية فيه على هذا مجازية **قوله**
 اي باعتبار متعلقه نذكر متعلق الحرف انما واجب ليحصل به
 معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بدارك متعلقه اذ لا
 لملاحظة وعدم استقلال الحرف بالمفهومين انما هو لفظي و
 نفساني معناه **قوله** ومحصل اي محصول ما ذكره المصنف في ذلك
 الشرح والمحصل بمعنى المضمون **قوله** بعض المحققين وهو المحقق
 الشريف في تعليلاته على شرح الرضة وعبر الشرح تارة بالتحصيل
 واخرى بالتحاصل بقا لصاحب التحقيق **قوله** قائما ببلاده كما
 تجسم **قوله** قائما بغيره كالبياض او سواده القائمان بالجسم ولو
 قال كما ان في الخارج موجودا قائما ببلاده هو موجود في ذاته **قوله**
 قائما بغيره هو موجود في غير غايته في ايضاح معنى الحرف وما
 يقابل **قوله** كذلك في الذهن اه الا ان ما في الخارج القائم بذاته
 لا يصير قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذي هو قائم
 وبما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا مقصدا وبالعكس
 كما سيأتي عليك **قوله** معقول اذ بالعضول هذا المعلوم
قوله هو مدرك مقصدا اي يتوجه المدرك الى ادراكه
 مقصدا ونحو ملحوظ في حد ذاته بيان لقوله مقصدا وهو كذا

الملحوظ أولاً وبالذات **قوله** تبعاً والذاه آية بيان لقوله تبعاً
 فان كالفلم ليس مقصوداً الا بتبعية الكتابة المقصودة بها
 لذات هذا **قوله** كالا مبتداً الخاص الواقع بين السير الجري فانه
 آية لتعرف احوالهما وهذا كله مجمل يؤيده قوله كالا مبتداً **قوله**
 كالا مبتداً مثلاً وانما فاما مثلاً الجريان ما ذكر في الاستفهام و
 الظرفية ونحوها والذاه بالابتداء هنا معناه لا لفظه وقوله
 مقصداً منصوب على المصدر أي ما لاحظته مقصدية او على الحال
 أي حال كونه مقصوداً **قوله** محظوظاً في ذاته تفسير لقوله مستقلاً
 بالمفهومية **قوله** ولزم ما ي لزم مفهوم الابتداء المطابق العقل
 متعلقه تبعاً له لانه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا
 اذا ذكر له متعلق كما تقول ابتداء السرخس من انقائه والافق
 قد يذكرك بذكر متعلق كقولك الابتداء حسن او يرد بالتعلق
 المتعلق الاحمال الذي لا يتصور الابتداء بدون وهو شئ ما مفهوم
 من لفظ الابتداء ولما كان غير مقصود بالذات كفت فيه هذه
 الدلالة وقوله وتبعاً مفسر له اجمالاً **قوله** من غير حاجة الى
 ذكر أي الاحتياج اليه في فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد
 احتاج للايضاح والبيان او لا يحتاج الى ذكر مطلقاً **قوله**
 وهو بهذا الاعتبار أي مفهوم الابتداء باعتبار كونه
 ملحوظاً مقصداً وبالذات ومستقلاً بالمفهومية **قوله** فقط

أي لا يكون مفهوم ما من لفظ من فالحصر اضافي والمادة لا
 يحتاج الى امر في كونه والاعليد قوله لا حاجة في الدلالة ميب
 له **قوله** ليبدأ على متعلق أي كيد ذلك اللفظ المفهوم لضموم الى
 لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم
 يحتاج اليه فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه **قوله** وهذا أي ما ذكر
 بعض المحققين من ان المعنى من اللفظ قصد يكون معنى مستقلاً
 بالمفهومية هو من الخاء بقوله ان لا سم والفعل معنى كانه
 في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى
 محتاجة في الدلالة عليه الى ضم لفظ اخر كدلالة لفظ الابتداء على
 مفهومه وليس له دهم يكون المعنى في نفس الكلمة مدلولها حتى
 يحلوا الكلام عن الجذري ويدخل فيه الحرف **قوله** واذا لاحظ
 العقل أي اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء مرجح هو حاله أي
 نسبة بين السير الجري وربط احدهما بالآخر كما ان نسبة القيام
 في زيد قائم انما احتيج اليها ربط الخبر بالمتبداً فهي في نفسها
 لا يكون مقصوداً كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف
 على تصور ظرفية ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
 لفظ من حيث يكون معنى لفظ الابتداء ومن متحدان لما فاما
 سيان من ان لفظه من موضوع لكل واحد من جزئيه المخصوص
 بل المقص تصور ان هذا المفهوم يجري فيه اعتباران وان اردت

ان تعرف كيف يتصور الاعتبار ان في معقول واحد تارة يكون
مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلو خجل لك بمثال من الحسوث
منقول اذا نظر في المثلث وشاهدت صورة فيها فلان هناك
حالتان احدهما ان تكون متوجهة الى تلك الصورة مشاهدا لايها
قصدا عاجلا للرائحة في مشاهدتها ولا شك ان المثلث مبني
في هذا الحالة لكنها ليست بحيث تقدر باصداها على هذا الوجه
ان تحكم عليها وتلقت الى الحواشي والثانية ان تتوجه الى المثلث
نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها كقولك
المثلث صيقلية وتكون الصورة مشاهدا تبعا واستوخ ذلك
في المعقولات كقولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد
او لا شك انك تدرك فيها نسبة القيام الى زيد لا انها في ال
مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام والاعرف لحو
مكافاة مرات كانك تشاهد هاهنا مرتبطة احدهما بالآخر ولذا
لا يمكن ان تحكم عليها او بها ما رايت مدركة على هذا الوجه وفي
الثانية مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكن ان
تحكم عليها او بها فني على الوجه الاول بمعنى غير مستقل بالمفهومية
وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى البعير عن المعاني
الملاحظة الغير المستقلة بالمفهومية **قوله** لتعرف حالهما

كذلك يحتاج الى البعير عن المعاني
الملاحظة الغير المستقلة بالمفهومية

مبتدأ

مبتدأ منه **قوله** ولا يمكن ان يتعقل اه اي لا يمكن معرفة ذلك
الابتداء المأخوذ على وجه الملا نسبة الابد كمن تعلقه المحصول
كقولك ابتداء سير البصر حسن **قوله** ولا ان يدل عليه اه اي
لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معنى الا يضم لفظه الى على
مستقله كلفظ السير والبصر الدالين على معنيهما الذي هو التعلق
قوله والحاصل اي الذي حصل من ذلك المحصول هو الفرق
بين معنى الاسم والحرف **قوله** لكل واحد من جزئيات اي لفظ
موضوعه جزئيات ذلك الابتداء العام كالا ابتداء من البصر
ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان
الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالا ابتداء
مثلا لكل ابتداء معين مخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالنسبة
اليه فاما يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي
هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل **قوله**
فيتعلق بتعلقه **قوله** من حيث انها اي من حيث ان
تلك الجزئيات حالات ونسب لتعلقها كما عرفت **قوله** ويصح
ان يكون محكوما عليه وبه اي ذلك المفهوم الكلي الذي لوحظ
قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصح ان يكون
محكوما عليه كقولك ابتداء خير من الانتهاء او محكوما به
كقولك انما يتلوه بالابتداء **قوله** في كل منها اي لا بد في كل من

المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا
 بالمفهومية ^{تكون} ان يقبل النسبة الحكيمية بلبنة وبين غيره اي بين المحكوم
 عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم
 عليه وتلك الجزئيات هي نسبة بين المحكوم عليه والنسبة
 لا يكون مستقلة فلا يصلح ان يقع محكوما عليها او بها **قوله** ^{خط} ملا
 احوالها اي احوال تلك المتعلقات كما سبق **قوله** وهذا هو المراد
 بقولهم يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تفصل
 الا بذكر متعلقها هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى
 في غيرها فالمراد بغيرها متعلقها ويكون معنى الحرف فيها ان
 يكون متعلقا باعتبارها وملاحظتها واما اطمینان ^{لكلمة}
 في هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب **قوله** واذ ندر
 هذا اي ان بعض المفهوميات يكون ملحوظا في ذاته يكون
 ملحوظا في غير **قوله** بكونه المعنى في نفسها اي على تقدير ان
 يكون مرجع الضمير هو المعنى **قوله** استقلاله بالمفهومية اي
 كون ذلك المعنى مستقلا في مفهومية من اللفظ **قوله**
 فمرجع كينونة الخفاء حاصله ان رجاء الضمير الى المعنى والى
 اللفظ متحدان الا ان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير
 واللفظ على احسن **قوله** من كينونة المعنى نفس الكلمة في قولنا في
 وجه الحصر لانها امانة تدل على معنى في نفسها او لا **قوله** في المعنى

الاجز وهو رجاء الضمير الى المعنى **قوله** وارجاع الضمير
 لم لم يصرف عن الظاهر رجاء الضمير الى ما كان في هذا الكتاب
 وحاصل الجواب ان عبارة الفصل في هذا المقام لم يكن مسبقة
 بوجه حصر مرجع الضمير الى الكل حتى يرجع هذا اليها لينوافق
 المقامان وارجاع الضمير عبارة الى المعنى لغير **قوله** وبما سبق
 من التحقيق وهو ان معاني الاسماء مفهومات كلية لزوما
 تفعل متعلقاتها فهم خصوصياتها التي جرت العادة باستعمالها
 متضمنة الى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فالفهم موضوع لتلك
 الخصوصيات الغير المستقلة **قوله** لان معانيها مفهومات كلية
 فان معنى ذوالصاحب مطلقا غير مأخوذ معه خصوصية من
 الخصوصيات وكذا نظاير **قوله** لكن لما جرت العادة يعني ان
 العادة جرت باستعمال تلك الاسماء في مفهوماتها الكلية و
 استقادة الخصوصيات من الاضافة بخلاف الحرف فان معناها
 على ما عرفت هي الخصوصيات ولا يصلح استعمالها في المعنى المطلق
قوله ولما كان الفعل ذا معنى في نفسه اه توضيح هذا المقام
 ان الافعال التامة متكسرة مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية
 وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكيمية الملحوظة
 من حيث انها حالة بين طرفيها اعني الحدث والفاعل
 المعين ولما كانت هذه النسبة التي هي خبر مدلول الفعل

ت
في المفهوم

لا تحصل إلا بالفاعل وجب ذكر كما وجب ذكر متعلق الخبر
فكما ان لفظه من موضوعه ومنعاه ما لكل ابتداء معين
كذلك لفظه ضرب موضوعه ومنعاه ما للحدث الذي لا
عليه الفاعلها نحو صفا لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا
على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به
اذ لا بد من كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليعلم من اعتبار
النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه
اعنى النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجوب ان يكون
مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه
لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث
والنسبة المحصورة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون
محكوما عليه ولا محكوما به ولما كان المعنى المأخوذ في هذا الحد
شاملا للمعنى المطابق والتضمن لم يخرج به الفعل فخرج بقوله
مفترنا الخ هذا تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل متعلق
لنسبة الى فاعل ما معناه المطابق ايضا مستقل من حيث ان
هذا الفاعل مفهوم من الفعل بالنسبة موقوفه على جزء الفعل
فالمد بالمعنى المأخوذ في التعريف هو المطابق لانه الشايع
المبادر والالفاظ المذكورة في الحد ودائما تحمل على ما يتبادر
منها كيف لا ولو صح ما ذكر والزم عليهم خلاف ما اجمعوا عليه

في الحقيقة
فإنه لا يمكن
أن يكون
مفترنا الخ
هذا تطبيق
الكلام على
ما ذهبوا اليه
من ان الفعل
متعلق
لنسبة الى
فاعل ما
معناه المطابق
ايضا مستقل
من حيث ان
هذا الفاعل
مفهوم من
الفعل بالنسبة
موقوفه على
جزء الفعل
فالمد بالمعنى
المأخوذ في
التعريف هو
المطابق لانه
الشايع
المبادر والالفاظ
المذكورة في
الحد ودائما
تحمل على ما
يتبادر منها
كيف لا ولو
صح ما ذكر
والزم عليهم
خلاف ما
اجمعوا عليه

من عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقة لافادات
لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث
والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابق لان من جعل النسبة الى
فاعل معين واما توجيه الفاعل المحقق بان العالم بوضع ضرب
على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه لهذا الوجه
وحضر عند مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع
وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى
معين فهو ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضمية
المقتضية للفظ من حيث انه مراد منشأ هذا الحدث والحدث
في ضمن هذا التفات هو الدلالة التضمنية ولا شك ان لم
من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابق واخرج به وعدة
من الالهام والظن انه من الالهام فان السامع للفظ ضربها
يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا اللفظ
جزء مدلول اللفظ وعليه توسط الوضع وليست شعري ما
الذي حداهم على ان يفرقوا بين ذو وفوق وتحت وما
شابهها وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انها موضوع لاهوتها
كلية لكن لهم الخصوصية وزيادة الفائدة ذكر معنا فكنا
نقول في الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها
استعملت مع الفواعل المعنية لهم تلك الخصوصية سلما انه

فإنه عند التضمنية

موضوع للنسبة الى فاعل معين لكن تعيينه عند المتكلم كاف في ذلك
 الفاعل تعيينه عند المخاطب السامع هذا وقد عرفت ما بان
 صيغة المتكلم والمخاطب موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل معين
 يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا بالتعيين عند السامع وعدمه
 فتأمل واما عدم وقوعه محكوما عليه فان المحكوم عليه لا يكون
 الا ذاتا متفرقا يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها
 ولما كان احدا جزاء الفعل الزمان وهو متحد في غير مستقر
 على حاله من ان يكون محكوما عليه فتأمل في هذا المقام فانه
 من مزال الاقدام وما حققنا لك سابقا من على هذا التحقيق
قوله اعني احدثا تابتا بعد المعنى النقص بالحدث لان له معنى
 معني تضييما اخر وهو الزمان ولكنه غير مقرر باحدا لا زمنة
 لانه نفس الزمان والشيء لا يقادرن نفسه **قوله** مع احدا لان
 التثنية اشار به الى ان البناء اذا وقعت صلة الاقتران يكون مع
 مع والى ان الاقتران المنفي في حد الاسم والتثنية في حد الفعل
 هو الاقتران عندهم فذلك المعنى عن لفظ اخر على هذا
 يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولك زيد ضارب
اسم قوله موصوفة في بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وعلى نسخة
 الفاء مني في نسخة جوابا لشرح محذوف اي اذا عرفت ما قلنا
 عليك فقول غير مقرر من صفه للفقير وجوز الشيخ الهندى نصبه

على ان يكون حالا من المعنى ورفع بان يكون خبر مبتدأ هـ
 محذوف وانا اخذته الشئ الوصفية لان النصب يحجج الى جعله
 تبتدا للعامل والمعنى عليه غير مناسب للرفع يحجج الى تقدير وهو
 خلاف الاصل **قوله** سواء كان النقل فيها مرجعا نحو رويد فريد
 في الاصل مصدر مصغر او اذا مصدر بارود اي وفوق بعد
 تخفيفه مجازا للهناء والالف ويجوز ان يكون تصغيرا ونحو
 الرفوف ومعنى كون النقل فيه مرجعا ان مصدر ريته في الالف
 محقة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذي هو **قوله**
 فانه قد يستعمل مصدرا ايضا اي كما يستعمل اسم للفعل نحو
 قوله تعالى فاملهم رويدا اي امهالا وهذا يدل على انه في الا
 صل مصدر فنقل الى غير لكنه لم يخرج في ذلك المعنى المتفول عنه **قوله**
 او غير مرجح نحو هيئاته ومعنى كون غير مرجح انه لم يثبت
 استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزن
 نحو هيئات فانه وان لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون
 متفولا منه الا انه على وزن قوفاة فكأنه كان في الاصل مصدرا
 ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي هو **قوله** مصدرا فكتب
 في الحاشية اللجاجة تقوفاي تصيح قوفاة وقيقات
 على وزن فغلة ونفلا **قوله** غوصه ومه فانما في الالف
 اسم صوت فقل منه وجعل مصدرا يبين معنى السكوت هـ

في معنى رويد

الاصطلاحية لا اللغوية والافضرب مثلا في اللفظة اسم لانه
 علامته على سبيلها وكذا الحرف نحو عيسى وكاد فان معنى عيسى انشاء
 الترجي فاذا قلت عيسى زيد ان يقوم بمعناه ان ترجي قيام
 زيد غير مقيد بزمان من الزمان ومعنى كاد انشاء المقاربة
 فاذا قيل كاد زيد ان يقوم بمعناه ان انشاء قرب قيامه
 غير مقيد ايضا بزمان لكنها في الاصل مقترنة به فان كاد
 مثلا معناها القرب الواقع في الزمان الماضي وعيسى الترجي
 الواقع فيه فاذا قلت عيسى بمعناه ترجيت في ذلك الزمان
قوله وخرج عند المضارع اختلاف النحاة في مدلول المضارع
 من الزمان فقيل هو الحال لا استعجاله في الاستقبال مجاز
 وقيل بالعكس وهو الا صوب وقيل بالاشراك فعلى التقديرين
 الاولين دلالة على احد الزمانين ظاهرة وعلى الثالث كذلك
 ايضا لا ما اذا دل على اثنين دل على واحد في ضمنهما **قوله** ان
 لا يفيح في الدلالة اه اي لا يمنع دلالته على ^{الزمان} ~~الزمان~~ ^{واحد} ~~واحد~~ ^{من} ~~من~~ ^{الزمانين} ~~الزمانين~~
 دلالة على احدهما اي الحال ولا استقبال نعم يمنع ازادة
 المعين كالزمانين اذا اريدا من لفظ المضارع على تقدير
 الاشراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة الاثنين معا
 تنافي ارادة الواحد وحده وهو ظم وهذا موافق للشعر
 من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن

القرينة

القرينة لكن لا يراد شئ منها الا معصا واما على ما ذهب اليه ابن
 سينا من ان الارادة شرط الدلالة فالامر واضح حيث انه لا يدل
 الا مع القرينة ومعناها لا يدل الا على زمان واحد **قوله** لفيه
 زيادة معرفة به اي ليفيد ذكر بعض الخواص والمعم بسبب كونه
 لها زيادة معرفة فان اصل المعرفة حصلت من تعريفه لكن لما
 كان في التعريف دقة وخفاء بما عرفت او نحو زيادة الايضاح
 بذكر بعض خواصه **قوله** اي من اول الامر ولذا قدم الجرد
 الافتقار اليه ليس للحصر **قوله** الجمع الكثير وفي فواعل انه في حقيقة هذا
 زاد على العشرة اذ نقل له صاحب اللباب قريبا من ثلثين خات
قوله ومن التبعية والدليل على كونها تبعية دخولها
 على الجمع فلو دخلت على مفرد كانت ابتدائية ونحو قولك هذا
 من الناس او من الانسان **قوله** ولا توجد في غير الظمان ميان
 وايضاح لصاحب الماد بالخاصة عند ايراد العربية ما ذكره
 الشرح محمول كان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هي
 الكل المحمول على ما له الخاصة كقولك زيد ضاحك **قوله**
 وهي اما شاملة اه والخاصة الشاملة في هذا المقام هي
 الاستثناء اليه بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الا
 سواء المعرفة بغيرها مثل الضماير واسماءها **قوله** دخول
 اللام اي اللام باعتبار دخولها **قوله** اي لام التعريف لما

ان يكون اشارة الى ان اللام في اللام للعهد الحار جوارا
 اللام الشايعة فيما بينهم وهي لام التعريف لان اللام عوض
 عن المضاف اليه لكنه لا يلايم ما بعد من الجرو والتنوين وغيرهما
 فان اللام فيها ليست عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت ان اسم
 التعريف سابق فلا يعيد فيها وانما احتاج الى التعيد لانها
 قد يكون لغير التعريف كلام لام لا قبلها والجود والتعليل
 والتقليد والتخصيص القسم والموطئة لوجواب لو ولولا ولا
التعجب لام كي ولا لام الاستغاثة قوله ليس من اميرامصيام في
 امير هذا كلامه في جواب رجل من حيرائه في قبلة من طي
 حين سئل سئل امير المؤمنين من اميرامصيام في امير والخ
 ام جمل الا حسا وفعل الخير اصيام في وقت السفر فاجاب عليه
 موافقا للغة ليس من البر وفعل الخير الصوم في السفر وهذا
 الحديث صريح في نفي ما جوزه العامة من الصوم في السفر
 البر يشمل فعل الواجب المستحب واخرج عنها بقوله مكررها
 او حراما لانه لا يتصور الاباحة في مثل هذه العبادات ومضموم
 دلائل اخرى من الطرفين يحصل الحرمة مخيار قوله لعدم شهر
 اي لعدم شهر كون الميم حرف تعريف لا خصاصة بعض اللغات
 ولجواز ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف لانه يفوت
 الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيديويه قوله وفي

اختيار

اختيار اللام اي اختيار الميم اللام على الالف واللام او على
 حروف التعريف قوله هي اللام وحدها وهو الذي اذ هبت
 والذليل عليه ان التعريف تقيض التنكير وقد جعل علامة حروفا
 واحدا وهو التنوين فكنا علامة تقيضه لانه قد يحمل التقيض على الفجر
 وبان الالف تسقط في الذبح ولو كانت اصلا لمنعت من
 السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير الالف
 يناسب التحقير مجذوف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تقيض
 مدخولها عند جذفها لان المركب ينتفي بانتقاء احد اجزائه
 ولا يمكن ان تقيسها على حروف الجرو لظهور عملها خاصا
 فيعرف به ان هذا العمل لذلك المقدار وما ثبتها في يا الله
 والذاكرين حرم ام الاثنين واضرابها مغاير مجذوفها في
 اكثر منه مع ان ثبتها في هذا الموضع لعلها لعل في الالف وجبت
 اصل زيادتها اما في يا الله فللمحافظة على التخييم واما في الالف
 وخواتمها فلا لتباس الاستغناء بالتحسين قوله لتعد الامتدادا
 لتساكن لان اللام زيدت ساكنة مبالغة في الحقيقة او لان
 علامته تقيضه اعني التنكير ساكنة كما مر لما ذكرنا اسم
 منها ومن غير ما تعد بغيرها لانها ان تحركت بالفتح يفتح
 بل لام الابتداء وان تحركت بالكسر التثبت بل لام الجارة وان
 تحركت بالضم حصل الثقل في امر الكثير المحتاج اليه في الام

متعارف

واختاروا الهنء لاهلها التي تزداد عند الحاجة الى زيادة حروف
وفقت مع ان الهنء الوصل مكسورة في اكثر المواضع مما الغنى
التخفيف **قوله** الكهل اي على وزن هل واحتج عليه بان حروف
المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهنء مفتوحة
فدعيت الجواب **قوله** والابور الى انها الهنء اه وهو ضعيف
لحديث الهنء مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل
المعنى جاز حذفها مع كونها علامه لان اللام اللازمة لها
تذكرها **قوله** انه موضوع لتعيين اه هذا التعليل للفاضل
الرضي ونقص عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمن كاللام
في الحسن لاهلها لتعيين الذات المعبر عنه مفهومها الحسن ولا
يضيف للصفة والنسبة الضميرين في مفهوم اللفظ من تعريف
اللام والجواب دللنا في هذه الامثلة ونحوها تعريف الدال
الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف **قوله** والفعل
يدل عليه تضمننا لان معناه المستقل هو الحدث دللنا للفعل
عليه بالتضمن وقد مر الكلام **قوله** فان حرف التعريف اي
اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حروف
النداء مع انه يدخل عليها او يكون مبيها على مذهب من قال
ان تعريف النداء بتوجه الخطاب اليه او باللام المقدرة
كما سياتي انشاء الله تعالى وان الخلاف انما هو في الناء

المنكر نحو يارب اجل وامنا المعرف قبله كالضماير نحو في النداء
يفيدها تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين
قوله كالموصولات وقول بعض المحققين ان الذي زيد
عليه اذات التعريف يعيد **قوله** وكذلك ساير الخواص يعني مثل
اللام في انها غير شاملة الا في الفا لا يتحقق في الضماير وامثالها
وقد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل للجميع من الا اسم
قوله ودخول الجرامشاد الى العطف على المضاف اليه **قوله** كما
في الاضافة العنوية وهي الاضافة الى غير المجرول المفيدة في
او تخصيصا كغلام زيد وفي العامل المضاف اليه في هذه
الاضافة خلافا فممن من قال انه الحرف المقدر واخذا من الشمر
نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموضع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه اذا اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنه
الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر عمل حروف
الحجر مقدرا وان ضعف في غير هذا الموضع وذلك لقوة الدال
عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه منهم من قال
ان عامل الحجر هو المضاف واخذا من غيرهم انه الرضي قال لان حروف
الحجر شرعية منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان
مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فعنه كون الناء
مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه ومنهم

من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وخير الامور واسطها
 اما الاول فيعيد من جهة ان الحرف وان كان موقع الاضافة
 في الاصل الا ان الموقع لها بالفعل انما هو الاسم المضاف بكل
 يعمل في وقتها واما الثاني فان صاحب ان اراد بالاضافة
 كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقصود والعامل ما به
 يتقوم المعنى المقصود وان اراد بها النسبة التي بين المضاف
 والمضاف اليه ينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
 النسبة بينهما وبين الفعل كما قال خلف ان العامل في الفاعل
 هو الا سناد لا الفعل وهذا القائل لم يقيد **بقوله** فضاء معنى
 الفعل اليه لان حرف الجر وضعه لان يوصل معنى الانفعال
 ويوقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظن فانك اذا
 اردت ان توقع مريدك على زيد لا يتهميا لك الا بتعديته
 اليه بالباء لانه لازم واما اذا كان مقيدا للعلام زيد
 عرف ان اصله على اصله غلام حصل لزيد فالذي اوقع **الحرف**
 على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا **قوله** واما الاضافة اللفظية
 اجواب سوال مقدر تقديره ان يقال ان مدعا كالتبا
 ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل
 انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم فيبقى
 جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل في جر

اما المضاف

اما المضاف والاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة
 اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها لا يحفظ فيها معنى حرف
 الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمر ضارب زيد
 كنت ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدر وكانك قلت عمر
 ضارب لزيد والمعنوية لا يحفظ فيها لفظ ومعناه وكذا
 اصلا وهي فرع لها ولا خلافات فايدتين وهي ذات
 فايد فما قل فايدته كان فرع الكثرة اولا لان الفايده المعنوية
 اقوى من الفايده اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا ما علم
 ان ما هذا ما يقتض ما سياتي من تعريف المضاف اليه **نسبة**
 اليه فتى بواسطة حرف الجر ثم **هـ** تقسيم هذا المعنى الى المضاف
 اليه بالاضافة المعنوية واللفظية **قوله** بان تختص به هذا ما يان
 لكون الحرف قد تصور على وجهين احدهما ان تختص بما يخالف **ما يختص**
 به اصلا وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل والحرف لكن نفسيا
 لفعل الخطو وان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لعلك
 وثانيهما بان تزيد على اصلاهما بان تشمل الاسم والفعل **قوله** الا
 تنوين الترتيم وعرفوه بان **هـ** اللاتحق للفوا في احدها
 حروف الاطلاق وهي الواو والالف والياء الحاصلة من
 اطلاق الصنة والفتحة والكسرة كقوله اقل اللوم عاذل العتابين
 وقولي ان اصبت لقسا صابن واختلفت في توجيه التسمية فذا

نجم لانه وسبويه وجميع من المحققين انما هو تنوين لترك التزم
 لان التزم هو التفتة انما يحصل بالحرف الاطلاق لقبولها المدح
 بها ناذ السند ولم يترتموا اجازوا بالنون في مكافئ في لغة نعيم
 اكثرهم اجمعهم وكثير من قيس انما الجازيون فلا تهم يكون
 القوافي على حالها في التزم والذي اعتمدوا ذهب اليه في التسمي
 بانه المحصل للتزم لان التزم يحصل بالنون نفسها الا انها
 واعن واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام في احد قوليه وهو
 صاحب اللباب قال وانما جئ به لوجود التزم وذلك لان حرف
 العلة مذكور في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل التزم
 لان التزم غنية في الخشوم وهذا اقسام الخمسة المشار
 اليها في المشورة وقد نقلنا في كتاب مفتاح اللبيب تساما
 اخر منها التنوين العالي وهو اللحن للقوافي المقيمة اي الساكنة
 نحو قائم الاعماق حاوي الخمر من مشتبه الاعلام لماع الخفق
 يسمى باما لعلواي ندره اولانه تجاوز الحد من غل في المحنة
 اي اضطر وتجاوز الحد واحد منها هو الحرف الساكن وقد
 قلناه وزاد عليه ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر
 سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعد في
 المغنى من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتوين
 زيد قائم عالما زاده ابن الجباز والحن ان تنوين الضم لانه

هو الذي

الذي كان قبل التسمية ومنها تنوين الضم نحو قول الشاعر
 ويوم دخلت الحذر حذر غنيرة قال في المغنى هو تنوين التمكن
 لان الضرورة اباحت الضم والذي ذهب اليه نجم لانه وكثيرا
 تنوين الضرورة وهذا اقسام كلهما مشتركة بين التثنية
 اربعة تنوين التمكن والتكثير والعوض والمقابل **قوله** عطف
 على الدخول نصب عطف على المصد اي يعطف عطفًا والمضارع
 بالدخول لفظ في قوله دخول اللام **قوله** ومدخول الدخول
 اي الذي دخل عليه لفظ الدخول هو اللام المجردة بالاضافة
 ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها دخول الاء
 سناد اليه لان عامل المعطوف عليه يقدر في المصروف وهو
 فاسد لان المتبادر من قوله دخلت هذه الخاصة على الاسم
 اما دخولها وذكرها في اوله كالف واللام او نحوها في
 آخره كالتنوين والاسناد لا يتصرف شي منهما لانه نسبتين ^{المسند}
 والمسند اليه خاصة الاسم هو نفس الاسناد اليه لا دخوله
قوله وكذا في الاضافة اي مثل انتفاء كليهما في الاسناد اليه
 انتفاء وهما في الاضافة لانه نسبة بين المضاف والمضاف اليه
 ايضا بالرفع عطف على الدخول لانه على مدخوله **قوله** والمضارع
 الشئ مسند اليه لكان ظاهرا العباد يوههم معنى فاسد ^{حيث}
 ان الصغير المجرد يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان لا ^{سناد}

الى الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم لغو وخالف عن الفائدة الى
ما ترى فجعل الضمير راجعا الى الشيء باعتبار ادعاء ان الشيء كما
ظهر من كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشيء مسندا اليه من
خواص الاسم والله المندى ارجع الضمير الى الاسم لكننا جاب
بما لا يخفى من دقة حيث قال ولا اسنادا الى الاسم والحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصفة المستفاد
من اليه المختص به عقلا فيفيد المحرر ان الشيء وطوبى المحسن
الشيء عليه وحاصل الماديين تح ان الضمير ان كان راجعا الى الاسم
لكن الحكم عليه باعتبار نوعه وكذا قال ولا اسنادا الى نوع الاسم
سم ومطلفه من خواص افراده فقولنا الشيء والمراد به كون الشيء
ليس ان الضمير راجع الى الشيء العام كجامع فنسب الى الاسم باعتبار
انه شيء مكانه قال ومن خواص الاسماء الى الشيء وذلك الشيء هو
الاسم وظنى ان هذا كله تكلف بل مضمحل ان الاسناد اليه الذي
تراه في الاسم هو من خواصه لا يوجد في تسمية لا ان مراده
ان الاسناد اليه المختص بالاسم هو من خواص الاسم حتى يحلوا
الحكم عن الفائدة وفائدة الضمير عليها التنبيه على المحل وهذا
كما يقال من خواص على علم شجاعته انه شوهدت عنه
شجاعة لان الشجاعة المختصة به من خواصه **قوله** لان الفعل وضع اعني
ان العرب لاحظت معنى الفعل ووضعه منسافا الى امره

به وهذا

به وهذا هو معنى المسند اصطلاحا ولا فالعرب لا تعرف المسند
والمسند اليه كما اصطلاح جديد **قوله** لو انهما لو ازم الاضام
المعنوية التعريفية والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من
خواص الاسم كجامع فنسب الى اسم التعريفية من لوازم اللفظية التخفيف
وهو ما نجد من التنوين كضارب زيد وما يقوم مقامه من
التثنية والجمع كضارب زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل
الفعل كجامع فنسب ولا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نونه واما نحو
يضربان ويضربون فهو تنشئة وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف
في نحو الحبل توجع محمول عليه طردا للباب **قوله** وانما متناه فان
ملاحظة الظاهر تقتضي التفسير بمرعاه شامل المضاف والمضاف
اليه وملاحظة ما ياتي من قول المص والمجرع علم الاضافة فيقتضي
تفسيرها بالثاني للوافقة فالعدول عنهم عنها للفائدة المذكورة
قوله لان الفعل والجملة اه اشار الى الخلاف الواقع بينه
فذهب المص وجماعة الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب
اخرى الى انه هو الجملة واختار نجل الامم حملا للمضاف اليه
هنا في هذا الباب على المضاف اليه في قولنا تيتك زمن
الحجاج اميرنا الجملة الاسمية بالاتفاق **قوله** اي يوم نفعنا
المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الممدول عليه بالفعل
والدليل عليه تعريف المضاف به حلو الفعل من التعريفية نحو تيتك

يوم قدم زيدا الحار والبارد فان الحار صفة اليوم وهو
 تكرر ظاهر فانه التعريف من قبيل المصدر المعرف بضافته الى العلم
 هذا ولا يعلم ان نجم الامة قد جمع بين القولين حيث قال
 والظن ان المضاف الى لفظ في يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما
 الامسية في قولنا هو تبتان زمن الحجاج امير هي المضاف اليها
 واما من حيث الغنى فالمصطلح هو المضاف اليها الزمان في الجملة
قوله مطافا يعني سواء اريد منها المضاف او المضاف اليه
 او النسبة التي بينها ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفا
 اسما **قوله** فان مرت مضاف الى الفعل لا الجملة لان الكلام
 ليس فيها **قوله** اي الاسم تسما قد قدمنا ذلك في تقدير منقسم
 في قولنا الم وهو اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير لفظه
 تسما هنا فلا تغيب **قوله** معرب بمعنى المعرب ماخوذ من
 الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب اسم
 الذي صار مظهر امتيزا او رفع التباسه ونسأله بالاعراب
 والمبني ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير مشابه
 للبناء الحكم الذي لا تغير الرياح **قوله** فالمعرب اللفظ للتفصيل واللام
 للعهد الخارج الذي هو قسم الاسم لانه في صنف الاسماء فلا
 فلا يذكر الا اقسامها وكذا جميع الحدود التي يذكرها في
 تعريف الاسم **قوله** اي الاسم الذي كتب مع غيره اه الغرض من

هذا الكلام

هذا الكلام دفع اعتراض النمر بن قيس وعصاهما ان المركب
 يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الآخر وعلى مجموعهما اطلاق
 الزوج على احد الطرفين وعلى مجموعهما واما المسمى الاول
 مع استعماله في الثاني اشهر الالفاظ المشتركة لا تقع في الحد
 فضلا على ان يكون المقسم منها معنى غير مشهور ولو سلمنا هذا
 لكن لا تم ان كل مركب مع غير معرب بل اذا كان مركبا مع
 وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ المشتركة في الحد ومعب
 بلا قرينة وهي هنا موجودة لان المقسم بعدد غير في المعرب
 الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى
 الثاني فاندفع اعتراضه الاول والراي من المركب المركب مع
 عاملا لانه الشايع بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثاني
 وهذا التقدير كما يندفع الاعتراضين يندفع اعتراضنا
 المتوسط حيث قال ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس
 مبنى الاصل لانه يصح ان عليه انه مركب لم يشبه مبنى المركب
 لامتناع مشابهة الشيء بنفسه وحاصل الدفع ان المركب
 صفة الاسم ومبنى الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله
 تركيبا يتحقق معه عامله ان لا حاصل للمبنى الاصل فذكر الاسم
 ح التحقيق وتحقيق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ
 او محذوفا لفظيا او معنويا **قوله** عند المقسم وان كان عند

صاحب الكشف معرب كما سياتي في **قوله** ادى الى سبب
 انه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر
 عبارة المصنف بانه يخرج منه غير المنصرف للمشاهدة بل في الاصل
 اعني الفعل بالفرعتين كما سياتي واسم الفاعل فانه مشاهد
 للفعل الماضي بوقوعه وموقعه وحاصل الجواب ان المشاهدة
 وان اطلقت في التعريف الا ان التبادر منها هو المشاهدة
 التامة المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن
 مالك بوجوه اربعة اولها المشاهدة الوضعية كالضاريات فيها
 كون الاسم متضمنة لغيره من معاني الحروف كن ومثي ثالثها
 كونه قابلا عن الفعل لحيثيات ورويد ونحوها رابعها اتفاق
 الاسم الى متعلق كحرف وذلك كما ساء الموصولات **قوله** اى المبني
 الذي هو الاصل اه المضمين هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل
 الاستر بادي وتقرير ان التبادر من قوله مبني الاصل
 مبني في الاصل اى الاصل في البناء فالاضافة مثلها في
 ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة اذ الاصل
 في جميع الافعال البناء فينبغي ان يبنى ما شاء المضارعة
 من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة ببيان اى مبني الذي
 هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه يخرج
 المضارعة لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات **قوله** وهو المضاف

اه قال سيد المحققين جعل بعضهم الجملة قسما رابعا **قوله** في باب من
 ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجهما الى القرينة الالفية لا مبنا
 وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره
 وذهب اكثر من الى ان علامة بناء ما تضمنها معنى الحرف وهو
 الاشارة لانه لا يستفهام وكان حقا ان يوضع لها حرف
 يدل عليها فعدم وضع حرف يدل عليها لا يخرجها عن معنى
 الحرفية والاول اقرب لما سياتي في محل انشاء الله تعالى **قوله**
 الاسماء المعدودة مثل زيد عمر بكر **قوله** المعرب للغوى المعنى
 في اللغة الاسم الذي اجري عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء
 زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم
 انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع **قوله** فاعبر العلامات اى صاحب
 الكشف وحاصل المذهبين ان العلامة انكفى في تحقق المعنى
 بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد
 من قام زيد ولا كزيد والمعلم يكفى به بل زاد مع القابلية
 وجودا لاسباب الالها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي
 تركيب تحقق العامل معه وعدم المشاهدة **قوله** في كون الاسم
 معربا حتى يكون كالمعرب للغوى **قوله** فلم يعتبر احد لان العلامة
 اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمع اعتبر بالقوة القريبة من الفعل
قوله ولذلك لانه واجل ان جريا ان الاعراب بالفعل ليس

في العرب اصطلاحا يستعملون زيد من قولك جاء زيد ورايت
 زيد محذوف الاسم بمرتب وغيره من السماع لهذا الكلام
 على قائله بانك لم تركت اعراب هذا الكلام مع انها عربية وليس
 هناك باعثة على الحذف كالوقوف واذا عرفت هذا فاما
 علم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه
 ان العرب والمبني متقابلان وهذا حقيقتنا على ان النبي
 ما شابه مبني الاصل ولم يذكر وانه قيد لعدم التركيب الا ترى
 الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه عرب مبني لشيء من الخلق
 مدني فالمعرب على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشاهدة
 سواء ركب مع عامل اول والا فاعلم انما اعتد المبنيات لم يعد
 حملها الاسماء المفردة مع ان مذهب مخالف لا يصل في الاسم
 الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة
 قسما ثالثا لاسماء بالموقوفه ومثله على هذا القاضى البيضاوي
قوله لان الغرض من اى الغرض اهم عن جميع مسائل النحو
 ان يعرف احوال واخر الكلام من كونها معرفة او مبينة واقنا
 كل من العرب والمبني لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب
 لان من سمع منهم التثنية مثلا في جاء زيد مرفوع وكان
 من اجل السليقة فهو لا يتكلم به الامواقيا الماسع منهم وحي
 فمعرفة علم النحو لا تفيد الا معرفة اصطلاحات النحاة بان

هذا الاسم

هذا الاسم يستعمل فاعلا وذلك مفعولا وخوفا هذا فائدة
 غير معتد بها وانما قلنا اى الغرض اهم لان من جملة الاعراض
 معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التأخير بالعكس
 كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تأخير
 الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال **قوله** فالمفهم من معرفة المعرب
 مثلا انه الفاء فيصحى اى اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة
 مسائل العرب فاعلم ان المقصود منه وفوله مثلا يحتمل ان
 يتعلق بالمعرب اى ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود
 معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف اخر الى غير ذلك من
 مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعد يعني ان كون
 المعرب مما يختلف اخر مذكور على سبيل التمثيل ومثله
 سائر احكامه المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود
 من البحث والتفتيش عن احوال العرب معرفة انه من الاسماء
 المختلفة الا واخر في كلام العرب ليحتمل اخر في كلام غيرهم مختلفا
 ليطلقوا الكلامان وحي فمعرفة الاسم المعرب متقدمة على
 معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد ذلك
 والفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال شئ واحكامه الا
 بعد معرفة ذلك الشئ فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة هذه
 للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وتعرف في العرب بنوع

ان يعرف العرب اولا وقبل البحث عن احكامه بانه ما يختلف
 اخر كما نخله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه
 ما يختلف اخر لما عرفت من انه المقصود من البحث عن احوال العرب
 فمعرفة العرب موقوفة على معرفة الاختلاف المذكورة بها
 صارت معرفة له ومعرفة موقوفة على معرفة لان المقصود
 من البحث عن احواله معرفة اولا يمكن البحث عن احوال شئ الا بعد
 معرفة فيلزم الدور محيا فاذا اريد دفعه فينبغي ان يعرف
 العرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون
 معرفة موقوفة عليه معرفة ليست موقوفة عليها كما فعل
 المصنف هذا تحقيق الكلام موافقا لظن كلام الشارح وكلام المصنف
 في الشرح اما المحقق فقد شرحه شرحا لا يناسب ان اختلج
 في قلبك شك فارجع اليه **قوله** فيطابق كلامهم الفاء فيصح
 اي اذا عرفت جعل اخر مختلفا بابق كلامهم **قوله** معرفة
 الفاء هنا ايضا فيصح اي اذا عرفت ان المقصود من معرفة العرب
 الاختلاف معرفة متقدمة على معرفة الاختلاف **قوله** وجو
 ان يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل **قوله** يعرف على
 صيغة المجهول ايضا الا انه من المجرى وهو على الفاعل يعرف
 اي يعرف بذلك التعريف لتحصل هذه المعرفة **قوله** فيلزم
 تقدم الشئ على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة اي اذا عرفت

تنبك المتقدمتين بالحاصل منها تقدم الشيء على نفسه اي
 تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم
 العرب على معرفة العرب وهذا هو الدور الصريح **قوله** فينبغي
 اذا عرفت فساد تعريفه فينبغي العدل عند الذي حمل الجمهور
 على ذلك التعريف وجود الاعراب في افراد فتوصهوا ان
 العربية فذلك لم يعرفه من عوارض المفارقة كما عرفت والش
 الهندى قد رفع الاعراض عن تعريف الجمهور بامكان معرفة
 الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجر
 او بالجمع كجلى ولا يخفى ما فيه **قوله** اي من جملة احكامه تمهيد
 لما سيذكر من ان تركيب العرب مع عامل ابتداء وحدث
 الاعراب في اخر من جملة احكام العرب **قوله** من حيث هو
 عربيا فما قيد بهذا التقييد لخراج المبنى فانه ايضا ما يختلف
 اخر تقديرا لكن لا من حيث انه عربى فاجاب بنجم الامة عن
 هذا الاعراض بان العرب يختلف اخر تقديرا اي يقدر بالا
 عراب على حروفه الاخير لا يطرأ اما للتعدد كما في المقصور او
 للاشتغال كما في المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر
 على حروفه الاخير اذا المانع من الاعراب في جملة وهو مناسبه
 المبنى لا في اخره نحو هو لا وامر قد يكون المانع ايضا في اخر
 كما يكون في جملة نحو هذا فلهذا يقال في نحو هو لا انه في محل

الرفع اى في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاني
 الفتح فانه يقال ان الرفع مقدّم في آخر **قوله** حقيقة او حكما
 والمادة بالتبدل الحقيقي تبدل الذات الدال مثل جاء في ابوك
 ورايت اباك ومررت باميك وبالتبدل الحكي تبدل دلالة
 المقصورة من كونه علامة نصب وعلامة جرم مع بقاء الذات فان
 هذا التبدل في حكم تبدل الذات كما سيأتي في قوله رايته
 مسليين ومررت بمسليين **قوله** او صفته المارة بالصفة
 اللغوية اعني الحالة وتغيرها في قولك جاء زيد ورايت زيدا
 فان ذات الحرف لم تتغير بل التغير وصفها وهو كونه مرفوعة و
 منصوبة **قوله** اى بسبب وهذا اظهر من جعلها الوقت واللغة
 كما فعله الفاضل الهندى **قوله** لئلا يتنقض ان زيد لم يختلف
 مع اختلاف العوامل عليه فهو مع سبب لكن اخر لم يختلف مع اختلاف
 العوامل عليه فهو من قبيل ما **قوله** اى يختلف لفظ اخر فا
 لتوين محض المضاف اليه المرفوع وان كان هذا خلاف المشهور
 وحاصل ان العرب يختلفون جهة لفظ اخر اى صورة اخر
 بهذا التمييز يرفع الابهام الواقع في النسبة الواقعة في جملة
قوله اختلاف من لفظ اى منسوب الى اللفظ فحذف المضاف
 واجري اعراج على المضاف اليه وانما لم يقل اختلاف فاما موقفا
 كما قال الشما الهندى لان وصف الاختلاف بكونه موقوفاً

مجان **قوله** فان قلت حاصل الاعتراض ان المضموم من مؤل وحكم
 ان يختلفا ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك
 فان بعض المعربات لم يحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف
 العوامل وهي الاسماء التي وقعت معرّبة او لا فان ينحدر
 الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل
قوله هذا حكم اخر اى حد وث الاعراب بدخول العامل
 فليكن هذا الحكم اى الاختلاف المذكور **قوله** الاعراب اى
 الالف واللام للبعد الخارج وهو اشارة الى الاعراب بالمد
 في ضمن المعرب **قوله** حركة او حروف لما اشهر كون الاعراب بهما
 استعمل لفظه ما المشترك بين المخاني في التعريف وادادها
 ولفظة اوليت للتزديد فان الاعراب حركة وحروف بل وكذا
 لاشارة الى انها لا يجتمعان في موارد الاستعمال بل تحقيقا
 في بعض المعربات والاخرى بعض **قوله** اى اخر المعرب كما
 التوون في الزيدان والزيد ونهني بمنزلة التنوين ولذا
 سقط الاضافة فاخر الاسماء الالف والواو **قوله** ذاتا او صفته تميز
 عن النسبة في اختلافهما ما اختلاف ذات الاخر كما اذا كان
 اعرابه بالحروف واد صفته كما اذا كان بالحركات لعامل **قوله** العا
 والمقتضى فان العامل مثل ما جاء ورايت والمقتضى الاعراب
 كالفاعل والمفعول والاضافة وان كان للاختلاف الا

آخرون

سبب

انها ليس حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكك في ان كان
العامل حرفا واحدا كالباء المجارة فالاولى ان يسند الحرف الى
السببية القريبة المفهومة من الباء المجارة وانباء ماء الموصولة
على عمومها انتهى قول المتبادر من الحرف العاطف تقييد العرب
ان يكون محله احر لاسم المصباح فيخرج الباء المجارة **قوله** على
عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شئ **قوله** من الاسباب
البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثله مجازا سبب لفاعلية زيد
وهي سبب للرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي
في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بالواسطة والعامل
والمقتضى ان كانا سببين للاختلاف لان سببهما بواسطة
وقال العجلم الا انه ويمكن الاعتداد للمعنى على ظاهر اصطلاحهم
ان العامل كالعلة الموحدة بان يقال بان الاستعانة صحتها
في الآلة كثر من الموحدة انتهى وهو دفع للاغراض بوجه اخر
قوله بقيد الحيثية اي الحيثية المذكورة سابقا **قوله** على
اختيار المصنفين معرب وامر الى ما ذهب اليه بعض النحاة
من انه مبنى لا ضافة الى المبنى فيخرج بالضمير الرابع الى المعنى
قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بخرج امر خارج حركة نحو غلامى
مطلقا على اختيار المصنفين لانه عند البعض امراب في حالة الجرد
هو احتمال بقيد **قوله** الاختلاف هذه الحركة كما تقول جاء غلام

وراية غلامى وانه يختلف حكما وهو الاظهر ليوافق ما سبق
قوله ما قبله المتكلم ولهذا كما منه وجوده قبل دخول العامل
قوله ثم حد الاعراب اه واما ما ذهب اليه النحاة في احدى
من قول المصنفين لاه من تلمذ الحد وخرج بها حركة يا غلامى
لا لاه الا قد لى معنى من المعاني العنصرية والشماخية هذه الحركة
بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد **قوله** اختلافا
وضع الاعراب وليتبع ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال
والحروف بان المعاني التي فيها لم تقو على كلمة واحدة بل كل واحد
معنى من معانيها لا صيغة ولفظ بالقرارة كعنى المفعول فان صيغة
ضرب والمتنقض باو متشابهها وكذا الحرف فان لا يتبدل من القل
لهائى والحاصل ان المميز لتلك المعاني بعضها من بعض هو
صيغها غير الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة
لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيد وما احسن زيد وما
احسن زيد فان معنى الاول شئ احسن زيدا ومعنى الثاني ما
زيد ز احسن ومعنى الثالث شئ احسن من اعضاء زيد واخر
من اخلاق زيد احسن **قوله** هذا المعنى اي ان قول المصنفين لا تنبيه
على نافية الاختلاف وضع الاعراب بحيث قال في شرحه على الكتاب
قوله الا انه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد انما
عن الحد واللام فيه متعلق بما خارج عن الحد وهو الفعل

من نحو الكلام وهو وضع المجهول مفعولة لذلك المقدار كما
توه بعض الشراح بل اراد بان الحد قد تم قبل لكنه علة للاختلاف
المذكور في الحد وقوله واللام بالنصب معطوف على اسم ان مفعو
داخل في خبر النفي وقوله المفهوم اه صفة الفعل اعني وضع **قوله** فانه
بعيد ^{لعدم} من يتبين من نحو مثل هذه العبارة وانهم فلا يفهم الا
الخاص وهذا الرسالة انما وضعت لتعليم الصبيان وبيان
المحتمس بقوله ان لا نظرا الى وضعه لا قصد ان يتبعوا وهو حسن **قوله**
قالا للام فيه اي انا عرفنا ان ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان اللام بناء
اه **قوله** ليدل الاختلاف ان قيل لم استدل بالدلالة الى الاختلاف
مع ان اعراب الدال على المعاني عند المص اتما هو مائة الاختلاف
اعني الحركة والحركة لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الا
ختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسوي امر باقل من
كانت الدلالة على المعاني مستندة الى اعراب من حيث الاختلاف
فكان الاختلاف انما يفيء الدال على المعاني فاسم لا يشاء الى هذا **قوله**
ايض **قوله** الفاعلية اه فيه رد على الشرح حيث فسر المعاني بكون
الاسم عملا وفضلة بلا واسطة حروف الجواب واسطة **قوله** والعنق
على صيغة اسم الفاعل الاعنوار بالفارسية دست بدست
كر من چیزی را و في رد على الشرح الهندي حيث ذهب الى
ان المعنونة على صيغة اسم المفعول الى ان الاسماء تتعاور والمعاني

بان يحيى

بان يحيى اسم فياخذ الفاعلية ويحي غيرها وياخذها وهكذا
وجه الرد ان هذه المعاني انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها
طارية على الاسم فاجتمع الى ما يميز كل من هذه العوارض عن العار
الاخر لا بسبب كونها معروفة للاسماء هذا مع ان المروي عن المم
كسر الواو على تضيئين اه التضيئين ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى
والاعلي بذكر شي من لوازم الكلمة الثانية فمعنا قد اشربا لا
عنوار معنى الاستيلا والاعلي بذكر الباء المعذية له والانا
لا عنوار من الافعال المتعدية بنفسها لتضادها اي لتضادها
تلك المعاني فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة
فاختلافها سببا لاختلاف الاعراب **قوله** بسببها اي
بسبب العلامات **قوله** موضع اصل الاعراب اه هذا دفع اعتراض
نشأ من الكلام السابق تقديرا انه قد ظهر من قولك فاذا قد
ولت المعاني الى اخر الكلام ان وضع الاعراب لاختلاف المعاني
مع ان عبارة المص ان وضع الاعراب الدالة على نفس المعاني
لا على اختلافها وحاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاعراب
غير مأخوذ معه حيثية الاختلاف والدلالة على تلك المعاني
واما وضعه مختلفا فاعل اختلاف تلك المعاني وكلا
المعنيين مفهومان من عبارة المص فانه قال الاعراب بحركة
او حرف اختلاف اخر به ليدل على المعاني فان جعلت الدال

هو الحركة والحرف مجزئ عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق
الأول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثاني فكانه
قال الحركة والحرف مقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني
المتخلفة **قوله** فما جعل الاعرابى مطلقا لغيره سواء كان
بالحركات او الحروف اما تأخر الاول فلفظ واما الثاني فلان
الحرف الذى هو علامة الاعراب لما كان اخر الحروف وكان
الاخر ظاهرا مجازا اولاه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع
بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل **قوله** على صفته اى صفته المستمرة
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب نجم الاثني الى ان
هذه صفات اللفاظ وعلى تأخير الاعراب بان الدال على الوصف
بعد الموصوف **قوله** او من عرّبته وقيل اذا كان في اخر الاسم
هذا التفسير كان كلاما محبوا عند المخاطب وسواء على ما خوفي
من قولهم امرأة عربية اى محبوبة **قوله** اعراب الاسم لا مطلق
الاعراب فانه اذا بعد لدخول الحزم والدليل على القيد انه في تحت
الاسم **قوله** قال ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب جبر
خبر واحد نصح جملة على المبتدأ لان الرفع وحده مثلا ليس
انواعا فيكون العطف مقدما على الجملة كما في قوله البيت
سقف وجدمان هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة
النحويين وهي التي اخبرنا بها من ان الخبر هو الذي يتم به

والفايد

الفايد مع متعلقه ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير
وقد سبق الكلام في مثله فارجع اليه **قوله** ورفع ونصب جبر
سعى الرفع ونصب الرفع الشق الثاني الشق الثاني عند التلطف به او
لرفع مرتبة بين اخويه وسعى النصب مضيا لانتصاب الشقين
على حالهما عند التلطف به او لرفع مرتبة بين اخويه وسعى النصب مضيا لانتصاب الشقين
من غير ان يحتاج اليها الكلام وسعى الجبر جزا لان عامل تجزئ
الفعل الى الاسم اولان شقة السفلى تجزئ الى اسفل عند التلطف
به **قوله** المعرابية هذا على مذهب البصريين والحقق على ما
الكونيين والرابع الحزم **قوله** في الحركات البنائية واما الحركة
الرابعة فهي السكون **قوله** على قوله بالفرقة كقولهم بالضم ونعا
او **قوله** فالرفع الفاء للتفسير **قوله** اى علامه كون الشئ فاعلا
فالبناء في الفاعلية للمصدر ومعنى البناء المصدرية لها الى
اذا دخلت على كلمة اولها بالمصدر واما احتيج اليها في هذا
لمقام لتصحح الكلام فان الرفع ليس علامه الفاعل اعني الذات
المتصفة بالفاعلية بل علامه وصفه اعني كونه فاعلا والافعال
لا تحتاج في معلوميتها الى الاعراب فتدبر **قوله** كالمبتدأ و
الخبر فانها وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنها في حكم الفاعل
من جهة ان الفعل صدر منها وكون المبتدأ مسندا اليه وكون
الخبر جزا ثانيا من الجملة وذهب النحوي الى جعل البناء

للنسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الله مع ان محذور
 اقرب الى الفهم ما اختار الفاضل الهندى **قوله** وانما اختص
 النوع هذا لاختصاص اضافى بالنسبة الى المفاعيل والمضاف
 اليه وانما قلنا ذلك لوجود النوع في غير الفاعل كالمحركات و
 وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب هذا ما
 جرى عليه المحشون والظاهره ضد المحصر الحقيقي لان ما ذكرنا
 بين المحركات داخل في الفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة
 او حكما فهو شئ واحد فزدان بخلاف المفاعيل فان كل منها
 نوع من انواع المصوبات وبيان ثقل النوع وخفة النصب
 يظهر مما سبق في وجه التسمية **قوله** فاعطى اه افول ضمن الاخط
 معنى لجعل فعلاه الى المفعول الثاني **باللام قوله** ولما لم يبق
 اه او لقول الكثر لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة
 الفتح في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل
 في الفلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة فاعطيت اياه
قوله العامل الالف واللام للعهد الخارجى هو اشار الى
 العامل المذكور سابقا هنا في تعريف العرب او معنويا
 كعامل المبتدأ **قوله** اي يحصل انما فسر ان المتبادر المقوم هو
 القيام مثل قيام السباح بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العا
 بل العامل موجوده فيه اي معنى اشار الى ان اللام في المعنى للعهد

الخارجى

الخارجى الى المعنى المذكور سابقا في ضمن المعانى والعهد
 الذهبى حتى يتوهم ان المراد معنى معين كما يفهم من التعريف
قوله وايضا عامل اعلم انه قد وقع الاختلاف في عامل الفضلات
 فقال الفاعل هو الفعل مع الفاعل اذ باسناد احدها الى الآخر
 صار فضله منهما معا سبب كونه فضلة فيكونان ايضا سبب علامة
 الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل واستقر به الرضى
 محتجا عليه بان الفاعل الفعل الذى هو الحز الاول بانضام
 اليه كلاما مضار غير من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل
 هو الفعل نظر الى كونه المقصود للفضلات وهذا هو الذى
 اعتمدت عليه في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل
 هو مؤى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق الكلام الله
 عليه وان كان ظاهر الاول **قوله** معطى الاضافة وهو كونه مضافا
 اليه **قوله** المفعول الفاء نصيحة اي اذا عرفت ذلك فنقول المفعول
 اه **قوله** اي الذى لم يكن شئ قد يطلق المفعول على ما يقابل المركب
 وقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف
 وقد يطلق على ما يقابل المتن المجموع ولما كان ارادة كل واحد
 من الثلاثة السابقة فاصلا مشر بالمعنى الرابع والقرينة
 مقابلة **قوله** اي الذى لم يكن اه هذا تعريف يجمع المكسور وحال
 ان ما تغيرت بنيته عن بنسبة مفعوله وذلك بالتغيرا ما

ان يكون محققا او مقديا والا ذل ما ان يكون بتغيير الشكل
ونقصان في الجمع دون الحذف نحو اسد واسد وتغيير
الشكل وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال وتغيير الشكل ونقصان
في الجمع نحو رسول ورسول او بزيادة ونقصان معا نحو غلام و
غلمان والثاني نحو ذلك فقدرة الضمة في المفعول كضمه قفل
وفي الجمع كضمه اسد **قوله** ان يكون بالحركة وانما كان هو
الاصل لوجه اولها انما افترقا الى الاعراب للدلالة على المعنى
كانت الحركات اولى لاهلها اقل واحق ولها يصل الى الغرض
فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيها انما افترقا
الى علامات تدل على المعنى وتقرنها بينهما وكانا كلم مركبة من
الحروف وجب ان يكون العلامات غير الحروف لان العلامات
غير المعلم وثالثها ان لا تنبأ ان يكون الدال على صفة الشيء
كالصفة الدال عليه **قوله** والفتحة ضما ككتب قدس سره في الحذف
هذا التركيب من قبيل العطف على معول عاملين مختلفين لكن
المعول المقدم مجزئ والمماحاز وان لم يجزءا لجهت انتهى وبيانا
ان الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه البناء وقوله ههنا
ضما معطوف على رنعا وهو منصوب على الظرفية والعامل
فيه الفعل المفدر اعني تعريب **قوله** على الحالية او المصدية كتبت
في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال

كونا

كونا مفعولين او اعرب بالضمه اعرب ورفع وعلى هذا القياس
نصبا وحذف انتهى قول التقدير الاول اشارة الى نصبه على الحالية
وبين فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول تصح الحالية وان صاحب الحال
وعامله محذوفان تدل عليهما بالمقام لكونه مغال خاصا **قوله**
مع لغو نقول الحق الشريفي ان العامل فيه الظرف القائم مقامه
متعلقه فاسد والثاني اشارة الى نصبه على المصدية مثله
على بيان الفعل المفدر وعلى بيان ان المصدر الحقيقي محذوف
اعني لفظ اعرب لكن حذفنا جريا على به على المضاف اليه
ووسم باسمه ولو قدر به رفع رنعا وينصب بضمها السلم من هذا
التكلفات **قوله** وهو ما يكون بالالف هذا مضمومة اصطلاحا
وهو شامل لما كان مفعولا مؤنثا مكسلا او مذكرا نحو
حسامات وديهمات ومعلومات في اشهر معلومات
وسلامات النظم كما ذكرنا او بغيرها ككلمات وكلمات
بكسر الكاف ونسخ السين جمع كسر ونسخ جمع المؤنث السالم **قوله**
الغالب **قوله** لان الجسم تعليل لكسر الكاف **قوله** منقوصات
واوية لان الواو تنقص منها حال افرادها وحال اضافتها
الى ياء المتكلم **قوله** اصله فوه والدليل عليه جمعه على فواحد
الهاء كحفا فحال لان الاعتماد في الخرج عليها ضعيف فاذا و
تعت ظرا حدثت لاستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف

وضمت الفاعل المناسبة الواو مضار فوق **قوله** اصله ذو ونقلت
 ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا وضمت الذال للاتباع
 والخاء اطبقوا على ان اصلها ذوى وهو الصواب لفهم
 ذويان **قوله** فاعراب هذه اشارة الى متعلق الجار والمجرور
 اعنى قوله بالواو **قوله** بلا مثله فان اخوك وباني الا مثله مكش
 موحدة كسائر الاسماء من انها معرفة بالحركات التقديرية
 وهو الاصح او مبني على كذا ذهب اليه بعضهم فعبارة الشرح
 للذهبيين **قوله** يكونوا الى الكاف مع انها اذا اضيف الى غير
 الكاف كانت كالفاء مثلا اعربت بالحروف ايضا واعلم ان في اعراب
 هذه الاسماء مذاهبا واحدا ما ذهب اليه المصنف وهو المشهور
 انها معرفة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف ثلثها
 وهو مذسبويه انها معرفة بالحركات مقدرة على الحروف وكذا
 اصل ابوك ابوك استقلت الضمة على الواو فسكنت وضم ما
 قبلها للاتباع وقد رتت الضمة على الواو ورابعها وهو مذ
 الفاء انها معرفة بالحركات اللفظية والحروف ايضا خاسها
 معرفة بالحركات اللفظية كحال الافراد وعليه ورد عليه لم من
 تعزى بعز الجاهلية فاعضوه **قوله** ابية ولا تكونوا تعزى
 اى انتسب وهو الذى يقول بالفلان ليخرج الناس معه الى
 القتال في الباطل وقوله فاعضوه بالاضافة المشددة اى قولوا

هـ

له اعضض

له اعضض على من ابى اى على ذكر امين اى قولوا له ذالك
 استنزه به ولا يجيبوه الى القتال الذى اذاه اى تمسك بذكر
 الذى انتسبت اليه عساه ان يفعلك فاما نحن فلا نجيبك
 ولا تكونوا اى لا تذكروا كناية الذكور وهو الهن بل اذكروا له
 صريح اسم المذكر وهو لا يرون تكونوا بفتح التاء وسكون الكاف
 بعد هاتون ماضيا كونه مفعولة كعضا وعليها ورد
 قوله مكر اذالك لا بطل واقل من قال عمرو بن العاص لما عزم عليه
 معوية ليرحمه الى مبارزة امير المؤمنين عليه السلام القيا وراى
 منه تلك الصولة الحديدية المشددة على قنيم الرجال وفلق
 هامان لا بطل قال مكر اذالك لا بطل اى لا تقبلني لظنه
 اني شجاع اقدم على حاية او على بطلان اخوك يا امير المؤمنين
 جبرني على ما قاله معوية للعين وقيل اول من قاله ابو حنبل
 حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار شيبان
 وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فية لعننا ضيبيه منفا وانطلق
 بجنتي اقام على فيه الغار ثم دفعه في الغار فقال يا ابا حنبل
 فقال بعضهم ان ابا حنبل لطل فقال له ابو حنبل مكر اذالك
 لا بطل وكانها قال لا هذا القول وانما الخلافة في الاولية ونحن
 قد ذكرنا دلائل المذاهبة ما اخترناه والدليل عليه الجواب
 عن ادلة الخصم في كتابنا الموسوم بالفوايد الخفية تركناها

طباء

للاختصاص **قوله** تامة اما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى وهو
 ومن حيث الاعراب فان اعراب المفردات بالحركات واعرابها
 بالحروف فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات
 مرغوب اليها لانها اصل المشتق والجمع فاعرب بعض المفردات
 اعرابا طلبا لذلك المناسبة **قوله** كل اعرابا مما لان هذا الا
 اعراب للتساوي بينهما وبينها فالرواية من كل وجه مطلوبة **قوله**
 منبهة عن تعدد ذلك اذا قلنا احوال او ابوك مثلا فيفهم منه
 اثنتان امت والاخ والاب والماد بالتعدد والتعدد المستفاد
 من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور
 فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه
 فيقول الفاضل المعنى واعلم ان الظاهر جعل كلاما من الالفاظ عن
 التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه
 الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد
 والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبهة عن التعدد وقالوا
 ووجود بدل واعادة اللام غلط حينئذ وهم قبيح **قوله** ولوجود
 حروف صامخ فاستراحوا من جلبة حروف اجنبية **قوله** سماعا
 تميز يرفع الابهام عن نسبة الوجود الى الحرف اي انه قد سمع
 جود ذلك الحرف عند الاضافة الى الابهام وقت ارادة الاعراب
 وان حذفته من حاله الاضافة الى الابهام بخلاف الامعاء المحذرة

الاواخر كيد ودم فان اصلها يدى ودموفانه لم يسمع ثم ذلك
 المحذوف مطلقا لا وقت الاضافة ولا يجر **قوله** بلحق به الاعراب اي في ص
قوله وهو كل واثنان لم يجعلوه شقي مع انه لا يطلق الا على اثنين
 لانه لم يسمع مفرده اعني كل ويجوز ارجاع ضمير المضاف والمضاف
 اليه تعالى كلنا الجنتين انت اكلها هذا ما ذهب اليه النصارى
 وعندما لكونيين الالف في كلنا للتثنية ولزم حذف
 نونيهما للزومها الاضافة وقالوا اصلها كل المفيد للاضافة وخفف مجذ احدى
 في المشتق في الجمع وقاعدت فساده **قوله** كلنا وتاوها لا يجوز
 ان يكون زائدا لان قد لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان يكون الاحاطة صح صح
 للتأنيث لانها لا يكون الا بعد ثلثة وهذه في وسط الكلمة
 بل هي عوض من الواو والالف بعدها للتأنيث وقبلها يا
 مع ان الف التأنيث لا تقبل ليكون فرق بين الوقف والوصل
قوله فرع كل لان المؤنث طاء على المذكور لانك تقول ضارب
 ثم تقول ضاربة **قوله** واثنان وليس ينبغي ان لا يفتح لهما لفظ
 والالف والنون فينبغي ان يكونا بل هما من جوهر الكلمة
قوله ما سمى اصطلاحا اه فيه رد على الشرح الهندي حيث
 قال اي جمع المذكر السالم وما على صيغة فيكون من باب حذف
 المعطوف والماد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثلاثين
 وقلتين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون كان

احسن انتهى ببيان الرواية حمل جمع المذكور على مفهومه اللغوي
 وهو كون مفرد مذكور على هذا يخرج مثل سنون واضربه وليس
 كذلك بل المراد بالجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو
 نون **قوله** والواو قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو
 بعد ضمة واو وكذلك واجاب بعضهم بان الواو في معرض
 التقييد فلم يعتد به واخرين بان الواو لما قام مقام الضمة
 صارت كأنها ضمة **قوله** لا عن لفظه فلا يكون جمعا لما
 لوجب ان يكون مفرد عن لفظه وهذا من معناه فان ذ **قوله**
 الصاحب والواو بمعنى احباب **قوله** واخواتها اقول وقد حمل
 ايضا على الجمع المذكور في الاعراب بجمع تكسيرة مثل نون جمع ابن
 واخرين بكسرة الهزة وحكى يونس فتحها وفتح الحاء المهملة و
 تشد ياء الواو جمع فتح الحاء ارض ذات حجارة سود فها في
 نسخ شرح الالفين بخو حرة حرين تصحيف من التسخاخ **قوله** لانه
 اي ان ثلثين **قوله** عشرين فلو كان عشرين جمع عشش لصح
 اطلاق عشرين على ثلثين كما صح اطلاق زيدون على زيد
 وزيد زيد **قوله** ولا تعيين اه اي لا تعدل المجموع اذا اطلقت
 على اعداد معينة لا بقية بخلاف هذه الاعداد فان التعيين
 معلوم منها عند الاطلاق **قوله** وكثرة التثنية بالنسبة الى
 الجمع ونال ذلك لان الجمع يتوقف على افراد ثلثة وشرط ثلثة واما

كأن هو

وهو كون علما المذكور بما قل بخلاف التثنية فانها تتحقق بغير
 بدو شرط وما كان اقل شرط كان اكثر افراد **قوله** لوقوع كل
 منهما فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى ان الكلام مستقلا
 ومفيدا بدو ذكر زيد لان ذكره لرفع الاشتباه **قوله** الذي
 اشير الى تقييدها في حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
 وانما قال لذلك ليصح تفسيره **قوله** التقديري واللفظي المعرب
 بلام العهد بما اراده **قوله** ولما كان التقديرياه والا كان
 المناسب تاخر من اللفظي لانه اصل الاصل في العلامة
 ان يكون ظاهرة **قوله** اي تقديرياه اعراب فالالف واللام
 قائمة مقام المضار **قوله** اي في الاسم فها هو صورة لا مصداق
 كما قاله الفاضل الهندى لغوات الملا ثم لما سبق من بيان
 محال الاعراب لانهما اسما كما عرفت **قوله** اي ومحمد فانه فان
 المحذوف لعله في حكم الثابت فلذا لم يحذف الاعراب على الصاد
قوله قبل دخول الحامل متعلقين باشتغال **قوله** غير مرفعة لان
 كسرة الجرحى التي يحذفها عامله وقد عرفت انها سابقة على
 الحامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل غلام ليس بحرف
 ولا مبتدئ لم توسط اخره بالامتزاج والاعراب البناء من صفات
 الاخر والجواب بان مثل هذا الامتزاج لا يخرج الآخر عن كونه اخر
 الا ترى الى امتزاج بجليل فانه مع كونه اشده من هذا الامتزاج

ذهب كثيرا الى اعراب الجزء الاول منه **قوله** مطلقا حال
من مدخول الكاف والعامل فيها الفعل المفهوم من الكلام
وهو **يقدر** **قوله** في هذين النوعين اشارة الى ان قوله مطلقا
تقدير لعصا وغلاوي وان كان فايده التميم مختصة بخارجي
فايدته رد من قال ان غلاوي معرب لفظا في حال الجرح **قوله**
اي في حالتي الرفع والنزول اشارة الى ان قوله لم رنعا وحبرا
ظان للاستقبال الاحال كما جوزه الفاضل الهندى **قوله**
عطف على قوله كفاض لا على قاض كما جوزه الفاضل الهندى
لانه يوجب زيادة واحد من الكاف وخوة والاصل عدم
الزيادة **قوله** يعنى تقدير الاعراب للاستقبال اه المقصود بهذا الكلام
بيان ان مرادهم من تعدد الامثلة ان تقدير الاعراب بالاستقبال
قد يكون في الاعراب بالحركة ويكون في الاعراب بالحرز ولا
استيفاء جميع صور الاعراب التقدير حتى يرد على المص انه
ترك بعض الامثلة كمثل الاعراب التقدير في الاحوال
كما في الاسماء الستة والجمع المذكور السالم المضاف الى الاسم العرب
بالدم نحو جاني اخو الحارث شاه ونحو جاني ضاحو القوم اه
امثالها مما اعلم به تقديرى **قوله** فلم يبق علامة الرفع لان
علامة الواو لا يثبت لها فقول الفاضل الحارثي في كتاب
المغنى وفيما ذكر ابن الخليل نظر لان الياء الاولى في عوضا

من الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لان
المعوض كما لمعوض عنه ليس بصواب **قوله** وقد يكون الاعراب
بالحرز ما ضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدية ولا في ساكنها
قوله اي فيما عدا ما ذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد
مرجعه بانه راجع الى المذكور **قوله** مما تعدد فيه الاعراب او
اشتغل بعينه ضمير ما عدا راجع الى ذكر من متبوع الاعراب المتعد
والمتشغل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب
في بعض ما عدا من المذكور تقديرى ايض كما تلونا عليا
قوله ولما ذكر في تفصيله يريد بيان ارتباط بعض غير النص
بما قبله ونكتة ذكر غير النص وترك النص **قوله** وكان غير النص
اقل اي اقل افراد لان شرائطه ومعايناته اكثر وقد عرفت ان
كل ما كان الشيء اكثر شروطا كان اقل افرادا **قوله** واكتفى بتعريفه
اي عن تعريف النص لان الاشياء تعرف باصنافها **قوله** اي
اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لانه يلزم تعريفه
وتذكير المبتدأ لان غير لا تقبل التعريف وان اضيفت الى
توغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز كونها مبتدأ
قوله مؤثرتان باحتمالهما اشارة الى اخراج مثل حلي وكفا
اذا جعل علماء الفقه قول لا نه وان اجتمع فيه علمتان الا انها
لست مؤثرتين بل المؤثر احداهما لكنه داخل في القسم الثاني **قوله**

واستجماع شرائطها إشارة الى ان العلتين لا يؤثران الا في
 وهو منع الكس التنوين ما لم تنضم اليها الشرايط والا كان
 نحو نوح غير منضم بالاتفاق وليس كذلك **قوله** مجموع ما في
 هذين البيتين الغرض من هذا الكلام رد على الفاضل الهندى
 لانه قال وهى راجعة الى العلة لا العلة لان كل واحدة علة لعل
 وبيان الرد ان الضير راجع الى العلة القس الا ان العطف مقدم
 على الحكم فكانه عطف اول بعضها على بعض ثم حكم على المجموع
 بان خبر البتة مقدم لفظه مجموع بيان لكون الخبر مجموع ما
 في البيتين لان الخبر مقدم كما نوه بعض الفاضل وان كانت
 الكلام سابقا فارجع اليه **قوله** نقل عن يدس سزا اول البيتين
 موانع الضم كذا اجتمعت ثلثان فيهما الضم تصويرى
 اذا اجتمع فيه علتان فالضم ليس بجواب بل خطأ ولو ذكرنا
 الاول لاستغنى عن التعريف الا انه لا يكون جامعا لخروج ما
 فيه علة تقوم مقامها **قوله** من قبلها الفاعل من القبلة
 القبلة المكانية **قوله** وينع النون إشارة الى ان النون فاعل
 معنى ليصح كونه صاحب حال والى ان عامل الحال فعل مقدر
 مفهوم من المقام لان الكلام في تعداد موانع الضم **قوله**
 لا يفهم من هذا التوجيه لان قوله من قبلها الفاعل كلام
 مستقل لا تعاون به بآية حتى يشاركه في القيد اعني الزيادة

وحاصل المعنى يمنع النون الضم حال كون النون زائدة
 ومنعها الضم مشروط بكون الالف حاصلة قبلها والذي
 يحتاج بيان الى ان زيادة الالف على هذا التقدير معلومة لان
 الظرف اعني من قبلها لا بد له من متعلق اما عام او خاص
 وهو هنا خاص من جنس قوله زائدة لانه لهما عليه **قوله**
 وتقدم الالف اي ان مكان الالف متقدم على مكان
 النون **قوله** جاء زيد ما كبا من قبل اخوه فاعل ما كبا و
 الظرف اعني من قبل متعلق بما كبا والمعنى جاء زيد حال كونه
 راكبا اخوه من قبل ولو كان الا ان القبليته هنا زائدة وفيما نحن
 فيه مكانية وان امكن ان من قبلها ايضا **قوله** قوله تقرير فيكون
 ياء النسبة محذوفة تخفيفا **قوله** وقال بعضهم اثنان وهى
 الحكاية والتركيبا الحكاية بمعنى وزن الفعل مع الوصف نحو
 اعلم واجعل او مع العلية نحو زيد ويشكر فان امتناع فيهما
 بطريق الحكاية الفعلية يعنى كما لم يدخل عليها الكس التنوين
 قبل فعلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد
 النقل واما التركيب بمعنى الوافى كتركيب التانيث بالتاء فاعل
 او مقدر او بالالف هو اما تركيب التانيث مع العلية نحو
 فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبل و تركيب
 العدل في عرفانه مركب من علمين تقدير لان الواضع قصد

السمية بعامر فدل عند خوف اللبس الى عمر **قوله** في نحو قلت فاما
 بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب
 الاسمين في نحو جعلناك وتركيب اللفظ والفون اما مع العلية
 او مع الوصفية وتركيب الجملة وهو اما تذكروا هذا في العجم والعق
 او تركيبها مع العلية **قوله** احد عشر هذا العلل التسع مع علمتين
 اخرتين احدها مشابهة الف التانيث مثل ارطى فانه اسم لشجر
 يدبغ به الحلود وهو منصرف لان الف لا تخاف لا للتانيث بل
 قبولها تاذ كقولهم ارطاة فاذا جعل عمل المذكور متنع من
 دخول تاء التانيث بسبب العلية فضاوت الف شيعة بالف
 التانيث في عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلية و
 لشبه الف التانيث والتانيث مراعاة الاصل في نحو احرعبد
 التثنية كما سبقت عليك **قوله** من حيث اشكاله على علمتين
 انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه كذا لا يختصار مع
 ان له احكاما كثيرة لكن حكمه من جهة من حيث انه معرب
 حكم الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكم الرفع المميز ذلك
 منبه على ان المادان هذا حكمه من حيث اشكاله على علمتين
 لان ليس له حكم الاحكام هذا الحكم والمخشي قد غلط في فهم قيد
 الحيثية حتى نسبنا العدم الحيثية فراجع كلامنا كنت
 في شك مما نقول **قوله** في شبه الفعل اه اعلم ان مشابهة

للفعل

للفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء ومنع جميع انواع الا
 عراب واوسطها يوجب عدم الانطاف ومنع بعض انواع الا
 عراب كما نحن فيه وادناها يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل
 فاحفظ هذا المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها بعيد هذا **قوله**
 الذي هو علامة التمكن ببيان التنوين المستنع الدخول على
 غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين والا لا انقضى
 فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف
 ان التنوين في عرفات واشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه
 لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لحض التانيث
 سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورتبه الفاضل الرضة
 بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متحضة
 للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا نقول
 هذه عرفات مباركا منها ثم قال والاولى عندي ان التنوين
 للصرف والتكئين وعدم سقوطه لانه لو سقط لثبته للكسرة ^{الستون}
 المتشبهة وتبع الضمير هو خال مناعا عليه جمع السكامة اذا الكس
 فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للصرف و
 الحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه
 كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواضع اعني الكسرة
 التنوين فيه لثبوت الكسرة لانه تنوين مقابلة **قوله** اي لا يمنع

الغرض من هذا التقدير ان صنف غير المنصرف للضرورة واجب
 والمم ادخل في القسم الجائز وحاصل الجواب ان الجائز قد يطلق
 ويراد به ما يقابل الواجب فالجائز بمعنى الغير المتع سواء
 كان واجبا كما في حالة الضرورة او جائزا كما في حالة التماسه
 عند المص واما عند غير غير المنصرف ما لم يدخل في التماسه
 فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة **قوله** وقيل المراد بالمر
 اه القابل هو الفاضل المندى والصرف في اللغة بمعنى التغير
 والمعنى يجوز تغير حكمه الى حكم اخر لا يحتاج الى ان يبقا للمد
 بصره جعله في حكم المنصرف لكنه بعيد من البيان واما معناه
 اصطلاحا فهو خلو عن العلتين او ما يقوم مقامهما او حاشا
 الضرورة لا يصير من هذا المعنى **قوله** صفت على مصائب
 هذا البيت مما تالته فاطمة عليها السلام في مشهدها من ماله والاول
 ما اذا على من شئ تربية احدان لا يشم مدى الزمان غول لينا والعوا
 جمع غالية وهما الزج الطيبة بالمعنى ما الذي ادنى شئ وقع على من شئ
 تربية احد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداد انواع الطيب
 الاستفهام لانكار والمعنى لم يقع عليه شئ لا يستغنى عن قسم الغوا
 يشم ما هو احسن منها راحة وقد ترجم بعض شعرا الخيم هذا البيت
 بقوله جاتم يخنه جندان غم ودر و صيتها كه كر برد و هذا
 ريند كر دتير چون شبها **قوله** انزعافه الزحاف حذف

وهو التماسه في الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشتمل الى

يقع في الشعر منه ما يخرج به عن السلامة ومنه ما لا يخرج به **قوله**
 لان حرف الروى اه وهو الحرف الاصل من حروف قافية الذي
 يكون في اواخر البيت والغرض من ذكر البيت لا وحصول
 العلم بان حروف الروى الدال على الكسوة **قوله** حيث صفاه يدل
 للتشيل به **قوله** مثال المجموع اه اشارة الى ان ذكر اغلا لا ليس في اليد
 لان المقص تمثيل للمجموع **قوله** كالكالب واساور وانا عيم قاله الخا
 فالكالب جمع اكلب وهو جمع كلب واساور جمع اسود وهو جمع
 سوار وانا عيم جمع انعام وهو جمع لغم اشئ ففي هذه الامثلة
 تكررت فيه الحقيقة فكل جمع قائم مقام علة فكان فيه علتين و
 كل علة فرع لشيئ لان الجمع فرع المنصرف ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم
 كالمجموع **قوله** كالمجموع الموافقة لها اه فانها في حكمها الموافقة
 في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم
 ان في قيام الجمع مقام علتين اولا احدهما ما ذكره السم وهو
 غنار المم ثانيا ان الجمعية فيه وصل الى حد التناهي بحيث
 لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كماله وقوة في الجمعية
 تالها وهو الذي اختار وذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه
 مقام سببين وقوة لكونه لا نظيره في الاحاد العربية **قوله**
 وجرأ اعلم ان الفال الثانية في نحو جمل في الهرة المقلوبة
 عن الالف اجتماع الفين لا الفال قبلها كما يؤولهم من

اسم **قوله** فسادا لثانيتها مكررا لان كونه الف ثانياً علة
وكونه لازمة للكلية بحسب الوضع منزل منزلة الثانية اخرى
فكان فيهما علةان فرعيتان لان الثانية فرع التذكير للزوم
فرع عدم الزوم **قوله** فلو عارض الزوم اه جواب سؤال
تقريه ان يقال ان الف الثانية قامت مقام علةتين لا
جل لزومها والتاء قد عارضها الزوم بسبب العلية كفاطة
مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصريح ينبغي ان يقال ان
فاطة ثلاثة اسباب العلية والثانية ولزوم الثانية وحاصل
الجواب ان التاوان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عار
بسبب العلية ولهذا لو تذكر لا يبقى ذاللة الزوم بحاله فلم يكن
هذا للزوم العارضة فازل منزلة علة كالزوم الوضعي **قوله** مثلاً
لانها قد يكون لازمة بغير العلية كما في حجارة وعرف الا ان هذا
للزوم لما لم يكن مقبلاً في نوعها كان غير مقبلاً **قوله** فالعدل
الفاء للتفسير العدل في اللغة الدليل وفي الاصطلاح ما ذكره
المصنف **قوله** مصدر مبنى للفعول اه الفرض من هذا التقدير دفع
الاعتراض الذي اورده التمس الرخصة على المم وهو ان العدل
عبارة عن الاخراج لا الخرج لان العدل متعد والخروج لازم
وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل ان العدل مصدر
مبنى للفعول وكذلك الخرج بمعنى كون الاسم مخرجاً فهو تفسير

بالمعدي

بالمعدي بالمتعدي وحاصل ان الاسم المعدول معناه كونه مخ
عن صيغة الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان المقم جعله
صفة للاسم الغير المضرب فانما به لا للتكلم ويمكن ان يكون هذا
هو الغرض من هذا التقدير بل يمكن ان يقال غرضه ان العدل
صفة المتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير
صفة شئ بصفة اخر فذلك بما يرجع الى انها صفتا الاسم
منذ **قوله** اي خروج الاسم بقربنا ان البحث في الاسم خرج به
خروج الفعل لانه لا يسمى عدلاً اصطلاحاً **قوله** اي عن صورته
من الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرضه من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماخر وهي ليست
بمجردة ههنا **قوله** التي يقتضيه الاصل اه هذا في جميع الامثلة المذكورة
لعل ظاهراً في غير فانه ليس له اصل وقاعدة يقتضيه ان يكون عليها
ويمكن ادخالها في جملة اخوانه بالقياس لما اقتضى ضرورة منع
الضرب الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل
من العبارة فعلم اسم فاعل من العبارة خرج عن صيغة التي على
مقتضى القاعدة وهي عامر الى غير ذلك افاء الفاضل **قوله**
ولا يخفى اه اي لما عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر للخروج
المشتقات كاسم الفاعل واضرب عن نفس العدل فان كانت
المشتق من الضرب ليس اصله وقاعدته يقتضيه ان يكون

على صيغة الضرب فان القياس في اسم الفاعل من الثلاث في
المجرد ان يكون على وزن فاعل بل هناك اخذ خرج صيغة
من صيغة اخرى لا يخرج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى
فلا يرد لزوم كون ضار غير منصرف للعدل والصفة **قوله** ضارة
الصفة نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصلنا انما كان صيغة المصدا
مغايرة لصيغة المشتقات فتخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة
الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا او نعتا وان كانت
خارجة عن صيغة الالف خارجة من غير صيغتها كما عرفت والعدل
معتبر فيه ان يكون فالله الامم مخرج عن صيغة نفسه وانما قال
كلها لان بعضها كالفعال المشتقة خرجت من قيد المخرج فان
المادر مخرج خرج الاسم لكن بقي بعض المشتقات كاسم الفاعل
والفعول ونحوها فخرج المجموع بقيد صيغة واسناد المخرج
الى ما خرج سابقا اما مجازا اذا كيد **قوله** وان المتبادر لا يجوز
ان يكون في الكسر على الاستيناف والاولى والفتح على المفعولية
لا علم المقدر **قوله** المحذوف في العجاز وكذا المحذوف الاول نحو
عدو ومحذوف الاواسط كقول **قوله** ولا يبعد ان يقبل
لان هذا التقدير هو المتبادر حيث ان الصيغة الاولى موافقة
للأصل والفاعلة فاذا خرج عنها الى ما يغايرها متبادر من المتأخر
هذا المقدر المذكور **قوله** المغيرات القياسية اي المنسوبة الى

موافقة

موافقة القياس كالمقام والمنام فان اصلها مقوم ومنوم
غير جاد على القياس لان القياس الواو المتحركة في الاصل قلبها
الفاء ولما قلبت الفاء صار الى صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية
موافقة للقياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومنام
من الاسماء المعدولة حتى يجب منع من اذا جعل علما للعدل
العلمية ويمكن خروجها من المخرج بلا تكلف فان المتبادر من
المخرج اذا اطلق فلا يستند الى علم محجوز في مقام وانما
علمه الاخراج موجودة وهي تحرك الواو **قوله** من المجموع الشاذة
بيان لمثل افوس واينب كلفا شاذة بسبب تحرك الواو والياء
فيها بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليها فالقياس في الجمع افوس و
قوله على افوس واينب لهذا ايضا فان اليها يقال جمعها ولو
كانا مخرجين عن افوس واينب لشيء اليها **قوله** قال بعض
الشارحين ان بعض الشارحين نعل عن بعض العلما جواز
تعريف الشيء بما هو اعم منه واخفاء المحقق الشريف فاعل
الحاجب يذهب الى هذا لان مقصود تمييز العمل بعضها عن
بعض ولا ريب انه يحصل تعريف العدل بما ذكره ما قصدنا
دخل في التعريف المغيرات القياسية والشاذة والمشتقات
ونحوها من الامور التي تكلف لا خارجها لا ضم فيه لان هذا
لتعريف ليس لا خارجها وكان التسم الفاضل ارتضى هذا التو

حيث لم يتعرض لوزنه ولكن الظاهر ان المقصود في هذا المقام تمييز
 المنصرف من غير المنصرف لا مجرد تمييز العلة بعضها عن بعض
 وعلى هذا الوجه لا يمكن التمييز فانه اذا سمي المجموع الشاذ لم يفرق
 انه منصرف او غير منصرف بل يثبتهم انها غير منصرف لتحقيق العلية
 والعدل ظاهرا **قوله** تلكا التكلفات التي اخرج هذه المشتقات
 والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها **قوله** واعلم انهم المقصود
 من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل الحقيقي والتقديرى وانما
 معناها غير الذى اشتهر بين النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم
 ان العدل الحقيقي هو الذى يكون خروجه محققا فهو مقدم
 على منع الصرف كما قال الفاضل الرضوي رتبة العدل المحقق ما
 يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كونه الاسم غير منصرف بحيث لو
 لو وجدناه ايضا متصفا كان هناك طريق الى معرفته كونه معلولا
 بخلاف العدل المعدل فانه الذى يصار اليه لضربة وجب
 الاسم غير منصرف وتعد سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا
 لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعد ونحن عامر بل كان كادوا
 نظم عبارة المصنف مع الرضوي جعل تحقيقا تقديرى صفة
 الخرج الا ان الله يصرفها عن ظاهرها كما سيأتي وحاصل
 تحقيق الشئ ان ما ذكره النحاة خلافا لعلم القطعي فانما
 نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلاثا واضربه وعمر مثلا

غير منصرف ولا يجد وانه الاعلة واحدة اعتبرها فيه العدل
 الذى هو خروج الاسم عن صيغة الاصلية لمنع الصرف مقدم
 على خروج عن صيغة الاصلية ودليل عليه ثلث وعمر
 فانفرق بينهما من هذا الوجه بل من وجه اخر كما ستعرف **قوله** ولم
 يصلح للاعتبار الا العدل ما تعدد الوصف فلا تعلم واما
 تعدد الثابت فلا مذكور واما تعدد الجهة فلا من اسماء ^{لغة}
 واما تعدد الجمع والتركيب فظن واما تقدير الالف والنون و
 ان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلام تقديرهما واما تعدد وزن
 الفعل فلا من غير الوزن المختص به **قوله** لا انهم تنبهوا اه اى ليس
 الفرق بين العدل الحقيقي والتقديرى انهم تنبهوا ووجدوا
 العدل اى الاخراج عن الاصل فيما عدوا من امثلة العدل ^{التي}
 حتى يكون ذلك الخرج محققا وفي عمر واضربه الخرج مقدر
 يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف في كليهما دليل الخرج عن
 الصيغة الاصلية **قوله** ولكن لا بد لان اه هذا الكلام توطئة
 وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصل ان العدل
 الحقيقي هو الذى يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير منع
 الا ان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلث مثلا فان الفاعل
 والقاعدة ان يكون على صيغة ثلثة ثلثا فلا اصل لهذا اللفظ
 وجوده محقق واما اعتبار الاخراج لى ان ثلث كان على

الوزن ثم اخرج عنه الى وزن اخر غير محقق ولا يثبت انما اذا كان
 الاصل محققا كان الخراج ^{منه} الفرض كذلك لانه ليس المراد بالاصل
 ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كجاء في قوله كان
 الاسم عليه ثم اخرج عنه ولم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون
 الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق
 الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضوي وغيره **قوله** فانقسام العدل
 اه اي الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار
 تحقق الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الضم
 كما قال الفاضل الرضوي في العبارة المقولة عنه سابقا **قوله** فغلي
 هذا اي غلي ما ذكرنا من الفرق بين العدلين لا بد من تاديل
 عبارة المصنف اذ خلاها موافق لما ذكرناه في الفحاشة وحاصل التلخيص
 ان قوله تحقيقا وتقدير اصفه الخروج لكن باعتبار متعلقه
 الذي هو الاصل اي اصل ذلك الخروج محقق **قوله** خرج جاكانيا
 اه يعني ان تحقيقا صفة الخروج مفقود باعتبار متعلقه **قوله** اذا
 كان المعنى مكررا اه يعني ان كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ
 ايضا مذكورا مرتين ليتوافق الدال المدلول وبين المتكرر انهم
 قالوا جاء الفوم ثلثه يعنون انهم جاءوا ثلثه **قوله** والصواب
 مجتمعا يعني ان الصواب اطلاق هذه اللفاظ فيما فوق الاربعة
 الى العشر لورودها في كلام العرب يقال الشاعر تظل الطير على كفها عليه

مورقة والحد عشاشا وقال الاخرون لم يثبت قولهم وميت فوق
 الرجال احصا اعشارا والجواب بضعف الرواية مما يلحق اليه
 لعدم ورود ما يثبت عدم تجاوزه في التثنية لا ينهض
 حجة لعدم الاعراض والفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضوي
 والمبرر والكوفيون يقيسون عليها الى الشقة نحو خمس و
 خمس وسداس وسداس والسباع مفقود بل يستعمل على وزن
 فقال من واحد الى عشر مع بالنسبة نحو الخمسة والستة والسبا
 والثلثة والفتاوى انتهى فاعرف الله وادري كلام العرب
قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه قال ابن السراج
 وانما لم ينص لكون شئ مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن
 معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معناه اثنين
 ففقد العدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من
 حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين مجعلا مرة واحدة ثم
 لفظ اثنين الى شئ وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل
 والتعريف كما في عن اذ لا يدخل الا م وكيف يكون معرفته وهو
 يقع حالا نحو جاء في الفوم شئ **قوله** لان الوصفية العرضية اه
 جواب لسؤال مقدر تقدر بان الوصف في ثلثه ثلثه عارض
 كعرضه في اربع لانها موضوعة للاعداد لا للعدومات
 حتى يكون وصفا مجعلا لاصل والوصف العارض لا يؤثر في

منع الضم كما سئل عليك في محل وحاصل الجواب ان المعدول
عند وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول لم يوج
الا وصفه ولا يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع
المعدول وغيره وضع المعدول **قوله** لا اعتبارها فيما وضعها
لها اي لا اعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلث ومثلث و
هو المعدول فان معنى ثلث ذات موصوفة بثلاثة مثلاً ثلث
قوله اشد تاخرا الى اخره تقدير اشد لا ظاهرا كون افعل
تفضيل فاذا قلت زيد اخ من عمر فالمخبر انه اشد تاخرا منه **قوله**
الى معنى غير صار المخبر لا ول فاذا قلت جاني سنة اخر معناه
انه جاني سنة اخر جاء في سنة غير سنة الا ان **قوله** وقيل
اسم التفضيل اه واعلم ان هذا التعليل غليل لان ما ذكر قيا من
افعل التفضيل وما نحن فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى
غير كما اعترف به فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بوجه
منها حتى يكون معدلا عن احد هاتين الاولي في التعليل ان
ان اخر مشابه لا مفضل من جهة واحدة الوصف والثانية انه
لا يتم معناه الا بامر من متغايرين كما ان معنى افضل لا يتم الا
بفضل ومفضل عليه فلما اشبه استحق احكامه في جميع تصاريف
وعلى هذا لمكان ينبغي ان لا يستعمل تصاريف مع التكرار بل مع
الاولا والاضافة للمعنى فلما خولف مبنا عن ذلك كان ذلك عد

عنا استحقه بمقتضى المشابهة **قوله** نوجب التنوين اي في المضاف
لان التنوين الذي في حينئذ انما حصل بسبب الاضافة وحده
المضاف اليه **قوله** او الباء اي في المضاف اليه فان بناء قبل انما
بسبب اضافتها الى ما بعد ما وحدها المضاف اليه **قوله** او اضافة
اخرى اي في المضاف اليه لا في المضاف كاخواته فان اضافة يتم
الثاني الى المذكور او يجب كون عدل المحذوف مضافا
اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف **قوله**
وليس في اخره اي لا يجوز شئ من هذه الثلث لانه معر وغير مصر
وكل واحد من هذه الامور منافي لعل ما سئل عليك **قوله**
احد الاخرين يجوز فيه ضم المضاف ونحوها **قوله** وبصح قول
الصادق الملهذ وهو الاكثر والصادق المعجزة كما يحى في باب التأكيد
قوله الغلظة افعل اي غلظة الذي مذكور افعل **قوله** على فعل
سبكون العين **قوله** فاصلا ما جمع اه هذا لزيد اما ان
يكون اشادة الى الخلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة
ان جمعا صفة ولكن وقع الخلاف بينهم في ان من اي الصفات
هو من باب اجمع ام من باب الافضل والفضل والحق ان
يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع
معنى قولنا فزان الكتاب اجمع في الاصل انه اجمع اجمع في قوله
من كل شئ ثم جعل بمعنى جميع وانحى عنه معنى افعل التفضيل و

ولا يجوز ان يكون من باب احر كما قيل لمجده على اجمعون وقد
 الفارسي الى ان جمعا اسم لصفة فالترديد اشارة الى
 الخلاف وانما ان يكون اشارة الى ان جمعا صفة في الاصل
 لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه يكون تارة باعتبار الاصل
 واخرى باعتبار الغلبة والظاهر من الترديد هو المعنى الاول
قوله فاحد السببين اه هذا هو المشهور وعن الخليل ان فيه
 مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك قرأت السور
 جمع جميعهن قيل وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في
 منع الضم كما تقدم وردة الفاضل الرضي بان عدم اعتبار ذلك
 مع وجود المضاف اليه لان حكم الضم لا يبين فيه واماع
 حذنه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه تعريف الوضع
 كالاعلام اى وضع تأكيد المعارف بلا علامة التعريف
 قال اخر ن فيه التعريف باللام **قوله** في باب التأكيد اسما
 بمعنى الكل كما سياتي تحقيقه **قوله** وفي اجمع واخوانه اه انما
 لغرض له مع ان البحث ليس فيه اما لرفع توهم انه مثل اجمع وانه
 ذكره استطلاحا **قوله** وعلى ما ذكرناه اه اى على ما ذكرناه من تعيين
 معنى الخرج عن الصيغة الاصلية وبيانها بالامثلة لا يرد لجموع
 الشاذة اى لا يتقضى تعريف العدل بها والغرض من تكرار
 الكلام في هذا المقام دفع اعراض النحويين حيث قال

بعد ان

بعد ان ذكر ان جمع معد ولعماد ذكر ويرد على هذا جميع الجمع
 الشاذة كانيث اقوس اذ القياس انما ياب اقواس ويجاب
 بانها ليست باوزان العدل المشهور فيجعل على الشذوذ
 العدل انشئي فالشاذ والنبيه على الجواب بوجه اخر فكرر الكلام
 وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم بقوله سابقا كيف ولو اعتبر اه
قوله كيف ولو اعتبر اه يعني ان اقوس وانثب لو كانا مغيرين
 اقواس وانثب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة
 اما من جهة انها مجموعان على خلاف قاعدة المجموع او لانها معدول
 على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس
 الا معنى الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة
 يلزم من مخالفتها الشذوذ **قوله** ومن هذا يبين الفرق اه حاشا
 ان الشاذ هو الذى له قاعدة قد خالفها الغير هاو المعدول
 محال فانه كان لقياسه في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس
 في ثلثة ثلثه ان يخرج صيغته الى ثلاث **قوله** اى خرجا اه فاما
 فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وهو صفة للاصل لا الخرج كما فاما
 الفاضل الهندى وغيره **قوله** قد مر فيها اه ولهذا التقليد
 امتاز العدل التقديرى عن التحقيق وفيه ان مقدم له
 الشرطية لا يستدعى تقدير خصوص عامر وانرا لا ان يقا
 المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذا من العلمين عامر من

العادة وذا فرمى السيد لا غير **قوله** قطام بكسر القاف خطا
قوله حضاد فقل عنه قدس سره انه علم لكوكب وفي القاموس
 جبل بين اليمن والبحر وطار مكان مرتفع وفي بعض النسخ
 بعد حضاد وبار وفي القاموس انه ارض في اليمن **قوله** وليس فيها
 الا سببا هذا الكلام في قوة قوله وليس فيها ما يوجب البناء لا
 المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والا لينة كغلاب وتقام بل فيها
 ما يوجب الاعراب عن العلتين فتح نقول الفاضل المحقق انه لو
 لو اريد انه ليس فيه شيء الا السببا مفوظا هال منع اذ فيها الموازنة
 وان اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببا ففيه انها ليست
 بناء وفيها وان فقال وهو يوجب البناء فالصواب انه ليس فيها
 الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء **قوله** حرم
 لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقديرى الاعراب والبناء
 في جميع الامثلة مستقيمان لكن لا يخرج احدا التقديرين لغرض
 الغرض في ذي الراء قصدا لاما له اذ هي امر مستحسن والمصحح
 ماله هناك كسر الراء وهي لا تحصل لا بتقدير البناء لانه اذا
 اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر لم يجر دائما واما كون العلة
 الثالث موجبة للبناء فلان الاسم سببا ثقل ثقلان كما في الفعل
 فمنع منه جميع انواع الاعراب كما في الفعل وذا سبق الكلام بحمل
 واما على ما ذكره الشافعي فلان تقدير العدل فيه يجعله مشابها

لغزال بمعنى انزل **قوله** معر با غير منصرف كقطام وحذام واما
 كان العدل تقدير اذ ليس لنا تاطلة وحاذمة عدل عنهما
 قطام وحذام كما لم يثبت لنا عاخر المعدل عنهما **قوله** انما
 هو للحل اه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعراض المشو
 وحاصل ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات ال
 فليوجب في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي
 قد ر للبناء في ذوات الراء له قوة اثر بها في البناء لان تقدير
 العدل لادالة واما عدل قطام ونحوه فالحمل على الظاهر وليس
 فيه تلك القوة والاصالة فلم ياتر في البناء **قوله** ليس في محله قال
 السيد كن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على
 المص ولم يكن فيها الغظة قطام فسالت قاريها عن اقصا
 حذفها المص عند قراء بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها
 المفص **قوله** وهو كون الاسم اه على ان الوصف يطلق على معنيين
 احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الذي على
 ذات معينة مأخوذ مع بعض صفاتها وثانيها ما ذكره الس
 وهو علة منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا في
 الغير الاسم الغير المنصرف لانها غير اسم المنصرف لانه لا اخذ
 الش **قوله** موصوفة بالادعية اه ناقصة مستادنا الحرف في شيء
 وقال الصواب بصفة لانها في حد ذاتها متصفة بالادعية

فهو لازم لما هيتهما سواء لوحظ لم يلاحظ والموصوفية
لا يكون الا باعتبار الملاحظة وهذا مناقشة حكيمه لا يليق
باب باب هذا الفن **قوله** لا العريضة قال الفاضل الرضوي لم يفسر
دليل فاطم على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الض
واما قولهم مرت بنسوة اربع مصر فافحوز ان يكون الض
لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فانه يقبل لقوم
اربع لا لعدم شرط الوصف ثم اطل الكلام كما هو داه وطريقته
والجواب ان المل ومن التاء في شرط وزن الفعل هو قاء التاء
الثاني وثاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مرت
بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء وايض المل في شرط
وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يوثق
وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسميه مع قبول التاء فاقا
يقال للحبة التي اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للمثنية
المعينة بل يقبلها عند استعمال في المعنى الوضعي **قوله** او
ذالت عنه ولكن بقومها شئ بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد
بعض افراد ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال
ولا يضر في تاني الوصفية الاصلية كما اذا نالت الوصفية بالعلمية
فانه لا تاني الوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على
اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى **قوله** فلا تنقض الفاء للنتيجة او

التفريع

التفريع **قوله** ولم يجر استعمالها لما عرفت من اختصاصها
ببعض افراد بيان لهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد و
خالف سيبويه الاخفش وفي قوله ومذهب سيبويه اولى لما
ثبت متقدما من اعتبار الوصفية وان زال تحقيقها مغن بل
لا استدلال له في باب احراز انكر بعد العلمية باب اسود القاء
لان معنى الوصف في احراز ان الباء العلمية تحقيقا لم يعد بعد التكرار
لان معنى ربا احراز ان بت باحمر سواء كان فيه الحمر ام لا حتى انه
يجوز في اسود ان المسك كل واحد منهم باحمر بت احمر لقيته فانا
لم يعد تحقيقا لم يعبر في منع الض من الضم والفتحة ويقال لمنه
الرجل اذا ساء خلقه **قوله** ذي خيال ان بكسر الخاء وسكون
الياء جمع خال والظاهر هو الشفرون وهو طائر احمر بخالطه
قليل حمر يصول على كثرة كذا قال الفاضل الحنفى **قوله** بقدر الامكان
اشارة الى انه قد تصرف في الاعلام ايض بالترخيم ونحوه وعدم
التصرف في الاعلام اذا كانت علامته لغتهم واما ان كانت
غير الحكم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة و
قلب الحرف ان استقلوا كما في جبرئيل وميكائيل واسطاس ^{طاليس}
فقالوا جبريل وجبرئيل وميكائيل واسطاس ^{واسطاس} واسطاس
مخوذ من اللورد ودها على وزن ان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها
للتشابه مع عدم ميلهم باليس من اوضاعهم ولذلك

الثاني

اعجب فالعب به ما شئت **قول** والثاني المعنى وهو ما
 قاوره مقلد **قول** ليخرج الكلمة ثقلاء ثقل فاعل يخرج وحاصل
 ان غير المنص لما حصل فيه علان ثقل فشاب الفعل فضع منه
 الكسر على ما سبق فاذ كان الاسم ثلاثيا او ساكن الوسط وهو
 غير ثلث حصل فيه نوع خفة فينتفى عنه ثقل احد العلين
 فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وازال
 وحركة الوسط تزيل خفته لان حركة الوسط قامة مقام
 الحرف الرابع وهو منزلة ثناء الثانية واما وجوب منع من
 ما وجور فلا ان فيه ثلث علل فاذا عادلا اسباب خفة
 الوسط بقي سببا ولا يبيها كما في ان لا يقال الوعدت العلمية
 خفة الوسط لم يبق الا الحجة لان الثانية غير مؤثر عند عدم
 العلمية فيجوز من هنا لانا نقول العلمية لا تزول لانهما يصيران
 تكرارين عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط تزول ثقل
 العلمية مني باقية فاذا كان كذلك كان التانيث مؤثرا
قوله علمين كبلدين من بلاد فارس **قوله** لان الحرف الرابع
 اه قال الفاضل المحشي اى في ما هو على اربعة احرف وكذا الخامس
 فيها هو على خمسة احرف وبالحجة الحرف الاخير في الزايد على الثلاثة
 سادس التاء لان موضعها في كلامهم فوق الثلاثة اثنى وقد
 تكلف بعض النحاة وقال المادحصوص الحرف الرابع فان بيان

منزلة

القوم

القوم مبنى على حرف ميزان التصغير ما هو بمنزلة الحرف
 الاصل في ميزان التصغير اربعة لا يزيد **قوله** نشر طبا الزيادة اه
 ولا يفيد تخريك الاوسط ولا الحجة لضعف الملائمة في الاصل
 بسبب علامته فيزيل التذكير الطارى في الوضع العلمى فالك
 الامر الضعيف الا انه اذا سمع من علامته **قوله** باعتبار
 معناه الخسيسة ثقل الثانية المعنى اى انه سمع من العرب
 ثانيته وهو اجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع
 الضمير نحو ذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على الكثير
 الكثير جماعة فثانيته كثاينث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على
 سبيل التوبة لا على سبيل الاجماع ومثل عطف **قوله** والثانية
 المحكي وهو الحرف الرابع لانه في حكم ثناء الثانية **قوله** المعرفة
 اى التعريف اه حاصل ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف
 كاسم مثلك وعلمه منع التص انا هو التعريف العارض لذلك
 الاسم فالمراد من المعرفة التعريف مجازا والاشارة بعينه
 واذ اضافة الصفة الى التعريف بيانية **قوله** الياء مصدرة
 وهذا المصدرة النوع فكانه قال التعريف شرط ان يكون تعريفا
 بالعلمية كما جعل العوض وهو جارا لانه ان محشي **قوله** لان فرقة
 التعريف اه حاصله انك قد علمت ان كل علم فرع لا صرح
 انه ما كان فيه علان حصل فيه فرعتان فيمتنع من التص

المعرفة

من القرن في فرعته التعريف للتكثير اظهر من فرعته العلمية
 له لانهم يبنونه بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول رجل
 وذلك يفيد فرعته مطلقا **قوله** التعريف للتكثير في ضمن
 بعض انواعه الذي هو المعروف باللام لا حضور تعريف العلى
 للتكثير الا ان فرعته التعريف العلى للتكثير بواسطة كونه مع
 والتعريف بزرع التكثير بواسطة المعرف باللام فالتعريف بزرع
 بواسطة العلم بزرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم
 ايضا بان الاعلام المنفولة عن معنى الوصفية الى العلمية فرع
 للتكرار التي هي اصلاها وذلك كثير فحقن الفرعية للعلم ايضا
 بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض انواع لكن ذلك في مطلق
 التعريف اظهر **قوله** اسم جنس وهو لفظ روي موضوع في تلك
 اللغة لجنس الجيد جعل العرب لقب العيسى روي نافع لجودة
 قراء **قوله** تصرفاتهم في كلامهم اي في كلام العرب كما دخال
 اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالها فاسبان لا
 يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانها من مقولة واحدة
 في كونها لا تمام الكل **قوله** لو سمى بلجام لانه كان في العجينة با
 تكاف وتضرفت في العرب بابدال الكاف جيم **قوله** فضعت
 عجميته فلو جعل علم في لغة العرب لم ينح من الضم لتضرفت
 العرب في حيزه صار كانه من جنس كلامهم **قوله** لعدم علمية

العجينة

لاختيار

لاحقيقة ولا حكا **قوله** اختصار المم وذهب الى محشي الى
 ان نوحا كهند ولعله قاس العجينة على الثانية وحله على ذلك
 تحتم منع الضم في مائه وجوز **قوله** لانه تذكر الضمير الرجح الى
 العجينة باعتبار انها سبب المراءى من الامر المحتوي ان لاعلامه
 له في اللفظ والافاسم منع الضم كلها امور معنوية **قوله** وما
 الثانية جواب سؤال وهو ان الثانية المحتوي كيف اخبر
 مع سكون الوسط في هند فجاز منع منه ولم تقبل العجينة معه
 في نوح كونها مشتركين في كونها امرين معنويين وحاصل الجواب
 ان علامتا الثانية في هند واشباهها وان كانت مقدرة
 الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه فله نوع
 قوة **قوله** اسم حصن وهو في القاموس قلعة بين برعة و
 كنجة وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع من العلمية والثانية
 مرجح ان تلك وانما خض الفرج اجواب لا اعتراض الشارح
 الهندى حيث قال في ذكر نتيجة الشرط الثاني وفرد نتيجة
 الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول ففوح وفرد مضمون
 وشتر و ابراهيم مستنع وحاصل الجواب انه لما كان في الضم
 نوح خلاف وكان المختار عند الضم نص عليه بالذ **قوله**
 والاول تقديمه لان الوجود اشر من العلم فكذلك ما هو متفق
 عليه **قوله** واعلم انه هذا فائدة مشهورة لكنها مقنونة بنحو

قوله

شيء وعزيرنا منصرفان كما يد لعلي المضوض **قوله** قرنة
 معه حيث قال محمد وصالح وشعيب نوح ولوط وهو دفرق
 هو د نوح لا شعيب فاوكان هو د عريتا لقدمه على نوح
 وجعل مقارنا لشعيب **قوله** الجمع اي الجمعية لانها العلة المانعة
 من الترتيب وهي كون اللفظ والاعلى احاد مقصودة مجزئة
 بتغيرها **قوله** وهي الصيغة التي اقلمها اه سواء كانت على وزن
 مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل بينهما فرجاء من وجه الشبهة
 وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العرضي لا
 بعض عليها لفاضل الهندي **قوله** في بعض الصور كما
 واساور واناعم على ما عرفت **قوله** فانه في تكسيرا فالتسوية
 عبارة المصنوع في الاسماء وقال صاحب الكشاف انه قام
 مقام عشرين لانه على هذا الصيغة بل لا يجمع مفعول النظر
 في الاحاد ومما قاله منقوض بانفسه اكلبه لاجل **قوله** جمع
 وهو جمع يمين **قوله** على مواحيات في قوله عليه السلام ان كن
 يوسف **قوله** وانما اشترط اي اشترط ان يكون على ذلك
 الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغير الحاصل
 جمعه جمع التكسير **قوله** منقلبة عن تاء اه الغرض من هذا
 ان شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث فالتغير عنها بالها
 اما باعتبار الصفة المقدماي ها كانت تاء التانيث و

انقلبت حالة الوقف ها او اراد بالهاء التاء من قبل حجاز
 المشاركة **قوله** والمراد بها فيه لطا ولا تخفى **قوله** فلا يرد خوف
 فان هاؤه اصلية لانه جمع فانه هذا ليست للتانيث فهو غير
 منصرف والفاء الهاذن **قوله** على تارة كراهية وتشابهها في
 المعنى ايضا من حيث جمعها المشبهة ومصدرية المشبهة
 المصدرية معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة
 لكل امراد محملا **قوله** ولا حاجة الى اخرج اه ونع لا غرض
 السيد ركن الدين حيث قال ولو قال يغيرها وياها النسبة
 لكان اصوب لئلا يتقضى مثل ما فيه فان صيغة مشبهة
 للجمع بغيرها مع انه منصرف والجواب **قوله** بخلاف فوازته
 اي انه يحتاج الى الاحراز عنه لانه جمع مع انه منصرف **قوله** فوازته
 او فوازته وهو معرب قال لفاضل الهندي هو علم **قوله**
 واما فوازته فمنصرف وهما سوال استشكل بعض الافاضل
 وهو ان الاسبان ياتي بقاء النفع ويقول ففوازته
 والمقام ليس مقام املاء ليس مقام تفصيل وحل الاشكال
 ان شرطه من الخويين ذهبوا الى ان تاء التانيث لا تحل
 بالصيغة لانها تاتي على البنية وجودها كعدمها والمص
 اراد بطلان شرط اوله ان يكون بغيرها واكد ثانيا بقوله
 اما فوازته اي ما يمكن من شي ففوازته منصرف على ما افاد

سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه
 يمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح عدد يلائم معنى اما
 مساجد ومصابيح فغير ضرر واما ما في قوله **قوله** وضاح
 على منصوب على الحال من حضاجر مع انه مبتدأ جواز ابن ما
 وكان التثنية اختار ولا اعتبار عليه جواز بعضهم ان يكون حالا
 من الضمير المستتر في غير منصوب وجاز ان يتقدم معمول ما
 اضيف اليه ان كان بمعنى النفي فانه في قوله لا وفيه تكلف **قوله**
 يطلق على الواحد والكثير اطلاقا على الكثير ليس كاطلاق الجمع
 بل على واحد واحد مضافا ايضا في جمعيته **قوله** كالجمعية الخ
 اه نبه على هذا ما يؤيد **قوله** عبادة الم من ان منع الضمير في
 الاصلية لكونه منصوبا على الجمع وعلى هذا نقول الم لا تعليل
 المحذوف **قوله** انشئ الضميمة في الحاشية الضميمة هي التي
 الضميمة هو الذي ذكر ضما عين كسحان وسراجين انشئ **قوله**
 والا كان بعد التكرير منصوبا على ما ذهب اليه في قوله وما
 فيه علمية مؤثرة اذا تكررت وان كان خلاق **قوله** غير مسلم هذا
 منافع لما يفهم من الحاشية المنقولة عندها فان كان حقا في
 نفسه كما خرج به صاحب الصريح والقاموس **قوله** تفصيت
 اي تخلصت في هذا التقرير اشارة الى وجه تقديم المقدم
 حضاجر على سراجين **قوله** لا على زيادة سبب اخر المقصود من هذا

والجمع

الكلام

الكلام ودكلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب
 يستلزم ان يكون على منع الضمير عشرون الحيل على الواجب
 زائدة على الشعة المذكورة **قوله** نكاهه سواه انا قال كانه لان
 السر والمذموم عن بعضه فطعمه من السراويل بل جاء بمعنى فطعمه من
 فيكون مفرق مفرق **قوله** والداعي مثال للجمع المنفوس
 الواو في فاعل جمع داعية وهي في الاصل داعية من الدعوة
قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انها منصوبة على الظن
 والعامل فيها المماثلة المستفادة من الكاف فذهب بعضهم
 هو الاخفش **قوله** لان الاعلال ولان الاعلال سبب محسن
 وهو الاستقبال فيكون اقوى ومنع الضمير سبب امر محسن
 فيكون اصغف **قوله** بناء على ان الاصل تعليل لقول والتونين
 اي ينبغي ان يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الا
 صل الا انه بنى الاعلال على ما هو الاصل في الاسم اعني الضم
قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله منبيا على
 تقديم الضمير على الاعلال كما قاله بعضهم والوجه الفتح في
 مؤلفي جوارى كما في اللغة القليلة الخبيثة بل الاصل
 عند جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الضمير
 فحذف الياء للتساكين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع
 الاقصر حاصلة تقدير لان المحذوف للاعلال كالثابت

فحذف تنوين الفتح فصار جوع الياء لزوال الساكنين في
 غير المنصرف المستقل لفظا بكونه مفتوحا فغوض التنوين من
 الياء **قوله** وفي لغة بعض العرب استقبلها الفاضل الرضوي ووجه
 ان الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر خلة
 ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر
 مفتوحا عند امتناعه وهذه اللغة ورد قول الفرزدق ولو
 كان عبد الله مولى هجرته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمل
 الفرزدق لا يدل على بضاحتها وعدم قبحها لظاهر هذا البيت
 هجر عبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للعرض بان عبد
 من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وجوز بعضهم ان
 يكون الياء للضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجب
 لحذف اللام من الكلمة الا ان يقال حذف لضمة الشعر
 وحذف ياء المتكلم وغوض الالف عنه كما في يا غلاما **قوله**
 ايا من من زوال الحاصل بسبب الاعمال **قوله** وان لا يلو
 باضافة اى لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد **قوله** الى الصر
 او الى حكمة على اختلاف الرايين كما سينا في **قوله** لان الاضافة
 اى التركيب لا الاضافة فلا يروى المناقشة في قوله فكيف
 يؤثر في المضامين بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة **قوله**
 ولا اسما اى مركبا من مسند ومسند اليه كناية عن

التركيب

وهو لقب

وهو لقب جابر بن ثابت في التسمية والسبب في تسميته ببط
 شرا قال النبريزي لانه اخذ سيفا وخرج الى ناري
 قومه فقالوا تابط شرا قيل قالت لامة يوما ان الغلمان
 يحنون لاهلهم الكاء فها لا فعلت كفعلهم فاخذ جرابه و
 مضطج فلا افاعى راي به متا بطابه اى جاعلا تحت ابطه
 لقاء بين يديها فخرجت الافاعي تسعي فقلت هارئة ففقا
 لها ساء الحى ما الذى كان انيك متا بطا فقلت تابط شرا و
 قيل انه رى كبشا في الصحراء فاحمله تحت ابطه فجعل يبول عليه
 طول طريقه فلما فرس من الحى ثقل عليه الكرش حتى لم يقدر
 به فاذا هو الغول فقال له قوم ما كنت متا بطا يا ثابت فقال
 الغول قال لقد تابطت شرا فنتى بذلك كذا في الاعلى
قوله من تبيل المبنيات هذا عند المم وجماعة ومن المعربات
 الحكمة عجا لها عند الخرين فلا يبعد ان يحكم بعدم انضائه
 ولم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع من خرج **قوله** علي بن قتيب
 خمسة عشر وستة عشر ان سيبويه وتفتويه مشهوران
 بالعلية واعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات
 في غرضه في سبعة اقسام الاول اسم بنى مع اسم نحو خمسة
 ونحوه الثاني اسم بنى مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل
 بنى مع اسم نحو حيد الرابح حرف بنى مع اسم نحو لا رجل

الخامس حروف بني مع مغل نحو هلم السادس صوت بني
مع صوت نحو حيهلا السابع السا حرف بني مع حروف نحو
هلا و زاد قوم قما اخر فقالوا فعلا بني حروف نحو يضرب
تضرب وهذا يستغنى عنه قوله كانه اكنفى انما كان لا
قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما مع غير منصرف
فلعل المم وافهم في منع الصريح لا بد من ادخالها لا اخر
قوله علم لبلدة فيانه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع حرف
للعلية والثانية فكيف فله يكن قطعا في تأثير التركيب في منع
الحرف قوله المعد و قد ان اء ان قلت هذه الصفة مشتركة بين
الالف والنون وسائر الاسباب فلم خصصه بالوصف لهما
قلت الشرط للالف والنون الخاص لا المطلقا فاحتاج هذا الى
التنبية على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر
المواضع قوله في منع دخول تاء الثانية عليها خيرة التثنية
يحمل الرجوع الى الفى الثانية والالف والنون او كليهما وعلى
التقدير الما د اشتركا المشبه المشبه في هذه الصفة هذا
واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه بالنون كانت في
الاصل هزة بدليل قلبها اليها في صنعك ولجرك في الشبه
الى الصنعاء ولها وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهزة
والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاء في

الالف والنون

طرد

لجرك في القياس صنعاء و بهر اى كجر اى ما بد لو النون
من الواو شاذ و ذلك المناسبة التي بينهما قوله والخاء خللا
اه اعلم ان علم كلام الشم الرضه يدل على اتفاق الخاء على ان
تأثير الالف والنون لاجل مشاكلة الف الثانية واما الصا
اختلافوا في انها هل يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها
مقام سببين كالف لفصان المشبه من المشبه و ذلك
الاخر اما العلية واما الصفة واليه ذهب اكثر من واهيا كما
لا لف غير محتاجة الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلية
عندك في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بها
يمتنع عن زيادة الناء والوصف في سكران لا سبب بل شرط
والحق مع الشم فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول
من المذهبين المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين
نقبة عليه كثير من ائمة الفن قوله هو القول الثاني لان وجه
اشتراط الطائفة الاولى انقاء الناء غير ظاهر قوله يعنى به ما
يقبل الصفة بقرينة ذكر الصفة شيئا له وقوله فان الاسم
بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح
ذكرها قوله او شرط ذلك الاسم هذا بعيد من سبب
الكلام قوله للزوم في ادمتها او ليمتنع دخول النون الاول
باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني

قوله وفي صفة فائتقاء فعلا نشطف با وعلى عاملين
 مختلفين عطف صفة على كان وقوله فائتقاء على ان لا ت
 التقدير وان كانا اللف والنون في صفة شرط انتفاء فعلة
 وليس هذا مما جوزه المصنف في باب العطف **قوله** لتبقى
 مشابهما هذا التعليل انما يتبع بالنظر الى المذهب الثاني
 هو ان ما نعينه الالف والنون انما هي باعتبار المشابهة
 لا لفي التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلان قول
 تاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد
 عليه وعدمه **قوله** عريان بضم العين **قوله** وقيل وجوده على
 والاولى فان وجوده على ليس مفعولا لذاته بل المطلوب
 انتفاء الذاء لان كل ما يحى منه فعلا لا يحى منه فعلا في لغتهم
 عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلا ان جاء منه
 فعلا وفعلا ايضا نحو غضبان وسكران فينصرفون
 فعلا وفعلا وهذا دليل قوي على ان المعنى في تانيث الالف
 والنون انتفاء الذاء وقد حصل هذا المقصود من
 لا بواسطة وجوده بل لانهم حصصوا هذه اللفظة
 الباري تعالى فلم يطأوا على غيره ولم يضعوا منه مؤثرا
 لفظ اعني بالتاء ولا من غير لفظ اعني فعلا فيجب ان يكون غير
 منصرف **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلا لا يكون فعلا في لغة

لا نظر الى

لا نظر الى الوضع فحال مبهم فائتقاء فعلا في مبهم بل جانب
 المبهم بل جانب الوجود واج لان الفرق بين المذكور والمؤث
 بالتاء اغلب والجانب المشكوك بالاكثرا سبب كما قال الفاعل
 المحض فابيد تناسبا لهذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه
 فقيل للملك اين صرت حيان ولا ينصرف فقال الملك ان اكرمت
 فلا ينصرف ولا ينصرف ووجه قوله بان ان اكرمتك انما جاء
 فيكون من المحي فلا ينصرف للعلية والالف والنون وان لم يكن
 فكان اهلكه فيكون مشتقا من الحين اي الهلاك فينصرف **قوله**
 ومن ثم اختلف في رحن والذي يارح عنده صرح
 كل ما شك فيه هل من العرب ام لا لان العرب هو الاصل فلا
 عنه الا لدليل قطعي قال بعض المحققين فان قلت كيف انشأ
 حال استعمال رحن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو
 والبيان حجة بنوا امرهم فيه على المنقول ولم يكشف احد
 عن المعنى عند اللغاة قلت كانهم لم يجدوا مستعملا فيها
 نقل من العرب لا معرفة باللام او مضافا او منادى **قوله**
 وهو كون الاسم الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على طعنا
 المع وهو ان اضافة الوزن الى الفعل يعنى اللام فيكون المعنى
 والوزن المختص بالفعل شرط اختصاص ذلك الوزن ب
 وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان اضافة المحي

وزن الفعل

الاستعمال ولا نظر الى اصل الفعل
 بخلاف من منعه نظر الى خصائص
 حكم الاستعمال والله تعالى اعلم
 فعلة واما بالنظر الى الوضع

والرابط بينهما لا للاختصاص وهذا هو المراد بقوله وهو
 الاسم على وزن يعيد من اوزان الفعل اي يثبت للفعل
 ويعيد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل
 اي وزن مسووبا الى الفعل بالاختصاص بالبحر فيفعل
 اختصاص النظم فيهم من المتبدل ولو ابدل الشئ لفظ يعيد
 ينسب ونحوه فكان اظهر **قوله** من التشديد هو المراد حاد اجل
 على الفرس الحجاج لحدا دقا وسرعتها في السير **قوله** بد لنا
 وفي الفاموس انه علم لنبه على شرفها الله تعالى ومعناه الفعل
 جعله ناكبو **قوله** وخضم لرجل هو مخمرون تميم ومعناه الفعل
 الاكل اكل كل باقصة لا ضاس واملا فيهم **قوله** واما نحو بقم
 وشكاه جواب سؤال هو ان بقم وشكاه من اوزان الفعل مع
 اسمان ولم ينقل من الفعل الى الاسم لعدم استعمالها فعلا
 وحاصل الجواب انها اسماء مجمية نقلت الى العربية والاختصاص
 المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يفتح
 وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل بالفعل
 مما فيه من ناي الجملة ووزن الفعل **قوله** غير مختص بالفعل
 لوجوده في الاسم كثيرا نحو جرد ثم ونحوها بخلاف بناء
 المجهول فانه لم يحج في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدا
 وهو الواو على لغة في الوعل ورثم بحج الاست ودل على القبلة

قوله ونحوه في الفاموس من اسماؤه ومعناه الفعل

قوله الا بعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف كما
 منقول من الفعل مستد لا بقول الشاعر انا بن جلد وطلع
 الشيا يا منى اضع العمامة تعرفوني قال بذر الدين ولا حجة فيه
 لانه محمول على اداة انا بن رجل جل الامور وخبر بها مجمل
 جلد من فعل وفاعل مفعول محكي لا ممنوع من الصرف والذي يدل
 على ذلك اجتماع العرب على حرف كعب اسم رجل مع انه منقول
 من كعب اذا تسرع انتهى في سياق ضعف هذا الكلام انشأ الله
 تعالى في باب الغت **قوله** او يكون غير مختص بقرينة المقابلة
 فان من هذا القسم فعل وجوده في الاكثر من في الفعل لان كل
 فعل ثلاثي ليس من الاوان والعيوب يحى منه افعال التفضيل
 ومن الاوان والعيوب يحى افعال فعلا ونحو لجر حرا واور
 عورا وهما اسمان واما افعال الفعل فلم يحى الا ما ضيا من بعض
 الافعال الثلاثة كالخرج واذهب لاسم كلاهما فلم يسمع نحو
 اقبل وانصر والظن ان او هذا المنع المحلول بالمنع للجمع فان
 النسبة بين الشقين عموم من وجه لا فتراقهما في شئ واحد
 واحتما هما في يزيد ويشكر **قوله** اي اول وزن الفعل
 وهذا هو الظن لانه المذكور سابقا للمنه في ادراكه بمجان
 فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الخاصة للفظ من ترتيب
 الحروف والحركات والتسكنات وقد عبر عنها الشئ بالكون

والهيئة من حيث هي ليس لها اول واخر يقال ان الزيادة في اوله
 فلهذا من الضمير عن الظاهر شقي النسبة محفوفة على حقيقتها
 وقال اقل ما كان وهو الاسم فان له اول حقيقة **قوله** اي زيا
 حروف او حروف فايد نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة الى وزن
 الفعل فان الزيادة صفة وهيئة لغرض الحرف الزايد فتنا **وزن**
 الفعل الذي هو هيئة كجاءت والثاني بالنسبة الى ما كان على
 وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحرفين فينا
 الحرف الزايد لغرض التثنية من هذا التقدير دفع الاعراض الذي
 اورده الفاضل الهندي بقوله فان قيل امل احمر مثله في الزيا
 فيجاء الطرف والمظهر في حاصل الرفع اما اذا قد زيادة
 حروف فلان الزيادة صفة للاول في تلك الحرف الاقل من
 احمر فايد ويجوز نسبة الصفة الى موصوفها فيقول
 العلم في زيد واما اذا قد حروف فايد فلان بين قوله اوله
 وبين الحرف الذي يدعوم من وجه فان الحرف الاول من الاسماء
 التي على وزن الفعل قد يكون زائدا كاحمر ونرجس وقد يكون
 اصليا كشمس فلان وزن فعل والاسماء اللذان بينهما عموم
 من وجه يجوز ان ينسب لهما الى الاخير فيقول يقال الياء
 من العشور احسن من اليافور في صفات متماثلة في هذا المقام
 فانه من معاني الكتاب **قوله** كذا في زيادة اي اه هذا التقدير ليوافق

ما سبق اي حال كون وزن الفعل اه فيه نشر على ترتيب اللف
 كما عرفت والحال من المضاف اليه لا يمكن حذف المضاف
 واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا في اول زيا
 جاز قولنا فيه زيا فانه من قبيل اتبع مله ابراهيم حنيفا
قوله اختصاصا معناه اي اختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم
 فان الدخلة على الفعل هي الساكنة نحو ضربت **قوله** اذا سمى به
 رجلا فانح غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء
 لكنه يقبلها على خلاف القياس انما القياس ان يلحق التاء بال
 المؤنث دون المذكور وظنه انه لا حاجة الى هذا التقييد لانه
 حال التسمية لا يقبل التاء اذا اعدام محفوفة عن الضم
 بقوله لا مكانا عما يحتاج اليه لتصح قول الحاء ان اضرب
 اربع لعدم اصالة الوصف ودفع كلام الفاضل الرضوي الذي
 تقدم قيل هذا مع الجواب عنه **قوله** واحسن هذا الذي يقول
 مؤثر **قوله** هو احد من الجماعة المراد الجماعة ما فوق الواحد
 فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين وحقيقة
 التنكير في هذا القسم لفظ زيدا موصوع لواحد مشخص فاذا
 المستحق بالراء والياء والدال ما دام جنس متواطيا يدخل فيه
 كل من سمي به فخرج عن العلية **قوله** الوصف المشترك قيد الاشياء
 باعتبار الاعلى لا يجوز ان يقول بوصف غير مشهور بغير

قوله اي ظهر بغيره من غير بيان بل في ضمن بيان اسباب
 منع الضرب وشرائطها ولذا اختار يبين على بين **قوله** استثناء
 منها بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من مال الكلام لا
 يؤل قوله لا تجامع مؤثره الا ما هي شرط فيه لانه لا تجامع غير
 ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من
 هذا المفهوم الذي هو مال الكلام فالمستثنى متعدد و
 كذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل
 اللادري تكلف **قوله** كما في ثلث الاحتمالات في ثلث القدر **اي**
 احتمل وزن الفعل وليست فيها العلية بل كانت شرط فيها لم تنفك
 عنها بحال **قوله** وهما مقتضيان اشارة الى جواب سوال
 وهو ان يقال اذا لم يكن العلية شرطا في العدل ووزن الفعل
 مجازا ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل وعلية فاذا
 تكررت العلية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير متضا
 فاذا لم يصدر كل ما فيه علية مؤثرة اذا تكررت فاحباب
 بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة
 التبع والاستفاد فانك قد عرفت اوزان العدل وليس شيء
 منها على اوزان الفعل المتعبر في منع الضرب وهو كونه متضا
 بالفعل او في اوله زيادة كزيادة **قوله** اي لا يوجد شيء
 هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة المص لان الاستثناء

فيها مفرغ فالمستثنى من المقدار اما شئ ما او سبب ما او سبب
 من هذين السببين والا لان خلاف الواقع اذ يوجد مع العلية
 غيرهما من اسباب منع الضرب والثالث يستلزم اتحاد المستثنى
 مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل
 اذا قيسا الى العلية بالتحقق معها فاما ان يتحققا معا معها
 فيجتمع الاسباب الثلاثة او يتحقق معها احدها فقط اما
 العدل فقط او وزن الفعل فقط فلتحققهما مع العلية احتمالا
 عند العقل لان الواقع في نفس الامر الشئ الاخير اعني ما
 يكون في ضمن احدهما فقط وما الشئ الاول اعني ما
 يكون في ضمن مجموعهما فاحتمال عطف الوجود فالمستثنى
 منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام
 المشار اليه بقوله اي الامر الذي يبين مجموعاه هو وجود العلية
 مع هذين السببين لانه الذي كان دائرا بين هذين الاحتمالات
 في نظر العقل والمستثنى هو واحد هذين الاحتمالات بعينه
 وهو ملك في ضمن احدهما فقط وفائدته قوله فقط التنبية على
 ان الماد لحددها الماخوذ بشرط انقضاء الاخر لا الماخوذ لا
 بشرط حتمه لشميل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن
 تحقق احدهما في ضمنها الا انه مع تحقق الاخر لا مع انقضاء
 الاخر والمقصود هو الثالث لا الاول هكذا حقق الكلام في

هذا المقام ولا يلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه
 اشبهني بالقواشي **قوله** من حيث هو سبب ان الاسم الذي
 فيه العلمية والتأنيث مثلا اذا نكرت علمية بالذات واما
 التأنيث فبان الا ان وصف سببية وكونه مقبلة في منع الصر
 يزول منه بزوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو
 سبب اعلم ان ما يمكن اجتماع من الجمل العلمية والتأنيث والعجم
 والتركيب واللف والنون كما في اذربايجان ويزول تاثير الجميع
 بزوال العلمية لان الشروط لا يؤثر بها ون الشرط **قوله** امر من
 صحت مثل نصر **قوله** امر غير محقق لا يخفى ما فيه من اللطافة
قوله اصمت بكسرين من صمت بصمت بكسر العين بان يكون
 قد جاء على هذا وان لم يشهر امر من صمت بصمت بضم العين
 لكن جاء امر بكسر الحرف وان لم يشهر هذه الفاء عدة قال
 الفاضل المحيى صمت علم الفارة سميت فعلا صمت وبضمين
 مبالغة في شد الخوف فيها بحيث يامر كل صاحب بالصمت و
 لا يمكن حفظ لسانه عن الغلط من غايط الاضطراب فاصمت غايط
 لا معد ولا انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الخزل **قوله** جذا
 سيبويه الاحفش نقل عن القاموس ان سيب فارسي وهو التفتح
 ومنه سيبويه اي رايحة وهو لقب امم الخاء عمن غفل بشيء
 ونقل انه كان صاحب رغبة بالفتح بحيث لوراه صدره منه بلا

الاحفش

اختيار

اختيار صوت مجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر من
 انه مركب من وصوت **قوله** ولما كان قول التليداه رد لما نقل
 الفاضل الهند عن بعض الشراح حيث قال لا يرفع الاحفش
 لان سيبويه استأد ونسب المخالفة الى الاستماع غير ما يظن
قوله لما ذكر من القاعدة انه قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صر
 لكونه بمعنى الكل فاذا قلت جاء القوم اجتمع معناه جاء القوم
 سواء كانوا احرار ام لا فوصفيه ضعيفة لسبب غلبتنا الاسمية
 عليها والوصفية الضعيفة الزائلة لم يغيرها سيبويه ولا الاخفش
قوله افعل اسماءى كالحالى عن الصفة كارب وافتكل فانك اذا
 قلت زيدا افضل تحيل الى المتأخر ان معناه زيد لقبه افضل و
 هو بعد التذكير مضرب بالافتقار **قوله** وان كانت معد من بان
 من نصر في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال غير الوصفية مجازا
 فاذا سمي رجل بافضل **قوله** مضرب بالافتقار للتذكير غير مضرب بالا
 تقاوت بسبب الوصفية ووزن الفعل يغلب على هذا لا بد ان يكون
 مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه حال
 في المراد بخواجر فيكون مضربا عند الاخفش وغير مضرب عند
 سيبويه وليس كذلك بل غير مضرب بالاختلاف فان كان
 يفسر بخواجر فيكون مضربا عند الاخفش وما يكون الوصفية
 فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معنى اللفظ ما يكون مضربا

وصفة بعد العلية قال بعض الافاضل وظن ان غير واركان
 مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر على ما سياتي في ذلك الت
 وصفية الا ان سيبويه يعبر في ذلك الزايل بخلاف افضل من
 فان وصفية محققة بسبب من التفضيلية فان احدهما
 الاخر **قوله** قد نالت بالكلية فان احمر حال العلية علم لذات
 يجوز ان يكون متصفه بالسواد فاذا نكر فالمراد او به المسمى
 باحمر ان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر
 على للذات المحصورة الموصوفة بالحجر لم تزال الوصفية عندها
 كلية امكن اعتبارها في اسود وارقم **قوله** واما الاخفش
 اه وقال الاخفش في كتابه لا وسط ان خله في نحو احمر
 اما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الص **قوله**
 وهذا القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يثبت **قوله** في
 حكم واحد قيد به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
 نحو اتاني وعيد الحوص من ال جعفر فبا عبد عمر ولو نصت الى
 حاوصا فاعتبر العلية في احوص من جهة منع الص وجعه على
 احوص واعتبر الصفة بجمعه على حوص وذلك لان حال
 احوص العلية غير منصرف للعلية ووزن الفعل والحوص ضيق
 في نوخر العين فيا لرجل احوص وامانة حوصا ثم جعل احوص
 علما فالشاعر جمع الاحوص في حال العلية فادعى على الحوص باعتبار

الصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا بالاسمية الغارة
 بسبب العلية واما قلنا ذلك لان فعل الصفة يجمع على فعل
 وفعل الاسم على افعال كما رتب **قوله** اي باب غير المنصرف يعان
 اللام للعهد **قوله** اي صورة الكسر علم ان البصريين من نوامين الكسر
 مع التناججوا الكسر بلان من القاب البناء وسواها للكسر مع الشا
 في الحركة الاعرابية والبنائية فاللنا سبب ان يقول بخبر بالكسر فاطحه
 الش يقول اي صورا الكسر **قوله** منصرف مطلقا هذا الاطلاق و
 كذا الذي بعد في مقابلة المذهب الثالث **قوله** غير منصرف
 مطلقا هذا الذي هو تخفيف الحكم بعد الاضطراف مع زوال
 السببين او احدهما بسبب اللام فالاضا انه غير محمول ومنه
 للضابط المتفق عليها في قوله وما فيه علية مؤثرة انا نكره
 قلنا اصل **قوله** هو التنوين الدال على التمكن فاذا حذف الكسر
 تبعه له لامنا يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لثبهم
 جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا لحذف التنوين
 والتنوين لا يمكن مع اللام والاضا انه فعلا الكسر **قوله** المرفوعا
 جمع واما جمع ولم يات بصيغة الا فراد مع انه الملام لا رجاء
 الضمير لمقام التثنية لان تعريف الرفع سابق بقوله الرفع
 علم الفاعلية وتعريف المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فاذا
 ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع

المرفوع

قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم من نفي صيغة الاسم المفعول
الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المضرب بان جمع مضرب
ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة **قوله** لان موصوفه اه لما
كان المذموم مشتملا على حكيتين مختلفتين بالايجاب السلب استدل
عليهما بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكور فالاسم مرفوع لا مرفوعة
قوله ويجمع هذا الجمع اه يعني يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة
المذكور الذي لا يفعل من غير اشتراط شي اخر كما جاز ان يجمع
المؤنث هذا الجمع **قوله** كالصافات فعل عنه قدس سره الصافات
من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم واتام الاربعة على طرف الخنا
قوله وكالايام الخاليات اي الماضيات يقال وقع الامر في
ايام خلون اي مضيين الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على
قوله لان التعريف اه ولما ذكر الفاضل الرضوي حيث قال ذكر
الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى خبر
الضمير عنه ما لان مبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له
كمطابقة للضمير اليه انتهى حاصل الدفع ان الضمير يرجع الى
المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للخصف
لا للافراد **قوله** اي اسم اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسماء
قوله اي علامه كون الشيء فاعلا اشارة الى ان اليا في الفاعل
مصدية **قوله** ان يكون موصوفا اي كالموصوفين بما نانا

الحركات والحروف من الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها مشبهة
لها لعدم استقلالها وتبعيها للاسم العربي **قوله** ولا مشك
انما الاسم موصوف بها اه لما كان في معنى الرفع المحلى خفاء وكذا
في اشتمال الاسم عليه ببيان معنى الرفع المحلى واشتمال الاسم عليه
وردا ايضا في هذا الكلام على الشاهندي حيث خصص المرفوع
بما اشتمل على الرفع لفظا وتقديره وعدم اعتبار الرفع المحلى بنا
على انه لا يكون في المبنى والمرفوعات من اسام العرب حمل الخبر
عن الفاعل انما كان ضميرا ونظيره على التطفل والشتم نظرا الى ان
الفاعل واخوانه كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات
ايضا بل تفاوت والبحت ايضا كما يكون من الاسماء المعربة عن
الفاعل العربي يكون عن الفاعل البنطايض وكذلك اخوانه واش
كان المبنى يقع فاعلا مرفوعا فلا بد ان يكون المبنى مرفوعا فاعلا
نفيته على وجه يصح في محلي المبنى المرفوع ايضا وجعل مشتملا
على الرفع المحلى ولا يجعل المرفوع منها من العرب بل يجعل متبدا
للاسم لجواز ان يكون اسم منه فلا يلزم المحذوف الذي هو
باعث تخصيص الفاضل الهندجي **قوله** فمنه الفاء جواب شرط
محذوف اي اذا عرفت هذا فتقول منه الفاعل **قوله** وبما اشتمل
يرجعه فرب المرجح كما يرجع الاول موافقة لضمير **قوله** التي هي
اصل الجمل وانما كانت اصل لمن العرض العام من الجملة هو الاخبار

والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان فيها اشد
ولما تراج احد الجزئين وهو الفعل بالاكثروا لغا تشميل الخبر لا
نشاء وضعا مجوهرها من غير حاجة الى وسيلة خارجية بخلاف
الاسمية فان انشائها بالادوات الخارجية عنها القول ان يد
قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الخبر **قوله** ولان
عامله أقوى وقوة المؤثر يقتضيه قوة الاثر ووجه قوة عامله انه
لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي غير
محسوس ولانه يغلب على عامل المبتدأ اذا دخل على المبتدأ و
يلتصق ابتداءه واعلم ان رافع الفاعل ما ذكرناه هو المستور و
ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرفع باحد الفاعل و
ذهب خلف الاجم الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذ
هشام الى انه يرتفع بالاسناد وقال ابن فلاح ويرد ذلك ان
العامل اللفظي يجمع عليه والمضوى يختلف فيه المصير الى الجمع عليه
اولى من المصير الى المختلف **قوله** المذهب المذهب المشهور
قوله وقيل اصل المربوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه
واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه
التقدم لان المسند صفة من صفاته وحققها التاخير **قوله**
في باب المبتدأ بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر وثانيهما
ان المبتدأ يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر

وهذا

وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة
كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واما
الفعل والظروف وليس شئ منها مشتقان فاذا كان كذلك
كان المبتدأ هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدار في الكلام وفي
دلالة هذين الوجهين على المدعى برفع **قوله** اي اسم
حقيقة او حكما فان قلت ما تقييد فائدة ما العامة بالاسم
وتخصيصها بـ ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي والحكي قلت
لما قيد كل ما في تعريف الاسم المرفوع بناء على ما سبق لا
ان يفسر في تعريف الفاعل الذي هو مشتمل من المرفوع بالاسم
ايضا وايضا لو لم يفسر بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذي
الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب هذا
العلم هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى
قوله يخرج عن الحد نوابغ الفاعل فان اسناد الفاعل
اليها يتبعينها لفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسند
الفعل الى زيد اولاد بالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض
لانه عبارة عن الازالة المعنى وكذا البذل والمعطوف ولا
ينافي في قولهم المقص بالذات هو البذل والاول ذكر للثبوتية
لان تلك المقص به من جهة المعنى وهذا المقصود به من جهة
اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض نوابغ

الفاعل غير محقق **قوله** وكذا لما داه يعض لا بد من اعتبار قيد
 الاصاله في تعريفها لاجرا نوابعها **قوله** ليتناول اى
 ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذا الامر **قوله** واحترابه
 اء اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب
 زيد وبين قولهم زيد ضرب مجعلا زيد في المثالين فاعاد
 فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه وانما عند
 البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى
 ضمير الاسم والحجة الفعلية مسند الى الاسم فالفعل ليس
 مسندا الى الاسم والاسم مسند الى فاعل فلا حاجة في اخراجه عن
 التعريف الى قيد التقديم بل يخرج بقيد اسناد الفعل لكن لما
 نوههم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسنا
 الى ذلك الشيء في الحقيقة كما خرج به الشئ المحقق في التقديم
 لاجرا **قوله** تقديمه عليه وجوبا لانه الفرع الكامل واللفظ اذا
 اطلق منصرف اليه **قوله** يخرج عن تعريف الفاعل فانه
 يصلح على هذا الموصول الواقع مسندا انه اسند اليه
 شبه الفعل مقدا عليه الا ان تقديمه عليه بالغة والاختصاص
 فليس واجبا بل جاز **قوله** نحو في الدار رجل مضطرب على رجل
 انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدا عليه وجوبا
 فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل **قوله** تقديم نوعه

اي تقديم الكل الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس التقديم
 في الخبر كذلك فان هنا وجب تقديم هذا الفرع منه لما نفع
 وهو كون المتبادر كذا كما سينتج عليه **قوله** اي اسنادا واقعا
 حمل الظرف على انه مضروب على المصدية لا مسندا لانه يلزم
 منه الفصل بين العاقل والمفعول بالاجنبي وهو قول وقد علم
 وانما قال المحم على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل في الفاعل
 الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم
 يقيم زيد فان الفرع امراضا في اعتباري ليس هو جوار في الخارج
 والموت امر على فليس لها قيام حقيقي بالفاعل لكنها اسند
 على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة المعاو **قوله** مسندا
 الى الفاعل على جهة القيام اي على طوره وطريقته **قوله** كما علم لفا
 اء فان زيد قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس البوا **قوله**
 كصاحب الفضل وتبعه الشيخ عبد الفاهر والفر البصريين
 قال الفاضل الرخو وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في
 اصطلاح الخفاء فاعل ام لا وليس خلا فامعنوا **قوله** اي ما
 ينبغي ان يكون الفاعل الاصل في اللغة ما ينبغي عليه الشئ وفي الغرض
 معناه القاعدة الكلية كما يقال الاصل في الفاعل ان يكون مفعولا
 اي القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق في الغرض ايضا على
 وما ينبغي ان يكون عليه الشئ كما يقال الاصل في الاء والمضمو

ان تغلب تاء او ما يناسبها كما في ثراث والافق لا تغلب
 كما في وجوه والشجر على هذا المعنى اذ لو حمل على المعنى الاول للزم
 من مخالفة مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة من جارية مع
 هاتم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتنازل الواجب فيكون
 صورة وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل واما ان
 يراد منه لا والى المنقلب عن الوجوب بصورة وجوب تقديم
 الفاعل على خلاف الاصل **قوله** ان لم يمنع مانع كقصد المحصر
 نحو تمامه في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو
 ترك **قوله** ان لم يمنع كان احسن لانه يوهم انه مع وجود
 المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان الاصل التقديم مطلقا
 ولهذا يقال في قولنا ما ضرب غلاما لا زيد الفاعل مقدم
 على المفعول رتبة **قوله** الفعل المستند اليه وصف الفعل بكونه
 مستندا الى الفاعل تنبيهها على ان المراد من الفعل هو المستند
 لا معناه الاصطلاحي ليتنازل الحكم لفاعل شبه الفعل لكونه
 مستندا الى الفاعل ولو قال الاصل ان يلي المستند كان اوضح
 واشمل **قوله** من غير ان يتقدم عليه فقط انتهى من معولاته
 فان تقدم معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح
 في اصاله كون الفاعل على فعله مثل زيد ضرب **قوله** لشدة
 احتياج الفعل اليه فانه عليه لوجوده فاحتياج الفعل اليه

مانع

احتياج

احتياج المفعول الى **قوله** فيما هو جازل كذا فلو لم يكن الفاعل
 كالجزم لم يسكن كما لم يسكن في ضربك مع ثوال الحركات الا
 ربع لان المفعول مفضل والفاعل جزم **قوله** وذا الذي غير جاز
 والا ولجواز لوروده في كلام الضحاء قال احسان ولو
 ان محامدا لم يخلد الدهر مطعما وقال غير كساحل دالحلم
 اثواب سود وورق نداء ذى التنا في ذوى الجبد وقات
 غيرهما جزي بنوه ابا الفيلان من كبر وحسن فعل سفاو
 قال غيرهم لما راى طال به مصعبا زعرا وكاد لو سناعد
 المقدود ينصر المغير **قوله** الذي يغني خاكها عند من حليبه وترى
 المبدأ احسن الزينة **قوله** الاليت شعري هل يلو
 من قومه زهير على ما جزم من كل جانب الى غير ذلك من الا
 بيات وغيره حصرنا مواضع الاضمار قبل الذكر في كتابنا
 الموسوم بمنتهى الخوض في مواضع احدها ان يكون الضمير مفعلا
 ونفسه بامها لا نفس الا التي نحو نعم جاك زيد ثانيا ان
 يكون مفعولا بالاول المتنازعان المعمل ثانيا ان يكون
 محذورا عند مفسر خبر نحو ان هي الاحياء تنال الدنيا ثم وضع
 هي موضع الحيوة لان الحب يدل عليها ويبيها رابعها ضمير
 الشأن والقصة نحو قولنا **قوله** هو الله احد فاذا شاخصه
 ابصار الذين كفروا خامسها ان يجز برتب ونفس التمايز

قوله

هي

فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا
 ما نحو ما ضربني الازيد اما اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او
 ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا
 كان او مفعولا نحو ما ضرب الازيد وما ضرب باحد الازيد
 في الفاعل وما ضرب الازيد وما ضرب باحد الازيد في المفعول
 وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معا عامين نحو ما ضرب احد
 احد الازيد وما بقي المستثنى غير محتمل ان ليس هناك
 غير ذلك المفعول العام شي يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا
 ليس غير ذلك الفاعل العام شي يتعلق به المفعول المستثنى كما
 كان حين ذكرنا خاصين فيكون فيما ضرب الامر الازيد
 لمضربيه المطلقه مفعولا على زيد ويختص مضربيه عمر
 بزيد وذلك غير المعنى الذي اردناه هذا مع ان استثناء
 باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند اكثر للضعف
 اذ الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهو حرف فلا يستثنى بها
 شيان لا على الوجه البديل ولا على غير ذلك نقول على البديل
 ما سمي احد بشي الامر بداهة ولا نقول في غير البديل
 ما سمي احد بشي الامر والذبحا ويجوز مطلقا عند جما
 وبعضهم مضوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين
 والمستثنى ببلين منها جاز نحو ما ضرب باحد الازيد

عمر او ذلك لان الاسمين يكونان بدليين متقابلين الا كما انها واقعا
 موقع ما ابد لانهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمبتثنى مكانك
 قلت ضرب زيد عمر ومثل هذا عند الاولين بدل ومفعول عام
 مضمين جنس الا دل لا بد لان والتقدير ما ضرب باحد احد
 الازيد ضرب عمر وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما
 الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنى لم يبدل لانهما
 نحو ما ضرب احد فبني الازيد والازيد السوط لم يحز لان
 المستثنى اذ اليسا كانا واقعين قبل الا وهي تضعف عن امتنا
 شينين الا على الوجه المذكور فان استدلال من اجازة مطلقا
 بقول تعالى وما نريد ان تبعنا الا الذين هم اراد لنا باري
 الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نريد ان تبعنا
 احدا في حالته الا اراد لنا وباري الراي اي بلا روية قوية
 فليغيرهم ان يعتد بلبانة مضوب بفعل مقدرا اي اتبعوا
 في باري الراي او بان الظن يكفيه راحة الفعل يجوز فيه
 ما لا يجوز في غير وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب
 الامر الازيد ان زيدا مقدم معني وليس بمبتثنى وان المراد
 ما ضرب زيد الامر الازيد ان زيدا مقدم معني وليس بمبتثنى
 وان المراد ما ضرب زيد الامر فاما المعنى لا ينعكس ولا يلزم
 استثناء شينين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل

ما قبل الا نينا بعد المستثنى لها الاله في مواضع خاصة ليس هذا
 منها كذا افاد العلامة **قوله** الرفع للفاعل في هذا النوع في
 اشارة الى ان المارد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس
 رفع الفاعل من خواصه فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل
 في رفع الفاعل اي حذف الجايز اشارة الى ان جواز مصدر بمعنى اسم
 الفاعل ونصبه على المصدر باعتبار موصوفه الذي هو المحدث
قوله واما قد الفعل دون الخبر والغرض من هذا رفع اعتراض
 الفاضل **قوله** حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ لفاعل لان مطا
 الجواب للسؤال اولى وما اجاب به الشرح فوجوب ظاهري وان
 شئت الجواب الحقيقي فاستمع لما قيل عليك فنقول ان قام جملة
 اسمية صورة فعلية حقيقة تقدير اقام زيدا ام قام عروام بكو
 الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل ولا يدل على الزمان
 المتجدد والمتغير فيقبل الاستفهام عند هل يقيم لا بخلاف الذي
 الثابت كزيد ونحوه فلا ضمن من معنى الاستفهام فظلم المستأ
 التطويل وجب تقديم لذلك وكان دالا على ان الفاعل
 صار الجملة اسمية لتقديم المسند اليه في الظاهر في الجواب
 ودعى المطابقة مع الحقيقة دون الصورة **قوله** متعلقون
 بضارع فان تعلفه يبنى المقد لا يلزم مبرية يزيد
 على غير القياس ان القياس مطمحات **قوله** جاءني رجل

اي زيد فانك لو قلت جاءني رجل كان فيه ايهام بدون ذكر
 مفسر اعني زيد بخلاف **قوله** وان احدهم المشركين استجارك
 فاجره **قوله** بل لا بد من الفعل نسب الى الاخفش جواز وقوع ال
 بعد ما بشرط كون الخبر محلا للمثال اذن على مذهب ليس من قبل
 ما نحن فيه **قوله** اي الفعل والفاعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم
 يثبت الا عند الكسائي كما يحكي في التنانيع **قوله** لعدم قيام ما
 يؤدي مؤداه لان نعم فريضة تدل على لفظ الجملة المحذوف فندو
 لفظ الجملة تدل على معناها فلا تنفي يؤدي مؤداه الجملة والحذف
 الواجب من شئيين الفريضة وما يؤدي مؤداه فان الفاعل
 في الآية هو الثاني وحرف الشرط هو الاول **قوله** ليكون الجواب
 مطابقا للسؤال وايضا يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة
 الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى **قوله** واقتصر على الفعل يجوز
 ان يراد بالفعالين العاملين على طريقه تغليب لاكثر على الاقل
 والا اصل على الفرع لكن ينبغي اقيما العاملان بغير المصدر اذ
 في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن
 فيه الاقتصار لانه مصدر **قوله** في اكثر من مغلين مثل ما ورد
 في الدعاء من مؤله اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت و
 وباركت ورحمت وترجمت على ابراهيم وال ابراهيم فان اعلمت
 الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين اضرب الفاعل في الافعال

التساقطة وكذا العكس **قوله** اذا تقدم عليهما والنوسطاه هذا
 رد لقول بعض الشارحين حيث جاز التنازع في صور التقديم
 عليهما اذا كان التنازع في المفعولية وفي صورة النوسط بينهما اذا
 كان التنازع ايضا في المفعولية والاول اقضى الفاعل والثاني
 المفعول والشم الرخص جوزه الصورة الاولى من هاتين الصورتين
 ونحن قد حجبنا كلامه في بعضنا ليقينا على الشرح بما حصل ان
 طلبا للعلين لذلالمفعول المتقدم على السوية ولا يرجح الاول
 بقية اذا لو كان الغريب على موجبة او مرجحة لكان في صورة ^{فوق}
 بعد ههنا مفعول للمفعول الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين ^{فان}
 وهذا الكلام بعينه جار في صورة النوسط فلا **قوله** نحو ما مضى
 واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه نوعا منفصلا اما اذا كان ^{منفصلا}
 منصوبا نحو ما مضى وما اكرمت الاياك ففيه تنازع وقد حذر
 المفعول من الاطلاع اعمالا لثاني او من الثاني مع اعمال الاول
 اذا المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب
 المحل نحو قمت وقعدت بل في فعله يجوز التنازع في المضمين
 المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم فالك المضمين على ^{ملين}
 نحو اياك ضربت واكرمت وبل قمت وقعدت ففعلها ^{المضمين} لا يرد
 مودره **قوله** لا يمكن قطعه اي رفع النزاع باعمال الاول والثاني
قوله لا نه هذا التعليل انما يجري في الضمير المتصل ^{المفرد}

تفعل

بالاكامثالا المذكور اما اذا كان ضمير منفصلا بدون الاخذ بملكيته
 عمر ضاربه ومكرمه هو واقام او قاعدت فقير جاز فينا دليل ^{بالحال}
 خاص والمندع عام والنحو جواز التنازع في مثل هذا **قوله** فقد ^{بالحال}
 يكون الفاعل جزء الشرط والجملة جزائية وما يجوز ان يكون الفاعل ^{بالحال}
 للامراض والجملة معترضة والجزء **قوله** فيختار ان كان الفاعل ^{بالحال}
 على ما في بعض النسخ **قوله** في الفاعلية واعلم ان التنازع في
 مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع في الفاعل او بتعيين ^{الفاعل}
 من ان يكون حقيقيا او حكما **قوله** في المفعولية ينبغي ان يعم
 المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع في الحال نحو جله زيد وضرت
 عمر اراكبا **قوله** وليس هذا قسمات لثلاثان قاعدة القسم في كل
 قسمه ان يكون مقيدا بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث
 انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا التنازع فيه ليس قسما
 واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم
قوله يعني يكون اه اشار لهذا التقدير الى حاله مختلفين و
 الى ذي الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير ^{الضمير}
 المستتر في قوله فقد يكون رجوعه الى تنازع الفعلين المذكورين
 عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير كما يتبادر منه
 لان الضمير لا يعمل ولورجع الى المصدر **قوله** التنازع فيه
 واحدا اي سما واحدا **قوله** على وجوه كثيرة وهي ستة عشر

بالاكامثالا المذكور اما اذا كان ضمير منفصلا بدون الاخذ بملكيته
 عمر ضاربه ومكرمه هو واقام او قاعدت فقير جاز فينا دليل

وجها صرح الشارح بأربعة منها في الأمثلة الأربعة وأشار
إلى أربعة أخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه
مرفوعا وترك ثمانية أخرى مجموع تحت اقتضا العاين إلا
وال مفعول والثاني الفاعل **قوله** الخاء البصريين ليس المراد
من البصريين أن يكون جميعهم من البصريين بل لو كان بعضهم ^{فهم} **قوله**
أخرى يعني كلمة بصريين فلا يراد أن الكسائي في كونه نكف عن
البصريين **قوله** مع تجويز أعمال الأول لا إشارة إلى أن المراد بالاختيار
هو الاختيار بطريق الترتيب لا بطريق القطع والجزم **قوله** وبذلك
أه ينبغي ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لأن قوله فإن
أعملت نشر على ترتيب ألف فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين
ومعنا آخرنا هذا المذهب في تعليقنا متاعلي شرح الباب و
استدل لنا عليه بأربع عشرة دليلا **قوله** وللمزوم التكرار أه يعني
أن في مجهول الفعل الأول عند أعمال الثاني تلك احتمالات
الأضمار والحذف والذكر فاختاروا الأضمار لجواز في الجملة
ولم يختاروا الحذف لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد
شئ مسد ولم يختاروا ذكر الفاعل لأنه يوجب تكرار اللفظ
قوله دون الحذف صرح به ليرتب عليه خلافا للكسائي **قوله**
ويظهر من الخلاف أنه أي يظهر الفرق بين الحذف والأضمار في التثنية
والجمع والثانيات وأما في المرفوع فلا فرق في موضعين وأكرم

زيد والشاء اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود **قوله** وحارز
اعترضه ذكرت لبيان قول الفراء **قوله** تشريك الراضين ^{تشريك}
الناصبين أيضا وقد نقله عنه بعض شراح الرتبة لا وأشار
إليه شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم إلا أنه مشهور عنه كما
شتهر تشريك الراضين فلذا أنكره استنادا للحلقة و
اعترض على شيخنا المحقق في حواشي المعالم **قوله** وأضمار بعد
الظاهر يعني أنه عند اقتضاءهما الفاعل أعمال الثاني
وأضمار الفاعل في الأول بعد الاسم الظاهر **قوله** كما في صورة
ثاخير الناصب يعني إذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والأول الفاعل
دوى عنه أيضا أعمال الثاني وأضمار الفاعل في الأول بعد
الاسم تشبه الصورة الأولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية
عنه أيضا ومثل الصورة الأولى أعمال الثاني وأضمار الفاعل الأول
بعد الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين **قوله** رواية المتن أه أي
الرواية التي حمل الشئ عليها عبارة المتن فلا يرد ما أورد في
بعض الحواشي من أن عبارة المتن مجمل يمكن تطبيقها على جميع
الروايات عنه **قوله** إن استغنى عنه مثل ضربت وأكرمته زيد
لا نقول ضربته وأكرمته زيد وقال المالك يجوز ذلك على قوله
قوله حسب منطلقا وحسب زيد منطلقا فان حسب
حسب تنازعا منطلقا الآخر وأعمل فيه حسب فوجب ^{أظهار}

مفعول حسبي وهو مطلقا الاول **قوله** لا يجوز حذف احد
مفعولي باب حسبي اذ كان المفعول الاخر مذكورا على ما
هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي
لان المعلوم في قولك علمت زيدنا مصادرا للمفعول الثاني
مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد وجود بعضهم حذف احد
مفعولي باب علمت عند قيام القرية لان كل واحد منهما في الظن
مضروب برأبظا هـ في المفعول كبا باعطيت وقد جاء
ذلك في القرآن والشفقة الله تعالى ولا تحسبن الذين
يخافون بما اتهم الله من فضل هو خير لهم اي خجلهم هو خير
فحذف اولها وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طال ما
قد وثق بنا اعداء اي لا تخلنا اذ لا يخلد ثانيا **قوله**
ولا يخفى انه جواب سؤال تقرير ان شرط التنازع ان يصح العمل
واحد في الواقع بعد ما وهما ليس كذلك اذ لفظ مطلقا
لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفعولا
المفعول في الثاني متنى وكذا مطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا
ثانيا حسبي للتحليل بينهما والجواب **قوله** خالف المفعول
الاول وهو غير جائز لانها مثبتة وخبر في الاصل وتطابقها في
الافراد والشيء والجمع والتذكير والمؤنث واجب **قوله**
وذلك لان لولا امتناع الشيء لا امتناع غير فيلزم كون المثبت

في سائر

في سياهما وسيان جوابا منفيًا والمنفي فيها مثبتا اذ امتناع
الشيء اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لا يمتنع
معيشة منفيًا اذ هو مثبت في سياتي لو ولو وجه ولم اطلب الى
قليل كان طلب القليل مثبتا اذ هو نفي في سياتي جوابا وهما اي
السعي لا يمتنع معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيؤدى الى اثبات
شيء نفي في كلام واحد وعن الفارسيان واو ولم اطلب الى
رجح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ تقدير لو كنت ساعيا المعيشة
دنيه كفا في قليل مع اني غير طالب له فيصير من باب التنازع
فاقتضى ولو يذاعا لالفعل الاول لا يعدل عن اعمال الفعل الثاني
مع امكانه الى الاول على ضعف وهو حذف الضمير من ولم
اطلب ولو لان اعمال الاول الى ما اغتفر حذف الضمير لكنه
محتمل غير مضمون والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه **قوله**
اي مفعول فعل او شبه فعل في هذا التفسير وعلى الشارح
حيث قال اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وكان حمل
الفعل على العامل وانه ذكر الا فوى **قوله** واما اضيف الى
المفعول اي واما اضيف هنا بعض الخافه هو علامه النحوي
قوله كل مفعول ايراد لفظ كل في التعريفات مع دلالتها على
الافراد والمفرد في مقام التعريف هو الحقيقة والملاهيية
غير ملاهيية لان الادباء والاصوليين لم يجاسوا عن ذلك

قوله وانما اضيف الى المفعول اي وانما اضيف الفاعل الى المفعول
في قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فيقال فاعل
الفعل **قوله** ملاسبه كونه اه اي ملاسبه كون الفاعل فاعلا
لفعل وذلك لان الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملاسبه والثنا
اضيف الفاعل الى المفعول **قوله** اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله
ان يغير صيغة الفعل فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقاي^{سة}
فشرط اذا كان شبه الفعل ان يغير صيغة الفعل الى اسم المفعول
قوله اي الماتخ المجبول قال الفاضل الهندي وهذا من باب
ذكر العلم واردة صفته المشهورة بخول كل فرعون موسى اي
لكل جابر عادل قاهر في نظر فان الصفه المشهورة بها فعل هو الما^{تخ}
المجبول من الثلاثي الجرد لا الماتخ المجبول مطلقا فالاولى انه مذ^{كور}
بطريق التثنية في معنى فعل ونحو **قوله** فينبأ دل مثل فعل اي
لما اولنا قوله صيغة الفعل الى فعل ويفعل بما نرى فينبأ دل ما
كان خارجا قبل التثنية ويل **قوله** من باب علمت المراد به الفعل او
شبهه المتعلق الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثاني
مسند ويدل عليه تحليله فلا يخفى في افعال الفاو ببل تيناد
مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمر وشاعرا ونحو
لذلك **قوله** بخلاف نحو اعجبت جواب سؤال تقريره ان كون
الشيء مسندا ومسندا جازوا واقع في مثل اعجبت مر بزيد فان

المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعله وبالنسبة الى
المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب
اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كان
قائما به وهذا اسناد المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام
لا يتركب من المصدر فاعله فرد الفاضل الرضى تعليل القدا^{ما}
امتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل وهو تعليل الذي
ذكره الشافعي هذا المثال مردود وما المتأخر من فاعل الواجب
نيابة عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين
معرفه نحو ظن زيد قائم لان التأكيد يشد الى انه هو الجبر في ال^{كل}
قال الفاضل رحمه الله الذي رى انه يجوز قياسا نيابة عن
معرفه كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبره الاصل بعد ما كان
مبتدئا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اياك مع اللبس تقديم التثا^{ني}
على الاول فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام
الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل
ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل
فتقول علم زيدا بواله والمفعول الثاني المفعولين انتهى والذي
اخترنا هذا الفاضل ومنهم من كون الشيء مسندا ومسندا اليه
ممنوع ومعارض يجوز ان يكون الشيء مضافا ومضافا اليه

كلام في قولك من غلام زيد **قوله** فابا النصب والشعار
اي فابا النصب بسبب جعله مسندا اليه من فاعلات الا
شعار بسبب فوات النصب لشعره بالعلية فلا يرد ما قيل
اما ذكر النصب مستندك **قوله** بخلاف ما اذا كان مع اللام
فان الشعر به بعلية وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يغير
قوله يتعين اي المفعول به واجازة الاخفش الكوفيين و
اقام غير مع وجوده ومنه فراء ابو جعفر لجزى فوما بما كانوا يكسرون
ومثلهما قول الشاعر لو ردت فقير جردك لبسبب هذا الخبر
والكلام بافانام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول
به اعني الكلام وقول الآخر اخرج لي من العدى نذير به قيت
الشعر مستطير **قوله** والا ومن باب عطيت وكذا المفعول
الا ومن باب علمت اهل من الثاني لان الاول كما لم والثاني
معلوم على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتداء مسندا اليه
وكون الخبر مسندا الى المبتداء وهذا انما يتم في القسم الاول
منه **قوله** في العامل الصوى وهو لا مبتداء فان اقتضاها
وفسرا لا مبتداء بتجريد الاسم عن العوامل لا سنادا الى شئ
والاعراض بان التجريد امر على فلا يؤثر في وجوده بان العامل
في كلام العرب اعلامات لا مؤثرات وفسر الخب ولى
الا مبتداء يجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تفديرا ^{سناد} لا

الاسناد ويكون معنى الان في المبتداء
انما هو الصفة بتركيب الاسم من العوامل

اليه

اليه ولا سنادا ^{فلس} فلم من الاعراض بان التجريد على وهذا
المذهب وهو كون لا مبتداء عامل فيهما مذهب الزنجشي
والجزمي وهو الذي رجحناه في كتابنا الموسوم بمفتاح ^{في}
ورذهب سيبويه الى ان لا مبتداء عامل في المبتداء والمبتداء
عامل في الخبر وقال الكسائي والقاضي هما يترافعان واختار
الفاضل الامتري ادى وقال بعضهم المبتداء اذا كان اسما
يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين المبتداء اذا كان
اسما يرتفع بالضمير الغايد من الخبر لا شراطهم الضمير في الخبر
الحجاسد ايضا ذهب العلامة الشيرازي الى ان لا مبتداء عامل
في المبتداء وهما عاملان في الخبر جميع هذه المذاهب ابطالناها
في كتابنا المزبور بدلائل ذكرها لوجب التظليل **قوله** اي
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام الى حقيقة
التجريد غير رارة هنا بان وجد فيها العامل اللفظي ثم وجود
العامل اللفظي غير عن عدم وجوده بالتجريد **قوله** اصلا انشا
بالي ان المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب
الكل لا رفع الايجاب الكل كما ينوهم من ظاهر الجمع اي العوا
والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل اللفظي ولا
تقدري **قوله** ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر المؤثر
لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتداء مثل حبسك

زيد فان تأثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته جحد
 المعنى باقيا على حاله بخلاف حذفك ان مثلاً من قولك ان
 زيدا قائم لقولنا لنا كيد المدلول عليه بان واشار بقوله
 وكان الى بعدك **قوله** كفى شي فانك اذا قلت افرشي عندكم
 كان معناه المنسوب الى فرش عندكم ام لا **قوله** ولا وكذا
 ان النافية في ذلك ان ضارباً لا زيد **قوله** وما ومن
 نحو ما ضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما و
 من الاستفهاميتين مفعولين لضارب ولو قال الواقعة بعد
 المفعول كان ايدياً لا نه يندرج فيه ما وقع بعد كذا غير في قول
 الشاعر غير ما سوف على من ينقض بالهم والخرن على وجه
 وانما قلنا ذلك لان فيه وجوهاً احدها ان غير مبتدأ لا
 خبر بل لما اضيف اليه مفعول يرفع عن الخبر ذلك لانه في معنى
 المفعول والوصف بعد محفوض لفظاً وهو في قوة المفعول بال
 مبتدأ فكانه قبل ما سوف على من ينقض صاحباً للهم و
 والخرن مفعول من ماضرباً الزيدان والنايب عن الفاعل
 الظرف وثانيها ان غير خبر مقدم والاصل من ينقض بالهم
 والخرن غير ما سوف عليه ثم قدمت غير ما بعد هاء ثم حذف
 من دون صفته اعني ينقض بالهم فعاد الضمير المحذوف على
 على غير المذكورين فاني بالاسم الظاهر مكانه وثالثها انه خبر

محذوف وما سوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والماء
 به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على من هذا صفته وفيه انك
 خلاف الظاهر الاول عندك في التبعين عن الوجه الاول ان
 يقال اما سوف من القسم الثاني للمبتدأ وانتقل امره الى غير
 كونه مضافاً اليه **قوله** فخير من اخر انا الدعي المشوب قال
 يا **قوله** لم يحز ثنيته لما سياتي انشاء الله تعالى من ان الفعل
 وشبهه اذا اسند الى الاسم الظاهر لا يثنى ولا يجمع **قوله** واقام
 الزيدان واعلم اني رايت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي
 او الف الاستفهام مذهباً عجيباً نقلته في كتاب الفوائد و
 هو ان الصفة في قائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتدأ هـ
 واقيم المظهر مقام مضمرة والتقدير اقاما الزيدان الزيدان
 فالزيدان الاول مبتدأ والثاني تكريره وقامان خبر محذوف
 المبتدأ اعني الزيدان الاول للدلالة الثانية عليه ثم حذف
 المضمرة الذي في قائمان وعلا منى الف واقيم المظهر الى الزيدان
 الثاني مقامه فصار قائم الزيدان وهو غير بعيد عن الصواب
 لان غاية ما فيه حذف المبتدأ مع القرينة واقامة المظهر مقام
 المضمرة هما شايعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول بان التكرار
 مبتدأ مع وجود المعرنة والقول بان الصفة مبتدأ مع وجود
 الذات والقول بان المسند مبتدأ مع وجود المسند اليه و

كلها ظاهرة البطلان وكان الحق الشريف يزيف المذهب المشهور
ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدأ بدون الخبر وإنما
الجاهل بالاضطرار **قوله** المخايرة للصفة المذكورة وجهه
المخايرة ان الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلافها فانها
رافعة لظاهر ومضمر ايضا تلك رافعة بعد النفي والاستفهام
قوله المسند الى المبتدأ فتخرج الصفة لانها هي المبتدأ لكنها مسندة
الى فاعلها السام مستد خبرها **قوله** ويجعل البايع الى قال في
الحاشية فكان النكته في تغير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه
المذكور في تعريف المبتدأ ويظهر لقوله به فائدة والا الحاجة اليه
قوله ليس المسمى كما في القسم الاول **قوله** اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ
عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب او بالاولوية فعلى
هذا يجوز ان يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه المبتدأ شاملا لقسميه فان
القسم الذي من المبتدأ يجب تقديمه على ما هو ساد مستد الخبر
اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت
الاصالة للمعنى الاولوية الغير بالغة الى حد الوجوب **قوله** لان
المبتدأ ذات اه فان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان
يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم في الجملة
الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة
المعول **قوله** فكانه قال اي الامريناه فالرجل والمرأه مبتدأ

فدخصصا

قد تخصصا بانها مردان للاحد المعالوم كونه في الدار المبهمة
في اي الغريتين وهذا التخصص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للخاطب
ايضالا لان الخبر لرجل معالوم له انه في الدار فهو مستفهم عن تعيينها
فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فان دفع ما ذكره الفاضل
الرجح من ان هذا التخصص عند المتكلم والنافع للتخصص عند
الخاطب الا انه يلزم تماذك النشأ امتناع ارجل في الدار هل
في الدار لعلم لفظه ام الخي قدل على ثبوت العلم لاحد هاهنا عند
المتكلم فالاولى ان يقول المعول لذلك وقوعها في سياقها
ستفهام وذاك لان النكرة في سياقها في تأويل المعرفة اذ
المعنى هذا الجنس في الدار ام ذالك الجنس وليس المراد
بعينه ولا بعينه **قوله** فتعينت تخصصه الغرض من هذا
التحقيق دفع اعتراض الحق الرجح وحاصل ان التخصص
هنا لان معنى العموم صفة الخصوص فكيف يحصل الخصوص
مع العموم وكيف يوصف العدد بالعموم والعموم والخصوص
وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الصدين لو اريد
بالتخصص هنا النفي الذي هو ضد العموم والشمول و
ليس كذلك بل المراد تقييد الشيوع والابهام الحاصل في التكرار
وهنا كذلك لانه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون
خبر من الخاطب لم ينفى للناس ان اشتباهه لان الاشتباه انما

يكون اذا اراد واحدا من الجماعة صريحا تعيين فيشبهه على
السامع ان ذلك واحد من هوفا التخصيص هنا يحصل بالعموم
لهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين **قوله** ثم خي من
جرادة نقله اهل السنة عن عمر بن عباس ونقله الشيعة
عن الامام جعفر بن محمد عن ابيه عليهم السلام في تعيين فدية
الجماعة اذا قتل محرم والمردان فدية حتى تموت كانت والحكم
ليس مقتضاها بقرودون **قوله** اذ يستعمل في مواضع
ولانه كان في الاصل فاعلا لا هو قدام لفادة التخصيص من
الحصر **قوله** فهو في قوة رجل موصوفاه وهذا هو الفارد
بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثاني
فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بما فانت
قد حكمت على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني
اردت الحكم على رجل محمول غير محض بعد ذكر الحكم
قوله وهذا مثل يضرب رجل فؤى اذ ركبة العجز في حادثة اي
اذا ركبة العجز في حادثة او بسبب حادثة حتى انه صار يمشي
ولست غيث بالناس ليجارونه على اموره مثل الكلب الذي
ينبح من طاروا الشدة قيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب انما
سمعوا هريز كلب في وقت لا يهزم في مثل الاسود مكان مؤه
هريز بقتشام ويخشي منه السوء **قوله** هذا هو المشهور اي

كون المتبداء معترف وتكون مخصوصة **قوله** وقال بعض المحققين
هو ابن الذهان واستحسنه الفاضل الرضوي وهو في محله
لانها واجبة الى الفعلية بمعنى انها نائية عن الفعلية والا
فالظرفية جملة **قوله** لا ننقل اسناد الفعل الى الظرف **قوله**
كاللام في نعم الرجل فانها اما لا تستغني عن الجنس كما ذهب
اليه البعض والجنس مشتمل على الخصوص وغير مجزئ اشياء اخرى
الذكر للفظ واما التعريف المعهود كما ذهب اليه الاخرون والمعهد
هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان
الجملة انشائية فلا بد من تاويله بقول في حقه نعم الرجل
فيكون الخبر مضافا الى ما اخرناه من جواز وقوع الانشاء
خبر لا يحتاج الى تاويله كما يستمع انشاء الله نعم **قوله** وضع
المظهر هذا انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير
الذي وضع الظاهر موضعه **قوله** انما كان ضمير انما حقت
الحذف بالضمير لان كون الخبر عين المتبداء لا يقبل الحذف وضع
الظاهر المضمر لكنه تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع
الحذف لا ينسأ والذهن الا الى الضمير **قوله** نحو الكراه الكرو
اثنى عشر سقا والهو في لوسق سنون صاعا والصاع اربعة
اصلا والمدا من وقوله اي الكرو منه الجار والمجرور حال
من الضمير بسببين والظرف في قوله وقوله السمن منوان منه

صفة متوان ولذا صح الابتداء به **قوله** اوجار او عجوز لا اعلم
 ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلون
 بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المصنف **قوله** اي ما ازل
 الغرض من هذا التأويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندى
 وحاصل ان المقدم هو الجملة لا الخبر الذى هو ظرف وظاهر
 العبارة ان الخبر مقدم لها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى
 التأويل والغرض من معناه ان الظرف ما قبل ومفروض حاله
 ملصقا بجملة وقال بعض الافاضل التقدير بالتأويل لان التقدير
 يؤهم ان يفيد الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذورة
 وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف بتأويل الجملة
 انتهى لا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم هو
 الفعل مع الظرف وخبر المور وسطها والدليل عليه ان
 الكلام تام المعنى بلا احتياج الى فالك الفعل المقدر وما
 اتفقوا عليه من تقدير التعلق فظنه انه رعاية لا اثر لفظي
 حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو مفعول فلا
 بد من عامل الا ان المعنى يحتاج الى تقدير كما قدمه الاكثر
 فان العرب الفصح يقول زيد في الدار وفيهم نسبة الظرف الى
 المظهر وتأويله مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه ان
 مستقل واليه يشير كلام المصنف **قوله** بتقدير الفعل وهو الانعائ

قوله انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وخبر المور وسطها والدليل عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى فالك الفعل المقدر وما اتفقوا عليه من تقدير التعلق فظنه انه رعاية لا اثر لفظي حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو مفعول فلا بد من عامل الا ان المعنى يحتاج الى تقدير كما قدمه الاكثر فان العرب الفصح يقول زيد في الدار وفيهم نسبة الظرف الى المظهر وتأويله مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه ان مستقل واليه يشير كلام المصنف قوله بتقدير الفعل وهو الانعائ

العامة الشاملة للافعال غالباً كالحصول والكون لدلالة
 الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلست الف
 على تعيينه وهذا الظرف مستند **قوله** والاصل في الخبر انما
 ليتوافق الركبان عن المستند والخبر لكونه معرفة وكون من
 نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه حوز
 في المستند ان كان متضمنا للمعنى المستفهام وانا اقول ان من
 وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها من حيث المعنى كما انشا
 اليه بقوله فان معناه هذا البولاء والم ما الى هذا **قوله**
 متساويين في التعريف وغير متساويين اشار بهذا التعميم
 الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين
 فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى متساويين
 لغوهم المساواة في التعريف **قوله** زيد المنطلق مثال كونها
 معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان اعرفيه الاعلام
 من المعنى باللام او تساويها خالف سبيل انشاء الله
 وان اعرفيه الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس
 هنا سواء قلت زيدا المنطلق او المنطلق زيد فان اسم يتعين
 الابتداء به لكونه ذاتا جامدا والصفة متعين للخبر لكونها
 صفة ومشتقة فاقول هذا ليس بسيد يدل ان الخبر يصح
 اشتقاقه وجوز في الاصح ولحقه ونحوه الاسم خبر بضم المنة

سواء كانا متساويين ام لا فان اعرفيه الاعلام من المعنى باللام او تساويها خالف سبيل انشاء الله وان اعرفيه الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيدا المنطلق او المنطلق زيد فان اسم يتعين الابتداء به لكونه ذاتا جامدا والصفة متعين للخبر لكونها صفة ومشتقة فاقول هذا ليس بسيد يدل ان الخبر يصح اشتقاقه وجوز في الاصح ولحقه ونحوه الاسم خبر بضم المنة

بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي انصف بكذا فلا
 قرينة أما اذا وجدت القرينة العينة للمراد فلم يجب التقديم
 مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا انفصل تشبيه الثاني بالاول
 لانه تليد فيشبه بالاسناد كما هو المنعادت ومثل قول
 الشاعر بنونا بنوا بنانا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال ابا
قوله في اصل التخصيص المحذور لكون النكرة مبتدأ فان تخصيص
 غلام بواسطة وتخصيص خبره بالواسطة فانه اسم التفضيل
 وهو مشابه المعارف مشابهة تامه حتى الحذف بعضهم بها من جهة
 ان اللام لا تدخل عليه كالمعارف **قوله** افضل منك افضل
 من فان اول مبتدأ والثاني خبر وهما متساويان في رتبة
 التخصيص لان كلا منهما افضل التفضيل مع من وهذا التخصيص
 بالمعول كما ذكر بعضهم في قوله عليه السلام امر معروف صدقة ونهى
 عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعول عنه الظرف لكونها
 اى هذه النكرة في معنى المضافة فكانه قال امر معروف ونهى
 منكر وقس عليه ما نحن فيه **قوله** فعلا له اى فعلا مسندا الى
 المبتدأ فان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه الحقيقي فيكون
 فعلا فالمراد من كون الخبر فعلا لانه جملة فعلية فاعل الضمير
 الراجع الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا
 لانه جملة كذا قال بعض الافاضل والظن ان المراد بالفعل اللغوي

الذي

الذي هو الحدث فلا يركن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا
 يرد اقام زيد فان الخبر فعل المبتدأ ولم يجب فيه التقديم **قوله**
 كالتاء في خبر هند فافها حرف ولكن تدل على تأنيث الفا
قوله الذي ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما قيل ان الخبر في
 اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا لا كثرة مقدما بجملة
 فكيف قال انه خبر مفعول وحامل الجواب ان المراد بالمفعول ما
 ليس بجملة صورة واين مفعول صورة اذ الضمير المستكن امر
 اعتباري **قوله** كما لا يستغنى عن بعضهم لا يتضمن الخبر من حيث
 التقديم الا الاستغناء ويرد عليه ما قام زيد فانه يجب
 لتضمنه التقى **قوله** من حيث انه مبتدأ انما قيد بالحيثية لا
 تقديم الخبر داخل في ذات المبتدأ اعني كونه اسما محبسا
 عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه
 هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود
 فالتقديم صحيح للوصف لا للذات فتدبر **قوله** التابع له اه
 وانما امتنع تقديمه لان خبره ولو قدم عليه للزم تقديم
 الشيء على نفسه **قوله** على الله عبد متوكل فان عبد مبتدأ
 ومتوكل خبر وعلى الله متعلق الخبر في المبتدأ ضمير راجع اليه
 مع كون المبتدأ مقدما على الخبر لكن المتعلق هنا ليس تابعا
 له تبعية يمنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزءا للخبـ

عل

قوله لان الخبر هو قول على المرغ هذا هو الذي اخبرناه كما سلف
قال الشم الرضه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المتعدد لان الجار و
المجرور متعلقان به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس
متعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل ومما
اخبرناك الشم اولى انه على هذا الامرين بين المثالين مثال **قوله** الو
مع اسمها وخبرها اه لما لم يكن خبرا مبتدأ خبران اصطلاحا
اشارة الى المسامحة في عبارة الم والمادة خبر عما يتركب عن ان
من غير تعدد الخبر عنه قيل به فيجعلها التقليل قد نانا تعدد الخبر
مع تعدد الخبر عنه كثير **قوله** فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقم
اثبات الكيفية الوسطية بين الحلاوة والحوضة لا اثبات انها
قوله ونظر بعض الخاء هو الفاضل الرضه **قوله** فالافتقار عليه
المص على الايمان مثال المتعدد من غير عطف لذل الذي لان
التعدد بالعطف لا حفاء به **قوله** وهو سببية الاول اه اي معنى
الشرط هو المتعلق بين الشئيين بان يكون الاقل سببا لتحقيق
الثاني او الحكم بتحقيق الثاني فالاول يجوز ان كانت الشمس طالعة
فالنهاري موجود والثاني يجوز ان كان النهار موجودا فالشمس
طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان النعمة
ما حصل بكم من نعمة فمنى صادرة من الله مع ان النعمة التي
حصلت بالخاطبين ليست بسبب صدقة النعمة من الله تعالى

قوله

لذلك اولى جعلنا المتعدد في عبارة المطامع من ان يكون بعاطف ام لا
فلا افتقار المصاح

بل الامر

قوله

بل الامر على العكس فان صدور ما من الله سبب لا يصح لها
والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم به والاخبار عن اى وما
حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى و
لا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها
صادرة من الله تعالى والفاضل الرضه فستر مغطى الشرط بلزوم
الثاني للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسير
في كمال المجازاة فلذا عدل عند الشم **قوله** نظرا الى محو تضمن المبتدأ
معنى الشرط وانما لم يحجب دخول الفاء لانه لما كان دخيلا في هذا
المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبر **قوله** واما اذا قصد
اه اى اذا قصد الدلالة على سببية الاول للثاني في العبارات
اللفظية كان يقال في الذي ياتين في درهم الذي ياتين
ان اتان في درهم فيجب دخول الفاء لكان حرفا الشرط في
اللفظ **قوله** واما اذا لم يقصد اه اى اذا لم يقصد الدلالة على ذلك
المعنى لافى اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى يجوز الامتناع
وان كان موافقا في اللفظ للمبتدأ المنضم له الا انه لم يقصد ذلك
المعنى فيجب عدم دخول الفاء **قوله** وفي حكم الاسم الموصول
اه لانها في حكم لفظ واحد وكذلك الحال في المضاف والمضاف اليه
والشرط والخبر من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا يكون
الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء **قوله** باب

كان وباب علمت ان لم يخرج الكلام من الخبر الى الاشتقاق
الا ان العلم والكون يتنايان الشرط حيثما يتنايان على تحقق
ورفع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق يتنايان
قوله ووجه ذلك التخصيص اي وجه تخصيص ليت ولعل يتنايان
الاتفاق لم يفهم ان في بقية الحروف المشبهة خلافا **قوله** في المنع عن
دخول الفا ومحتجان بان صدارة الشرط قد بطلت بدخولها
فكان تضمن المتبدا ضعيفا **قوله** لا هذا لا يخرج الكلام اه اقول
هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تخص فيما ذكر الا ترى
ان علمت وكان ينبغي ان من دخول مع انهما لا يخرجان الكلام
كما قال بل العلة في المنع ما سمعت منا **قوله** فلن يقبل انهم
اجاب سيبويه عن مثل هذه الآية بان الفا ليست مجزائية بل
هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في
بعض الايات **قوله** وقد يجي حذفه قال بعضهم لا يجي حذفه
اصلا لانه ركن اصلي في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد ونظائر
محذوف على حذف الخبر هو كلام واه فان حذف الفاعل وجب
مسلم الثبوت **قوله** ليعلم انه كان في الاصل اه حاصله ان اهل الحمد
مثلا كان مجردا صفة لما قبله فغير اعراضه قصد للبا لغيره في
المدح ذلك لان في غير ما لو في زيادة ايقاظ السامع
الاصفاء اليه لان الكلام الذي به المدح صار جملتان

بعد ما كان

بعد ما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما ازداد مداه
ولو ذكر هذا المتبدا لئولهم ان الكلام جملتان في الحال والاصل
وتس عليه قطعه للذم والرحم ونحوهما **قوله** تقدير هو زيد
افنا حذفت للعلم به وسأذكر مسأله وسياتي في الكلام فيه **قوله**
لان مقص المستهل اه اي مقص المستهل تعيين ذلك الشيخ
بالاشارة وان لم يحكم عليه بانه هلال لينظم الناظر من وليس المقص
ان الهلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا سبني على قاعدة
ذكرها ارباب العربية هو ان المعلوم المعروف هو هذا وتحقيق
هذا عند المخاطب هو الذي يقع متبدا والمجهول عند
يقع خبر اتحاد اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرف انه
احوه ام لا نقول له زيدا حوك وبالعكس نقول له حوك
زيد اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في المثال ان العرف
عند المخاطب انما هو شي مشا الى بلفظ هذا غير معروف بانه
هلال فنقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال لا غير
قوله لينوجه اه علة للتعيين والحكم اي تعيين ذلك
المرجع والحكم عليه بالهلال لئلا لينوجه اليه الناظر لانهم لا يعرفون
انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا مكانه قال الهلال
المعروف لكم هو هذا المشا اليه فلا يلتفت اليه السامعون
لانهم معروفون عندهم **قوله** على عادة المستهلين فان عادتهم

ذكر القسم في امثال هذا الصلحهم الناظرين **قوله** لنلا ينوهم
 ان اخر الملال ساكن لاجل الوقف فح لا يتعين ان يكون **قوله**
 بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابرار **قوله** مذهب
 انما قيد به لان فيه مذهب احدهما ان اذا ظن مكان جنبا
 عن السبع وثانيها ان يكون طرف زمان جريا بعد تقيد
 المضاف اي في وقت خروجه حصول السبع وانما قد المضاف
 لان المضافين الزمان لا يقع خبر عن الحجة وثالثها انما ظن
 مضاف الى ما لعله وعامل محذوف اي مفاجات وقت
 خروج السبع وفي كل منها تكلف فلذا قال على الاصح **قوله** فاذا
 السبع واقف قلد اكثر الشارحين الجرماء وهو موجود و
 حاصل المستدلين بان اذا المفاجاة ظن وهو يدل على الفعل
 العام كالجو لوجود والحصول وسفوا تقيد الخبر الخاص كقائم وق
 لانه لا يجوز الاقرنية ولا قرنية ههنا اذ الظرف لا دلالة على
 الفعل الخاص وظن ان ما قلده في محله والقرنية على تقديره
 لفظ خرجت فاذا مفاجات السبع بعد الخروج يناسبه الخبر
 الخاص **قوله** غير سادة مسددة كان الحذنة واجبا لاجل ان
 الحذنة الواجب ما كان معه قرنية مع شيء يسد سد كما
 سياتي **قوله** يزدى الا ذراء النهاون بالشيء والاحتقار له اي
 ولولم يكن الشعر يحفر مرتبة العلماء لكننا شعر لبيد وهو مشا

قوله سادة مسددة

مشهور

مشهور **قوله** اي لولا وجد زيد وذلك لمشاهدة لولا جرت
 الشرط ولا اختصاص لولا التخصيصية بالفعل فيجعل لولا الامتناع
 عليها **قوله** لولا هي الرافعة لافها حرف تختص بالاسم فيجعل فيه
 كسائر الحروف **قوله** او كليهما لم يذكر له الشئ مثلا ومثالا قولهم
 تضاربنا قائمين على صيغة المصدر **قوله** اذا كان زيد مفعولا
 لنلا يلزم تكرار المثل **قوله** ضرب زيد قائما يحتمل ان يكون المضاف
 هنا من الفاعل او المفعول **قوله** والمصدر منسوب الى صاحب
 الحال وقوله او قائمين مثال لكون الحال عنها **قوله** وفيه تكلفات
 كثيرة احد ما حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير
 هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهره كان الناقصة الى معنى
 كان النامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى
 الناقصة وثالثها قيام الحال مقام الظرف والذي حصل من على
 تقديره اذا كان المشرق عليه هذه التكلفات اشراط اتحاد العا
 في الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون ضرب قائما لما ينبغي ولا
 يجوز ان يكون حاصل المقلد لاختلاف العامل مع لان العا
 في الحال حاصل وفي صاحبها ضرب وهو اليا او زيد والحق
 انه يجوز لاختلاف العاملين على ما ذهب اليه لا لكي **قوله** ملا
 قائما اي ان ضرب زيد لا يسر زيد بوقوعه عليه **قوله** ملا
 قائما ومعنى ملا سبة في كونه مادرا منه **قوله** اولي خبر ان في قوله

ان تقدير قول مستريحين من تلك التكلفات لانها مثبتة
على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضا خال عنه **قوله** من غير
مسند مسند فلا يكون الحذف واجبا بل جائز المفترضة الدالة
عليه مع انه داخل فيها وجب حذفه عندهم **قوله** وتقييد المبتدأ
المقصود عموم بدليل الاستعمال تحقيق هذا المقام ان المصادر
اذا اضيفت يكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربه زيدا
قائما اخبار عن جميع الخبرات في حال القيام فيلزم منه انه
لم يضر في غير حال القيام وانه لو ضرب مرق في غير حال القيام كان
مناقضا لقوله ضربه زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدأ على
تقدير تقدير الكوفيين فيبانه ان قائما لما كان متعلقا بقوله
ضربه كان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه
حاصل ولا يلزم منه انه لم يضر في غير حال القيام ليكون مقبلا
لقوله ضربه زيدا قائما وهذا يعرف بالوجوب لا بالبرهان **قوله**
اي ضربه زيدا قائما اي ما ضربه اياه الا هذا الصواب المقيد
وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معمول غير معهود لانه
في قوة ان الموصولة مع الفعل لا يجوز حذف الموصولة مع بعض
صلته لان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر لا
قرينة **قوله** وذهب بعضهم وهو ابن درسنويه ولو كان ما
ذهب اليه صحيحا لزم الكلام بضره او بضره زيدا غير ذكر الحال

قوله وعطف عليه شئ بالواو والضمير ما راجع الى المبتدأ و
هو الذي ضم الفاضل المحسن من ظاهرا لعبارة وعندى
راجع الى الخبر لما استعرت بعد هذا **قوله** اي كل رجل مقرون
مع صيغته اعلم ان البصريين قدروا الخبر مثنى بعد المعطوف اي
مقترنان لزمهم ان المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ
فيحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف فتح خبرا مبتدئا
فلا سيما المبتدأ الثاني وهو قوله وضيغته مسند اذا المبتدأ
لا يكون مسادا مسدا الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا
كما اعترفوا فيه البعض والشم الفاضل قد لا الخبر مرفوعا وعطف
وضيغته على ضمير فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج الى خبر و
زعم الكوفيين ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر عما
منهم ان الخبر هو قوله وضيغته لان الواو بمعنى مع لا يخرجها
عن العطف الا صلي وبقاء العطف الا صلي يمنع جعل خبر لان
الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع
ضيغته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كان
فلا يحتاج الى تقدير الخبر الضيغته في اللغة العقار التي
هي الارض والتخل والمشاع وههنا كناية عن الصنع اذا
عرفت هذا فاعلم ان الحذف في مثله اقله لا واجب بدليل
اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام ربنا الفضاض حيث

في قوله اي كل رجل مقرون مع صيغته اعلم ان البصريين قدروا الخبر مثنى بعد المعطوف اي مقترنان لزمهم ان المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ فيحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف فتح خبرا مبتدئا فلا سيما المبتدأ الثاني وهو قوله وضيغته مسند اذا المبتدأ لا يكون مسادا مسدا الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترفوا فيه البعض والشم الفاضل قد لا الخبر مرفوعا وعطف وضيغته على ضمير فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج الى خبر و زعم الكوفيين ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر عما منهم ان الخبر هو قوله وضيغته لان الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الا صلي وبقاء العطف الا صلي يمنع جعل خبر لان الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيغته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كان فلا يحتاج الى تقدير الخبر الضيغته في اللغة العقار التي هي الارض والتخل والمشاع وههنا كناية عن الصنع اذا عرفت هذا فاعلم ان الحذف في مثله اقله لا واجب بدليل اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام ربنا الفضاض حيث

قال وانتم والساعة في قرن **قوله** واقيم المعطوف على الخبر
والمتعلق اي على المبتدأ واجاب عن الاعتراض السابق بان
المعطوف وان كان من تمة المبتدأ لكنه يدكر بعد الخبر
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلم
تكون **قوله** يكون مقسما به يعني معينا لذلك بحيث يتقبل
من سماعه الى كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبر
كقولك امانة الله لا فعلن كذا **قوله** اي لعرك وبقاؤك انا
بالعطف الى اتحاد الغنة **قوله** اي ما اقسامه اشارة الى ان
الحمل مجاز فان العر ليس بمقسم بل مقسم فان القسم معنى مطلق
فلا يصح الحمل حقيقة **قوله** ولا يستعمل مع اللام اه اعلم ان
استعماله في القسم على وجهين ^{الاول} تغير اللام فان لم تات باللام
نصبته مضيا لمصدر وقلت عرك لا فعلن كذا ومعنى عرك
احلف ببقائك واذا دخلت عليه اللام رفعت بالابتداء
واللام فيه لا ابتداء وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب
بعضهم **قوله** اي من المفعولات اشارة الى ان قوله خبر ان
واخوانا محذوف والخبر ذالك بقرينة ما سبق فقوله هو
المبتدأ ابتداء كلام وقول الفاضل المحسن فيه على ان ذكر خبر
ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المفعولات بعيد
قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان

الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجودها هو اقوى منه
قوله بعد دخول احد زاد لفظ احد ليصدق التعريف
على كل من انزاد العر **قوله** لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل
واما معنى فلا يجزأ معانيها الى معانيها فان مثالا تقيدا لتأكيد
وهو حاصل في المبتدأ والخبر على كل تقدير لا يقتض التعريف
بمثل يقوم بان يقا لانه مسند الى شئ اخر وهو ابو بعد دخوله
ان ينبغي ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لا نقول
ان كلاما من معنى الدخول وهو الثاني لفظا ومعنى مفقود في
يقوم وحده وحاصل في المجموع فان الرفع المحلى للجملة وكذا لتأكيد
فيكون هي الخبر لا الفعل وحده **قوله** ولا يحتاج الى ان يجاباه
تفرض بالفاضل الهند **قوله** ويلزم منه عطف على قوله ونجا
وحاصله ان يلزم على هذا الجليل يكون قول المصدر بعد دخول
هذا الخبر مستند لانه اذا حمل الاستناد على الاستناد الى اسما
ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها يلزم المحذوف **قوله** فيحتاج
الى تأويل الجملة اه والاصل عدم التأويل **قوله** ولا يلزم من تأويل
اه هذا الكلام تفرض بحمل الامة الفصح حيث قال وقد يخالف
خبرها خبر المبتدأ في حين ما ذكره المصنف وقال ان خبرها
لا يكون مفعلا متصفا ما له صدر الكلام اشئ فحصل كلام هذا
الفاضل اعراض على المصنف بان ينبغي ان يقول الامة تفديته ولا في

استقفا ما وحاصل الجواب ان المار بحكم خبر المتبادر اذا صح
 كونه خبرا لها وهما لا يصح اما لان التحقيق ينافي الاستفهام
 واما لان يفوت صلبة **قوله** اي ليس امره الغرض من هذا التقيد
 تحصيل المستثنى منه المفهوم من محوى الكلام **قوله** ان من البياض
 لسوا وان من الشعر لحكمة هذان الكلمتان من مفرعات كلام الرسول
 صم والده ومعه الفقه الاملا ان بعض البياض الصادرة من بعض
 الناس تؤثر في القلوب تاثيرا بغير ترتيب كذا حتى يبين معناه
 الزاهدين بلوغ في التأثير من الكتب السنية التي يبينها بعض الفقهاء
 ومعه الفقه الثاني ان بعض الشعر كذا اي كلام حن على الحج ثا
 الشرع كالذي يوافق المنسوب الى امير المؤمنين عليهم **السلام** وذلك
 لتوسعهم في الظهور وانه لان كل محدث لا بد ان يكون في
 زمان او مكان وضار الظاهر مع الشئ كالقريب الجرم للشخص ^{خل}
 حيث لا يدخل غيرا من الاجنب والحار والمجرور اجري مجرى المناسب
 اذ كل ظر من جوار ومجرور في التقيد **قوله** اي لتقي صفته وان كان
 صفة يلزم من نفيها نفي الخبث بخلافه لوجوده فالسمية
 مطرية فتأمل وتسمى ايضا لا التبرع لها تفرق من الصفقة **قوله**
 ما عرفت من الورد لا يرا ثا انا لفظا او معنى **قوله** فلا يرد
 وجه الورد ان يقال يلزم على ظاهر التعريف ان يكون ^{تضمير}
 اي الفعل وحده خبرا وليس كذلك بل مجموع الخبر خبرا لها والجواب

بعد ما عرفت **قوله** لا احتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان يكون
 ظاهرا فيما يمثل **قوله** على ما هو الظاهر وانما قال ذلك مجازا او ترفع
 صفة جملا على المحل المشاهدة لان في افادة المبالغة فان كالمبالغة
 النفي وان لمبالغة الاثبات وهو الوجه في عملها فتك ان صفة
 اسم ان يجوز دفعها على المحل فكذا ما مشاهدتها الا انه خالف ^{نظم}
 بل منع قوم **قوله** لا تقيد بالظرف لان الظرف انما يعبأ عن كلام
 خادع للعادة تحمل السامع على التحمل ونحوه وهذا التقيد
 يكون في الدار **قوله** ونحوه كالحال فانه في محض الظرف **قوله** لذلك
 النفي عليه لان النفي يقتضي نفيا ولما لم يكن هناك فيه خصوص حل
 على امر شامل **قوله** اي لا اله من جود الا الله قال بعض الفاضل
 ان قد الخبر هو جود لم يلزم منه النفي وجود ما سوى الله تعالى
 من الاله لا نفى امكان وجوده وان قد من ممكن لم يلزم منه الاثبات
 وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفى امكان
 الوجود منها سوى الله تعالى من الاله واثبات الوجود له تعالى
 وعلى الاول يلزم نفى امكان من غير وعلى الثاني لم يلزم اثبات
 الوجود له تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره المحقق في
 وهو ان المرفوع بعد الاخير لا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة
 الله تعالى ثم قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني
 لارادة المحقق تخصيص على نحو النطقون زيد ثم اريد التصريح

بأشياء الألوهية له تعالى وفيها غما سواء تقدم حرف النفي
 ووسط حرف الاستثناء فإنيها ان يجوز تقدير موجود به
 تختم مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان ان لو كان
 الالهة الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا
 واجب الوجود فلا يدخل شريكه في حيز الامكان ^{تقدير} واجب الوجود
 ممكن والتقريب قريب مما رجا مسها ما قلنا بعضهم ^{مفول} وهو
 لا الوجود اذ لا وابد وظنه انه راعى التشبيه هو كما ترى ^{رسمها}
 جعل لا معنى غير فيكون هي الخبر فيفيد نفي كل غيره سوى من
 معبود الحق او غير ذهاب اليه لبعض المعاصرين وفيه حمل الاعلى
 معنى استعجالها فيه نادر ما رعاها ان هذه الكلمة الشفيرة شئت
 للرد على الكفر الذي اتخذوا ملاصدا للالهة معبودة من دون الله
 تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم ^{المحققين} تأنيها ما نال بعض
 وهو ان كل الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي كان
 التقدير لا يخرج عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يستقيم وانما قلنا
 الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه
 والوجه الثاني عندي هو الارجح قوله ينكون مع فولهم اه فيكون
 ح لا من الاسماء الافعال وزيف المص بان اسم الفعل لم يكن على
 مثل هذا الصيغة قوله على الصيغة على الحل لان ليس لنفي الحال
 فان نفت غير بنقرية كقول الشاعر مما مثل منهم ولا كان مثله

وليس

قوله

وليس يكون الدهر مادام يدل على مورد السماع وهو النكر قوله
 من صلاه كتب في الحاشية الصلوات الاعراض والبراح الزلل
 والضيق في نواها للحرى من اعرض عن نيران الحرب فلا ذل
 لعنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الخبر فيه رد على الفاضل
 الرضا حيث قال انه لنفي الخبر منع وجوب تكرار الرفع بعد
 لان التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معولها قوله اعلم
 ان المراتب ذكر هذا القافية في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها
قوله فلا ينتقص بالنوابع كالبدل مثلا كاحول في ما زيد
 قائما يصدر عن عليه انه مستند اليه بالتبعية قوله لكثرها اذ
 كثرة الشئ المفصلا لبيان استدلال الاهتمام به والاهتمام يقتضي
 التقديم قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة
كون الاسم مفعولا فلا ينتقص جدا المضروب في فولك مرت
عسيلات قوله او حكما كما في الملحقات بالفاعيل من الحال
والقيز غير هما قوله اي من المضروب المذكور في ضمن المضروب
موافقا لغير هو في قوله ما اشتمل قوله او ما اشتمل ويج بق
المرجع قوله لصح الاطلاق هذا الصيغة هذا الصحة انما هي بالنظر
الى اللفظ واما بالنظر الى المطابق ينصح الاطلاق على كل من الحسن
 فان مفهومها اصطلاحا ما قرن بفعل الفاعل ولم يستند اليه
 نال الفعل وتعلق به تعلقا محضوما قوله اسم ما فعل كله ما

المضروب

المضروب

عبارة عن الحدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا
قوله بحيث يصح اسناده اما المراد بصحة اسناده بحسب انسابه
الى فاعله كما تقول ضرب زيد وصوت زيد ونحوها **قوله** لا ان
يكون مؤثرانية كما ذهب اليه بعض الشارحين نظر الى ظم
اللفظ فتخرج الامثلة الائمة **قوله** وانما زيد لفظ الاسم لما كان
تعريفات ساير المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان
الاصل ولا سلب ترك لفظ الاسم فخرج عن ذلك بقول زيد لفظ الا
سم وحاصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث و
هو معنى المفعول المطلق من انساب اللفظ فهو اسم ذلك المفعول
ويدخل فيه المصدر اي في قوله اسم ما فعل **قوله** وانما هي المصدر
مصدر لان من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذ
منه على مذهب الصير او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكونية
قوله او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يعنى ان الفعل المذكور يشمل
الملفوظ والمقدّر والاسم لان المراد اسم من الفعل وشبهه كما هو
الشائع فان دفع اعتراض الفاضل الهندى يخرج مثل ضار
ضرا **قوله** بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه ان قيل يلزم خروج
المفعول المطلق النوعي والعددي عن تعريفه لانها لا بد ان على
امر زائد على معنى الفعل فكيف يمكن الفعل مشتملا عليه اشتمال
الكل على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث

التي دل عليها اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدود كذا
من عوارض ذلك المفعول واصنافه **قوله** وكذا خرج به مثل كره
كراهية فانه مفعول به مع صدر التعريف عليه وحاصل الجواب
ان لقولهم كراهية اعتبار بين احدهما بحيث كونهما قامت بالاع
واشتمل معنى الفعل عليها من مفعول مطلق داخل في الحدث
وثانيهما كونهما بحيث وقع عليهما فعل الكراهية كما في قوله كرهت
قيامى فالفعل ليس مشتملا عليها من هذا الاعتبار خارجة عن
التعريف بقوله معناه **قوله** انما يثبت ما تافان مصدر يثبت شيئا
وقيل يثبت شيئا **قوله** ومصدر يثبت جواب عما يقال ان خبر ليس
بمصدر وقد جعله المص مثالا فاجاب بان مصدره محجوب
اكتسبها من حيث اما من الموصوف المقتل اعني قد ما او من
اليه اعني مقدم **قوله** اي سماعيا اشار الى ان سماعيا صفة
الذي هو معنى لا جيبفاء النسبة محدودة **قوله** يعلم له ضابطه
اشار الى تعريف الحدث القياس **قوله** اريد اثباته قال الفاضل المحن
لا حاجة الى التثبت على ما اريد اثباته **قوله** لا يجب حذف الما
ستخرج من علة وجوب الحدث **قوله** لا يكون منه اي من
المطلق **قوله** او وقع اه او هنا منع الخلود ونحو الجمع بليل
قوله ما انت الا سيل سيل **قوله** دكا دكا فانه وان كان مكررا
الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ **قوله** وانما

جمع اه يعني لم يفصل الضابط الثانية عن الاولى بقوله منها
 لا شتر اكتمال في بعض القيود **قوله** والى ما يشبهه به فعل فان سير
 ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل يشبه به اي ما استألا
 سير مثل سير البريد والبريد البغلة المرتبطة في الرباط مع
 دم بريد ثم سقى الرسول المحول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا
 وكان من وعادة الملوك انهم يبنون الرباط ويقعون البغال فيها
 ويقطعون اذ فاجها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات
 والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل في
 الضابطين لوجود القرينة والساد مسددا والخبر في
 الضابط الاول مني ما المشاهدة ليس فيها يقضي خبر ولا يصلح خبرا
 الا فاعل هذا المصدر واما الساد مسددا لمجدد فهو المصدر
 الاول والذخا اعتماد في تعليل وجوب الحذف ما عول عليه
 الفاضل الاسترا بادي وهو ان وجوب الحذف من حيث ان
 المقص من مثل هذا المحصر والتكرير وصف شئ بلام حصول الفعل
 منه ولزوم وضع الفعل على الحدث والمتجدد لما كان المراد به
 التخصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه امنا
 فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كما
 الفعل المشاهدة فصار العامل لازم الحذف فاذا تحققت وجوب
 الحذف ظهر ان عدم وجوبه في تلك الامثلة التي احتراز عنها

قوله اي اما تفتنون مناه وانما وجب الحذف في هذا الصوت
 لان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدا تطلب منه
 فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد واغراض بالفاظ مصادر
 مضمومة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك
 الاغراض تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنه الجملة المتقدمة
 فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام ما تضمن تلك الاغراض اي الافعال
 الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استعمل ذكر
 افعالها قبلها فالترم تيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة
 احضر هو انه انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسددا
 لما سبقتها من جهة تفصيل لا اثر مضمونها **قوله** صوت حسن
 مرغوب اما على انه بدل من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه
 ظن ان هذا وامثاله خارجة بقاء المفعول المطلق فلا حاجة الى
 الاحتراز منها في هذا المقام **قوله** لان الزهد ليس من افعال
 الجوارح فيه تعريف بالفاضل الزهد حيث قال ينبغي ان يضم الي
 التعريف شرطا اخر لا يخرج مثله علم علم الفقهاء وله زهد ^{هذه}
 العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير حاصل الجواب ان مثل هذا
 خارج بقوله علما على تفسيره فان الزهد والعلم وامثالهما ليست
 من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات النفسانية
قوله بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لقيام

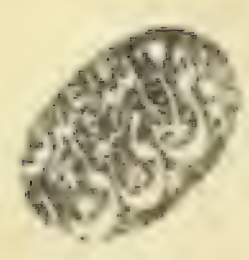
الجملة المتقدمة المتضمنة لتلك الاوصاف مقامه وكون الناصب
هو الفعل المقدر هو المشهور وظن كلامه ميبوياً ان المصدر مضمون
بقوله لصوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل
منى بمعنى صوت لا فاعل على المصدر الحادث وعلى ما قام ذلك
المصدر وقد اتزان بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث
اي الحال الماضية وهو لفظ مرت في صلتها فاجمع كالفعل
والفاعل وقال الخم لانه ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل
في المصداق المصوب بالامر الذي معناه في الجملة المتقدمة لان الغنى
فاذا لم يصوت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولاً
مطلقاً منى كما تقول عجب من ضربك ضرباً لا يبرأى من ان ضربت ضرب
الامر فيه نظر **قوله** مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون المعنى
سابقاً بقوله مصدرها المنسوب الى الفاعل هو مضمون الجملة
الفعلية وهما المراد به مضمون الجملة الاسمية فلا تعارض وانما
وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه عنده حيث انما
متحدى المضمون **قوله** لا نأمن انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام
في قوله لنفسه صلة للتأكيد لا للتعليل كما ستسمع **قوله** لا امرأياً
ولو بالاعتبار ان اعترافنا يؤكد نفسه ذاء ولا يؤكد غيره
ولو كان ذلك المغايرة مغايرة بالاعتبار ان ليس يوجد هنا
امر يغير لا ذاء ولا اعتباراً حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير لا

اعتباري كما يظهر للنفذ المسئلة الآتية فان فيها امر يغير الفعل
المطلوب بالاعتبار مضمون مؤكداً لغير **قوله** فحقاً مصدر وقع مضمون
جملة اه اعلم ان كلام المص وتفسيره اشارة الى تحقيق المقدم من
المشهور وهو ان الخبر يحتمل الصدق والكذب شكاً في الاحتمال
من زيد قائم وبعض المحققين كالمص ونجيم لا يعمدوا الى الجملة الخبرية
في الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرهما من حيث مدلول
اللفظ فالاول قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان
الكذب مدلول اللفظ الخبر كما لصدق بل المعنى ان يحتمل الكذب من
حيث العقل اي لا يمتنع عقلاً ان لا يكون مدلول اللفظ ثباتاً
جعل المص حقاً مضمون الجملة الا انها تحتمل غير صريح في اختيار
هذا التحقيق **قوله** لاها لا يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
وجه ذكر ان احتمال الجملة لهما كغيرهما انما هو في مقام التأكيد
والرد على السامع لاننا لو أكد بحقاً اننا نؤمن بالخاطبة ثبوت
نقيض الجملة السابقة في نفس الامر غلب في ذهنه كذب مدلولها
مضاد مدلولها ونقيضه محتمل من عنده من غير ترجيح **قوله** تأكيد
لغير هذا اصطلاح المتأخرين وسيبويه يسي التأكيد لنفسه
التأكيد الخاص بالموكد لغير التأكيد العام **قوله** لانه من حيث
هو مضمون عليه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان
المصدر المؤكد لغيره يؤكد لنفسه الحقيقة والافليس مؤكداً لان

والباطل

التوكيد تقرير الامر الثابت بان يكرر واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف
 يقوى واذا كان ثابتا فكرر انما يؤكد نفسه فكيف قال المص
 وغير توكيد لغوي وتوضيح ما ذكره الشافعي يؤكد نفسه حقيقة
 ويؤكد ما يغايير اعتبارا واذالك لانه اي من هذا النوع من المفعول
 من حيث انه مضمون عليه بالفظ الحقيقة وبمعناها عنه يؤكد نفسه
 لانه يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غير وهو زيد
 قائم من حيث ان الحقيقة احد احتمالاتها عند السماع فالموكدا سم
 مفعول هو الجمل الموصوف باحتمال غير الحق والموكدا بالكسر والحقيقة
 المنصوصة الغير المحتملة الشيء **قوله** وعيقل ان يكون المراد هذا الاحتمال
 ذكر الم حاصله ان اللام ليست صفة التاكيد حتى يحتاج الى التكافؤ
 المذكور بل للتعليل فالمعنى ان حقا توكيد اجل يندفع الغرض هو
 الاحتمال الاخر عن الباطل وردة الفاصل الرض بغير مقابل
 بينه وبين ما سبق فاجاب الشافعي بما سبق عليه وعلى وجوب
 حذف الفعل ما سبق في نظيره **قوله** حتى يحسن تعليل القول ينبغي ان
 يكون المراد بالموكد بالفتح غير مذكور بينهما على هذا الاحتمال فاما
 في هذا المقام فانه من مزال الاقدام **قوله** وفي جعل المثال اه لانه مثل
 ليس وهو مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكن
 تكلف اذا الشايع تقيم التعريف به ون المثال **قوله** فحذف الفعل
 وانما حذف انما ثنية المصدر تقوم مقامه او ليفرغ الجيب
 لان

بالمر



بالشئ من التلبية فيفرغ لاسماع المأمور به حتى **قوله** تعلل
 به انا نفيا او اثباتا **قوله** ولا يقولون في مرتبة بزيده وانما
 مع اخرج مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق في
 اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلالة في المطلق
قوله والمفعول المطلق اه اي يخرج المفعول المطلق اقول خرج
 من قوله ما رفع عليه فعل الفاعل فلهذا عين فعل الفاعل فلا
 يحتاج الى التكلف المذكور **قوله** لا يشكل على تقدير تعميم الفاعل
قوله كوقوعه في جيران اي كوقوع المفعول في جيران بان يكون
 بعد الفعل المصدر بان لا ياتي في جيران لا يتقدم عليها **قوله**
 العامل في المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيه
 فيه شبه الفعل **قوله** في باب الاعمال نحو احنا كاخاك اي الزم
قوله على المدح نحو الحمد لله الحميد **قوله** والذم نحو مرت بزيد
 الفاسق **قوله** او الترحم نحو مرت بزيد المسكين **قوله** اي
 انتهموا عن التثليث وهم الكفار عن القول ثلثة الله عليه
 ومرت والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد **قوله** ووطيت بهدا
 السهل فقيض الجبل والحزن ما غلط من الارض بوجه او قلبه
 كلة او لمنع الحلو **قوله** كما انا ناديت مثال التوجه بالقلب **قوله**
 مثل يا سماء ومنه نداءه تعالى لتتوهى نعالى عن التبال ان لا
 ولا قلب **قوله** وقال ابو علي على الظن ان مرادها اسماء افعال

اي انه محمدا

نفى
نفي

هذا بالنسبة

بمعنى ادعو فاعل مضارع المتكلم **قوله** الى يرفع بها المنادى اه المقصود
 من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير
 يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان
 الرفع من اعراب العربات واجاب عنه باحد ثلثة وجوه اما يجعل
 الضمير على حاله لكن المارد رفعه قبل حالة النداء او قسمته من
 قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مستندا الى
 الجواز والجور ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى على ما يقع
 به الرفع عن حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم المقيد
 ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشم بان يرفع ما يسم
 لسوء الكلام لان الضمير في **قوله** ويبنى راجع الى المنادى
 نالوعا ضمير يرفع الغرض لزم انشأ الضمير **قوله** او الفعل
 عطف على ما قبله بحسب المعنى فان **قوله** يرفع به المنادى في
 مؤنة ان يقال ان الفعل مستندا الى ضمير المنادى وكأنه قال الفعل
 اما مستندا الى ضمير المنادى او مستندا الى ضمير الجار والمجرور **قوله**
 لفظا ومعنى اما لفظا فظم واما معنى فلان معناهما الخطاب
قوله افرادا وتريفا واما اعتبارهما التقوى جهة الاتحاد
 لا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والكرة الغير المعنية **قوله**
 واما قلنا ان الذي جعلنا البناء لمشاكلة الكاف الحرفية
 بواسطة ولم نجعل لمشاكلة الكاف الاسمية **قوله** بعد النداء

وتعريفه

وتعريفه بالقصد **قوله** اى يلايم يدخله اشارة الى ان اشارة
 اللام الى الاستغناء لا دنى ملا يستغنى عنه الاستغناء معنى اللام
 بل معناه هو الاختصاص **قوله** واما تختص مع انها لام الجور هي
 مكسورة **قوله** كافي الضمير كافي **قوله** لعدم وقوع
 الضمير فانه في المنة بعد المستغنى **قوله** من نفع اللام المعطوف
 لانه صادر من مصادي مستغنى بلا مزية فارتفع **قوله** فشكل
 الذي يقيض الفتح وقوعه كافي الضمير انه لم يكن المنادى
 هو الما مثلا بل كان محذورا فاما المنادى المحذوف هو الذي
 قام مقام كافي الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون
 وجه الفتح وقوعه كافي الخطاب صورة **قوله** او تقديرا
 مثل يا غلام **قوله** ان كان معبرا قبل دخوله اه اخرج لهذا القيد
 يوم ينفع الصادقين ونحوها هو مضاف الى الجارة ومبنى
 على الفتح لانه لم يعرف قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل
 محلا **قوله** يا طالعا جبلا قال القاضل المحقق من المزالق الخفية
 نامة لا معندا لعمل طالعا وتقديرا الموصوف مشكلا لانه اذا قدر
 موصوف يكون موصوفه منادى مفرقا معرفا وتحت تعريف
 طالعا ولا يكون هناك شبهة مضاف انتهى وهو جيد
 كون الموصوف معرفة تعريف صفته نقول يا طالعا جبلا الطالع
 ويمكن ان يقال انه معندا على موصوف معرف تقديرا بل تعريف

صفته والتقدير يا أيها الطالع جلا فخذ في الاختصار ثم حدد
 اللام لئلا يجتمع التا التعريف بمضبطا لكونه مضارعا للفا
 ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم
 يجوزون عمل اسم الفاعل بدون اعتناء **قوله** توقيت لنصب رجلا
 لا تقييد له اي مضطربا لرجل وقت يقال لغير معين لانه قيد له
 يذكر معه في قول الاعشى اذ كان مضطربا كان غير معين فيكون
 قول لغير معين معين مستدرك **قوله** يا حسنا وجهه ظريفا نقل
 عنه في الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا
 في كونه نكرة لم يقصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظريف **قوله**
 اعم من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال
 للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع **قوله**
 لان توابع المستغاث اه لانه ليس مبتدئا على ما يرفع به لان رفعه
 قبل النداء بالصفة ومباذو حال النداء على النسخة **قوله** فاما لما
 انتفتت اه جملة معترضة لبيان تناول المفعول للمضاف بالاضافة
 اللفظية وشبهه المضاف واما تناوله الثاني فقط لعدم مطلق
 الاضافة واما الاول فلا لما في حكم الانفصال فرجع الى المفعول بعد
 وقوله ليدخل على لقوله واما جعلنا **قوله** الحسن الوجه فكنا
 عطف البيان والحسن وجهه برفع الحسن الاول ومضبطا
 ورفعه الوجه فيهما على الفاعلية **قوله** والصفة مطلقا اي صفته

كانت او ما في حكمه ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه والحسن
 وكذا عطف البيان **قوله** ترفع على لفظه قال الفاضل المحشي هذا
 من خواص الخولان العامل في التابع هو العامل في المتبوع
 والتابع باعراب سابقة من جهة واحدة وتفصيل الكلام في
 رد معوج الى التطويل **قوله** الظم والمقدرة مثال المقدرة يا موسى
قوله المنتعرج دخول يا عليه ذكرنا على سبيل التمثيل والجمع جوف
 النداء كذلك **قوله** وابو العباس المبراه اعلم ان كلام المبريد ل
 على خلاف ما نسب اليه المعنى وذلك انه قال ان كان الكلام في العلم
 اخترت مذهب الخليل لان اللف واللام لا معنى لهما فيه ولا يميز
 التعريف بل تلحق بها الوصفية الاصلية فقط فكانه مخبر عنها لان تعريف
 بالعلية وان كانت اللام في الجمل اخترت مذهب ابي عمر لان اللام
 اذن يقيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فلي هذا مذهب
 المبره في النجم والصعق اختيار الرفع لان اللام لا يقيد التعريف
 وهذا هو الايون بمذهب **قوله** النجم والصعق كان في الاصل اسم لكل
 كوكب ثم جعل عاملا مع اللام نحو يولد بن نفيل لما روي بالصاعقة
 حين هبت الريح وشبهها فقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته ابوك
 خويلد فابكي عليه قتيلا الريح في البلد النفاي **قوله** لانها اذا
 وقعت اه هذا التعليل فاسد فانه جار في المضار بالاضافة
 والمشبّه بالمضاف **قوله** المنبني عن جواز ضم فان الفتح لما كان

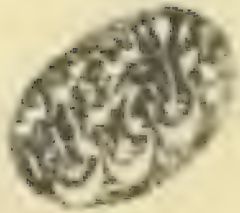
من القاب البناء فيهم ان ما فيه الفتح فهو مبنى **قوله** بلا تخطل
واسطة كما هو المتبادر **قوله** لكثرة وقوع المنادى اه وان هذا
المنادى في الحقيقة مضاف لان اضافته الصفة كاضافة المؤنث
قوله اي اذا اريد نداء لما كان نداء العربي غير جائز صحت
الكلام عن ظاهره بجملة على الرادة **قوله** مثلاً ذكر مثلاً لانه ان
الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها في محل
معتبر ههنا بخصوصها بل سائر حروف النداء مثل يا في عدم
اجتماعه مع لام التعريف واحتياجه الى الواسطة وايضاً سائر
الاسماء المبهمة مثل اي في هذا الاعتبار وايضاً سائر الاسماء
المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة **قوله**
تبسيط اي وانما وسط هذه الاسماء المبهمة دون امور معينة
قلت لان اصل في المنادى ان يكون معلوماً فان كانت تلك
الوسائط معلومة وقف الذهن عليها فلا عيلاج الى الاسم
باللام فلما كانت مبهماً سيما من المبهات الوضعية اجتمعت الى ما
يرفع ابهامها فاستندت الحاجة الى ذلك التعريف باللام ومن
هنا تبعهم يقولون ان المقص بالنداء مع عدم مباشر حروف النداء
قوله رفع الرجل والمبر والزجاج جواز النصب فيما يضمن كغيره
يدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون **قوله** المقص بالنداء اي بحسب
نفس الامر **قوله** ليكون حركة الاعرابية اه فان حركة الرجل حركة

اعراب وحذف التثنية انما هو لوجود لام التعريف **قوله** وهذا بمنزلة
اه اي التزام الرفع في صفة المنادى ان كانت مقصورة بالنداء بمنزلة
المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى فكانت قال
وصفة المنادى المبني المفردة يجوز فيها الوجهان الا ان كانت اي
تلك الصفة مقصورة بالنداء ولا اختصاص له بصفة المنادى
المبهم فانه لو كان مختصاً به لخرج من قاعدة جواز الوجهين
صفة المنادى المبني بان يقول من التاكيد والصفة الا صفة الا
سم المبهم وبالمجمل ان صفة المنادى ان كانت مقصورة بالنداء
يلتزم رفعها اي قسم كان من قسم المنادى واذا كان المقص
حالة النداء غير الصفة جاز جري في الصفة جواز الوجهين
ولو كان المنادى اسم شارة نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم
الاشارة **قوله** منادى معرب بتقدير لفظ المنادى اندفع ما روي
من احب المتوسط على ظاهر عبارة المعص وهو ان تابع المعرب يجوز ان
يكون تابعاً للمحل اذا غاير اعراب على اعراب لفظ نحو ما زيد
وقاعد بالانصب والمجر وحاصل الجواب ان هذا الجواز في المعرب
لا في المنادى المعرب **قوله** وجواز الوجهين اه وما احسن
ما قال بعض الشارحين ان الرجل في يا ايها الرجل كالتعانه
اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي شئ
حرف النداء حال كونه مقصوداً فاذا قيل يجب على هذا ان يجوز

في تابعه ما جاز في نواحيه مثله قيل هو ليس هو نفس المندري
المفهوم بل مثله **قوله** اجتماع اه اي القاعدة التي يجوز ^{اجتماع} فيها
حروف النداء مع الالف واللام وانما اشتراط فيها هذين الشرطين
لان الالف في اللام بوجودهما يخرجان عن كونها حرف تعريف لان
حرف التعريف زائدة على حروف الكثرة فليست عوضا عن احد هما
واضحا من مثله ان يكون جازية الانكسار فاذا التزم صار
كما جاز من الكثرة فلم يكن للتعريف على بعض الافاضل جواز
نكاهة عن جعل بلا توسط مبهمة بان اتي مستلزم التعدد و
هذه التنبية وهو نفسه مترد عنها وذا لا مشارا للحسية وهو
غير محسوس وظن ان هذه كلها كلفات فان تعريف الله تعالى
لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداة تعريف الا ان يقال
استكروا الجمع بين يا وما مشابها للام التعريف لفظا **قوله** عوضا عن
ومن ثم قطعت الميزة في النداء **قوله** من اجل كناه اخوه وامك
بخيلة بالوصل اعني ومعنى قميت اي ذلت واحرقت وقال
شاح الابيات من اجلك متعلق بحذف اي انحتمل المشا و
من اجلك **قوله** في الغلامان اه اخوه ايا كما ان تبغيا الى شر
تاكيد لفظي واقل لم ينون امنا لان التاكيد اللفظي في اغلبه ان
يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير واما لانه غير منصرف كونه علما
قوله مكان النصب الذي سبق جواره من سبويه والمير

قوله اتباعا للنصب الثاني لان يتم على عطف بيان للاول
فهو كالصفة في يا زيد **قوله** لا ابا لكم قال الجوهري معنى
لا ابا لكم انك ما جلد شجاع لا يحتاج الى من يترك كلاب وقال
الازهرى هو شتم لا شتم فوقة ومعناه انك لست بابن رشيد
وليس اب لك معين وضاع نسبك والحق ما في الفاموس ان
دعا بفقد الاب يريد يتم بن عبد مناة وهم قوم عمرى لا توكنم
عمرى مكره لاجل تعرضه لما جازى اي اسغو عن مضاجع
حتى تمنعوا شري عنكم **قوله** امانا تابع مضاف بالاضافة كما هو
ذهب اليه سيبويه من انه تأكيد لفظي **قوله** او تابع مضاف با
كما هو مذهب المبرد والسيرك **قوله** يا فتا فانه لو حذف منه الياء لا
التيس بالمندري المفعول المعرف **قوله** وهذان الوجهان اه اعترض على
ظم العباد وحاصل بان قول المص والمضاف يستند على جواز هذه الوجوه
الاربعة في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان في ما عدا
قوله بابد لا ليا بالنا لمتا سبهما في انما يراوان في اخر الاسم على
حركة الياء فانه في المفتح كما هو المشهور وقيل هو السكون **قوله**
يجري المفعول المعرف لانه اسم في اخر ثا الثاني **قوله** ويا متابا
لا لف عطف بحسب المفعول على مقدراى قالوا بلا الف وبالف
قوله اي وامن حمل الجواز على التوقي لانه مشترك بينه وبين العقل
والمراد هنا الاول والتقيد بعدم الضرر فيهم من تقيد مضافا

بها في قوله وهو في غير مرة **قوله** اي اخر مرة حل بضمة على انه
 مفعول له واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان يقال ان عامله
 فعل الترقيم من نحو الكلام والتقدير وهو في غير ترقيم
 ولا جاز ان يكون جاز لان الضرورة صفة الشاعرة المضطوح
 الجواز صفة الترقيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعلا
 وفاعل عامل واحد ومثاله في الضمة قول ذي الرمة ديار صية
 اري تساعفنا ولا يرى مثلها عن طالعجم وقول المتنبى لله ما
 فعل الصوارم والفناء في عمر حجاب وضمة الاغنام **قوله** لا على اخرى
 نخرج مثل فاعل لان حذفه لا على المفعول لا للتخفيف **قوله** فعلى
 هذا على تقدير يكون الضير اجبا الى المنادى **قوله** فدخل فيه
 المشبه بالمضات فانه مضى مرجعيا الى فاعل فان قولك يا طالع
 حبل يا طالع قولك يا طالع جبل واجازا للكوفيين ترقيم المضى
 ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله حذوا حظهكم يا ال عكرم
 واذكروا واخرها والرجم بالغيب تذكر اى يا ال عكرم **قوله**
 نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عني الغلام لكنه لا يظن
 بدون ذكر زيد **قوله** نظرا الى اللفظ ولذا اعرب بالحذف الاول
قوله وجب شرطه اى شرط كون المنادى المرخم لا يكون
 مندوبا **قوله** حكيم بحالها نحو تابط شرط فتحكى بحالها البقر
 على القضية التي هي سبب التسمية وبعض العرب يرخم الجملة



مجذوف نحو ما نحو تابط شرط **قوله** على ما انتهى الى حذف اى ان
 المحذوف يفهم من المذكور لتاكدهما **قوله** لم يلزم بفض الاسم
 وحاصل ان بفض الاسم العربي عن اقل ابنية الاسم اعني ثلاثة احرف
 غير جاز بل على موجبة وتقييد بالعرب لاجاز المنعوخ من
 كره وبلا على موجبة لاجاز مثل عصي بالتثوين فانه معرب
 الا ان هذا القضا لعل موجبة اعني لثبات الساكنين والفرق
 والاخف شرحت زار خيم الثلاثة في المخزن الا وسط علما ان حركة
 الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز
 ترقيم الثلاثة في علما ساكننا وسطا ونحو **قوله** اذا وقع موقعا
 اه وذلك الموضع هو اخرهم المنادى **قوله** من نحو يا صباحاه وانما
 كان شاذا لفقدان العلوية وقاء التانيث **قوله** فان الياء والنون
 اى الياء في ثمانية والنون في مرجانية وذلك لانه يقال ثمانية ورجا
 بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت **قوله** من الوساة فاسما امه
 وسما قلبت الواو هاء كانه والالف والهمزة زيدتا معا لانهما
 زيدتا عليها مضارا **قوله** من باب عماد اى متاخذ منه
 حرفا لانه داخل في الضابط الا فيه **قوله** فيخرج منه نحو سعاله
 تعرض بالغا مثل الرضة حيث قاله كان على المعان يقول حرم
 صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة لاجاز نحو سعاله والهم
 اخرجها من غير تكلف السعاله الغول او ساحة الحن **قوله**

وهو اعم من ان يكون اى الحرف الصحيح **قوله** في حكم الصحيح
 اى الياء والواو والمدغم فيها في حكم الحرف الصحيح في كونها
 اصلين مثله فان لا غلب في حروف العلة ان يكون زائدا فاذا
 وقع منها حرف اى كما في هذين المثالين شبه الحرف الصحيح **قوله**
 منها الحرفان كالصحيح **قوله** ثبوت جمع ثبوت وحذف الفاضل الذي
 وقال هو ثبوت جمع ابن وهو غلط لان ثبوت لا يستعمل الا كـ
 فينبغي اخراجه والشيء وسط الحوض **قوله** وتكون جمع قلة وهي اس
 الخيل وعمود البيت **قوله** طلت على الاسد ولبت على المقد اى
 صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه غالبا
 وحرف العلة الذي يكون في غالب الامر زائدا بصغار الغنم اى
 كيف تقولون وتجزئن على حذف الحرف الصحيح القوي الذي
 هو كلاسد وتدلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذي هو
 مشابه بصغار الغنم **قوله** تعليك وخمسة عشر عينا ثمانية كـ
 لو لم يكن عشرين كانا داخلين في الفسلفة الصائفة وقد عرفت انه لا يراد
 اى فيجذف وانما قد رصيفة المضارع مع ان ما ان ما سبق
 بصيغة المتأخره قلت الذي حذاه على هذا دخول الفاء قالها لا يجوز
 دخولها في الجزاء اذا كان ما ضا خاليا من **قوله** فيقال الفاء
 فضيحة اى اذا عرفت ذلك فيقال **قوله** وفي يا كروان في الحاء
 هو طائر ضعيف طويل العنق **قوله** قد للتقليل فان قيل القياس

ان يكون

ان يكون جعل ما بقى بعد الشرح اسماء لانه لا يحدوث
 لعله موجبة كما في عه وخو في حكم الثابت والمحدوث لا لعله
 بل مجرد التخييف كما في باب الزخيم كان لم يكن فالجواب ان المنا
 لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتبيينه الخاطب ليصنع الى ما
 يحى لعله من كلام المنادى صار حذف الزخيم مطردا كالتواتر
 فغوى الزخم في الغلب معاملة **قوله** كاد جمع دلو فان
 اصل ادلو قلبا الواو ياء والضمه كسر مضارا الى الضمة على الياء
 ثقله حذف وحذف الياء لا لثقل الساكنين مضارا **قوله**
 ارتفع مانع الاعلال له فوضيحا ان الواو في كروان لم تقلب الفاء
 مع تحريكها وانفتاح ما قبلها مانع وهو وجود الساكن بعد
 فيلزم اجتماعهما فاذا حذفنا الفاء حال الزخيم فان قد
 انها ثابتة مانع الاعلال اى قلب الواو الفاء بان بحاله وان
 قلنا ان ذلك المحدث من صار شيئا من شيئا فالواو منطوقه
 ليس بعد هما مانع من الاعلال **قوله** فالحديث شامل لفلسفته
 اى ما يتفجع على وجوده وما يتفجع على عدمه وفي هذا الكلام
 تضمن بعض الشايعين حيث قال وقد اخل المصباح باحد انواع
 المندوب وهو التفجع منه نحو واخرناه واويله **قوله** متنازا
 به عن المنادى هذا الكلام اشار الى دفع ما يرد على ظم العباءة
 وهو ان المندوب ليس مخصوصا بواو لانه يستعمل فيه يا على ما

بل الأمر بالعكس فإن الالف تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب
 أن الاختصاص بعينه لا متياز مكانة قال وامتنياز المندوب
 غير من المنادى بواجب الالف معناه واختصاص المندوب
 بالندبة بسبب لفظه وأو فيه تكلف **قوله** إذا الميم أصل الغم
 جواب عما يقال إن الواو كيف جازت حركة الغم مع أنه ساكن
 فإشارته في الأصل مضموم حتى أن بعض الفراء ضموا الميم
 في انهم وكم لكن حذف حركتها في ضربهم تخفيفا **قوله** ليا لها أي
 لبيان الالف فإنه لو لم يكن بعد هاهاه لئوهم في التلفظ لها
 فتحة **قوله** الشا متيناه أي اللذين هنا صفة أهل الشام **قوله**
 ونغني به رد على من قال المبر ب اسم الجنس ما صح دخول اللام عليه
قوله لم يسبق الذهن به بل يلبس بالمفعول إذا قلت **قوله** لا نه
 كالحبس وجوز الكوينون حذف حروف النداء منه باعتبار أن يكون
 معرف قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء ورده
 الرضخ باحتمال كونه خبر ثم وهو بعيد **قوله** سواء كان مع بدل
 لغرض بالفاضل الرضخ حيث قال إن المسم لم يذكر لفظه الله فيما
 لا يحذف منه حروف النداء وهي منه لأنه لا تحذف منه إلا مع بدل
 الميم **قوله** نحو اللهم قال الفراء يا الله أصنا بالخير تخفف بالحد
 لكثير الدوران على الألسن والأكثر على أن أصله يا الله فحذف
 حروف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورده الفاضل الرضخ كلام

الفراء بان يقال اللهم لا تؤمنهم بالخير ورده هذا الكلام شيخنا
 التهامي في حواشيه الأربعين بقوله ويجوز أن يكون الأصل اللهم
 أصنا بالخير لا تؤمنهم بالخير نعم تخرج كلام الفاضل الرضخ لو سمع
 اللهم لا تؤمنهم بالخير لحصول التناقض مكانة قال أصنا بالخير
 لا تؤمنهم بالخير والظن أنه لا يسمع الله في ذلك سمع وهو بعينه
 المثال رده الفاضل الرضخ كلام الفراء وقد شاع في المحاورات
 التبعية أمثال هذه العبارات المشبهة على تبعية الخير عن التكلم
 بلفظ الغيبة وإن كان المتكلم إذا قالها يعنى عنها كالألفاظ التي
 يعبر بها عن نفسه **قوله** ولفظ أي لأن الفهم بالنداء وصفه
 هو معرف قبل النداء فلذا جاز حذفه وإن كان أي اسم جنس
 بالنداء **قوله** من غير أن يتصف لأنه إذا لم يتصف به يكون معها
 فيشابه اسم الجنس **قوله** والمضاف عطف على قوله لفظ أي **قوله**
 أمره أمرى القيس اسمها جندب وكانت بأعصه له سألها عن
 السبب فقالت أنك تفيل المصدح خفيف العجز سريع الذاكرة
 بطل الأفاقة **قوله** وضع في الليل على نائم النائم سليل بن سلكه
 فلما وقع عليه ذال لنا الشخص خفها أي بأربع أصابع بحلقومه
 ولم يقبل فقال له أمتدحون أي أعط يدية نفسك لتسلم
 فقال له سليل الليل طويل وانت آمن من أعنا لك فقيم استجابه
 ثم ضغط سليل فضر فقال سليل اضرب وانت الأعلى فذهب

كلها امثالا **قوله** تجاذف في قوله تعالى وتبين
 لهم الشيطان اعمالهم فضله عن سبيل الله منهم لا يمتدون الا
 يسجدوا اي ان لا يسجدوا ولا زائدة اي منهم لا يهتدون السجود
قوله اي قد عامله مثل قولك زيد ضربته اعلم انه قد وقع
 الاختلاف في العامل في هذا الباب فالجرحون اطبقوا على ان
 العامل فيه مفعول والكسائي والفرأ الى ان ناصبه هو الفعل المضاف
 عنه اما بلفظه اما بلفظه ان لم يكن يجوز بذا ضربته ولا فمنا سبه
 يجوز بذا ضربته به وجاز عمل العامل الواحد فيهما الاتحاد اذ انا
 لان الضمير عبارة عما رجح اليد يكون فائدة تسلط على الضمير
 لجعل تسلط على الفاعل تاكيدا لا يقع الفعل عليه بعض النجاة قال
 اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين **قوله**
 اي في متعلق ذلك الاسم والمال واحد فان علامة في قولك زيد
 ضربت غلامه ليس متعلق الاسم ومتعلق الضمير من انواع زيد
 مضاف الى ضميره وهو المار من كونه متعلق ضميره الا ان قرب المرجح
 يرجح الاحتمال الثاني كما هو ظاهرا متعلق بقوله نصب با
 لفعولية ويجعل الرجوع الى جميع ما ذكر في التعريف **قوله** و
 هذا صوابا في اي داخل في تعريف ما اضمره **قوله** كما لا يخفى
 وجهه هو خاوص قسام المشغل عنه بالضمير من الفصل بينهما
 ليس منها **قوله** الا بتاويل اي بتاويل مفعول ونحوه لان الخبر متعلق

هذا هو عامله على
 من رخصه التفسير
 في امثاله

الصدق والكذب والظلمة لا مانع من وقوع الانشائي خبرا
 لان خبر المبتدأ ما اسند الى المبتدأ اما احتل الصدق
 والكذب بل هذا لاحتمال انما في الجملة الخبرية التي هي مقابل الجملة
 الانشائية لا الخبر الذي هو قسم المبتدأ بما فالغلط انما انشا
 من اشترط لفظ الخبر بين الخبرية وما هو قسم المبتدأ كيف لا
 وهو واقع في انصح الكلام كقوله تعالى بل انتم لامرجهابكم واين زيد
 ومتى القتال وان كان هذا ونحوه وتقدر مقوله في جميع هذا
 تعسف **قوله** ولا يفيد معناه فلا يقال لم زيد يضرب ولا لكن
 يقبل **قوله** فانه يجوز وان استتبع النجاة اي يجوز تقدير الفعل
 بعد هانيكوب من باب الاضمار وان عد بعض النجاة قسيما
 ووجه القبح ان هل في الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قائم نا
 اهل زيد قائم فهل معنى قللة الاستفهام هي الهن فخذ من الهن
 لكثرة الاستعمال وتطفت هل عليها في الاستفهام مضارة
 اذ انه فاذا لم تره فلا في حيزها خوزيد قائم عقلت عن طلبه
 جاز بلا قبح واذا وجد في حيزها كما في باب الاضمار حجت
 الى انها الاثران معهما لان اصلها اعني قد واجبة الدخول وطلبت
 عليه مكان تقديره قبيحا **قوله** اي التباس ما هو مفسر هذا الكلام
 رد لما اعترض به بعضهم على علم عبارة المحيى قال مره
 من التباس المفسر بالصفة اما التباس في حال النص

والا لتباس في حال الرفع والاذل بطلان المفسر لا محل له من
 الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني اذ في حال الرفع
 ليس فيه مفسر حاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر في
 حال النصب بين الصفة **قوله** وهو خلاص المقصود في لغرض
 للفاضل التوضيح حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد
 غير متفاوت في المعنى **قوله** كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال
 الاختيارية صادرة عن العباد لا من الله تعالى فيفهم من كلامه
 الكلام ان المعتزلة لم يقل باختيار النصب مثل هذه الآية وليس
 كذلك بل المنقول من رؤسائهم الفخري كاشيخ عبد القاهر وجار الله
 والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة اختيار النصب ايضا والاولى
 في التعليل ان يقال كون جملة خلفاء مفسرين صفة او غير هو العلم
 المتبادر **قوله** اي عنده او في داره فوضح الكلام انه على
 النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعني قام
 وبها خير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف حكمه حكم **قوله**
 عليه فينبغي ان يفيد في الجملة الثانية ايضا خيرا يعود الى
 العطف فامشأ الى تقدير بقوله عندك او دار اي عند زيد
 او في دار زيد **قوله** والافصح المنع وتشديد اللام **قوله** اعني
 اذهب على صيغة المحو **قوله** زيدا يلا بيه الذهاب اي
 يلا بغير زيدا المذهبية به فالمصدر بمعنى اسم المفعول **قوله** والا

فيما

فيما ذكره مفعول لان المفعول الاول مسند الى الذهاب والى
 الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني ذهب مسند الى الجار
 والمجرور القائم مقام الفاعل قال ثلث سنين في الحاشية الفرق بينه
 وبين زيد احسب عليه ان كلا منهما مبنى للمفعول ان القائم مقام
 الفاعل هو الجار والمجرور وهو يعمل في ضمير زيد وفاعلا لاضبا
 بخلاف حسبت فان القائم مقام فاعل ضمير المتكلم واما الجار
 والمجرور اعني عليه فهو منصوب بحال وتحقيقه ان حسبت ^{عليه}
 يستلزم مالا نسبة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما اذا
 فانه يقتضي مكان نسبة او ذهابا لم يعلم فاعلها فالاول يستلزم
 فعلا معلوما منصوب زيدا فاستلطف عليه الثاني يستلزم فعلا
 مجهولا برفعه **قوله** بل الكرام الكاتبون اي الملائكة الذين يكتبون
 اعمال العباد اعني رقبيا وعقيدا **قوله** وكل صغير كبير مستطير اي كل
 صغير كبير مسطور في محيطة الاعمال **قوله** لا يغادر اي لا يترك شيئا
 صغيرا وكبير **قوله** مشا ذرة عن بعضهم وهو عيسى بن عمر النخعي
 ذهب الى ان الفاعل العطف **قوله** مرتبط بعينه الشرط فيكون الباء
 ومعناه ان هذا الفاعل مربوط بالمبتداء المنضم بعينه الشرط
 كالحزب **قوله** ومثل هذا الفاعل انما قال هذا لان الفاعل انما كانت
 زائدة غير واقعة موضعها الفرض نحو فاما القيمة فلا ^{تقهر}
 جاز ان يعمل ما بعد فاعلها **قوله** اي اسم عمل فيه بدل

كأنه

على ان المعول باو يل المعول فيه من قبيل الحذف والاصال **قوله**
 على صيغة المجهول اه هذا الكلام رد لما قاله الفاضل الرضوي وحاصله
 ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معول
 وهو بعيد من حيث المعنى لان التقدير ليس نفس المذكور
 وان كان على صيغة الماض المجهول فكذلك لان او ههنا متصلة
 من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد وعمر
 وحاصل الجواب انه على صيغة الماض المجهول ولكن المعطوف عليه مقدّم
 لا ملغوظ كما في **قوله** لا بد من ضمير في المعطوف حاصل الاعراض
 انه اذا عطفت كره على حذر او ذكر لا بد ان يكون فيه ضمير يلج الى المعول
 كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ضمير فيهم الظم مقامه
 اشعارا بان المعول في هذا القسم هو المحذّر منه وفيما سبق هو المحذّر
قوله والاسماء من نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان هذا المعنى
 للمعنى السابق **قوله** وهو ضربا لعصا نفل بعض الشارحين هذا
 من عمر شمر قال وانا نوى عن رمي العصا الى الارض لان ذلك يقتضاها
 فلا يحل **قوله** فلا يقال انقيت زيدا بلو كان فعل الامر انصبا كما
 الخطاب الصحيح لضرب فعله الماض للاسم الغائب كما تقول علم نفسك
 وعلمت زيدا **قوله** فان المعنى على بعد نفسك فيه بحث مشهور وهو
 انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ليس
 محذّرا منه بل محذّر وحاصل الجواب ان المراد بتقدير النفس تعجّل

من الزائد

من الزائد الى نفى ذلك فانك لم تبعد ما عنك يصيبك
 الا هو ال والاشارة الى النفس على هذا حسنه لا محذور **قوله**
 قيل لفظ الاسماء هذا اعراض بنجم الائمة وحاصله ان الاسماء
 من التحذير لثوق فافادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج
 من تعريف المصاحف اخرج عن القسم الثاني فقط لان الاسماء
 واما اخرج وجه من القسم الاول فكذلك لانها ليس معولا لا بتقدير
 اتفق تحذيرها بما بعد بل المعول اياك فالصحيح ان يقال التحذير على
 ضربين اما لفظ المحذّر منه مكررا او لفظ المحذّر مع المحذّر منه
 وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعول واما لفظ الاسماء
 فهو من التوابع وان توافق استغناء المعنى عليه **قوله** لم يثبت
 الا نادرا اجازة ابو على مستند لا بقوله تعالى اذا ما انزل النجوم
 قلت التقدير وتلت **قوله** تضمننا في ضمن الفعل اي يكون ذا
 الحدث المذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في
 المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة اعني الضرب المذكور صدر
 في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فان وجه **قوله** اذا كان
 العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيدا يوم الجمعة فان الضرب
 فعل يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة **قوله**
 لا حاجة الى قوله مذكور بلفظه لان مثل يوم الجمعة يوم طيب
 وان فعل فيه فعل الا ان ذكر ليس من هذا الحثية بل من حيث

في ضمن الفعل

الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد اخراجه بقيد مذكور يخرج
 بقيد الخيرية **قوله** اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى القسمين
 فيه اشارة الى هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كاخواته بل هو للبيان
 والتحقيق **قوله** مبهما كان الزمان واحد والمشهور بين الخفاة بل
 الجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا حد له بحسب
 كان معناه او نكرة كحين والحين ووقت والمحدور ماله ما يحد
 معناه او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة هم بدايات المالك
 فجعل اليوم واضرابه من المنهايات وجعل المحدور هذا الاسماء اذا اضيف
 كيوم الخميس والمجدة ونحوها وكانه هم من الموقوت المعين وهو غلط
قوله وتس بالجهات الست سواء كانت معناه او نكرة وهذا هو مذهب
 الاكثر من المتقدمين وبقي فيه تفاصيلا احدها ان المبهم من المكان
 ما نكرة متفاد يخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية
 بلا خلاف ثانيا ان المبهم مالم يكن محصور وهو باطل ايضا يخرج
 الفسخ فانه محصور مع انه منصوب على الظرفية ثالثا انه الذي لا اسم
 باعتبار مالم يدخل في مسماء كالقون مثلا فان هذا الاسم يطلق
 على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التفت وكذا غير من الجهات
 ولا شك ان التفت غير داخل في مسمى القون ويندرج في هذا
 عند ولدي لانه لا يطلق باعتبار افعالات المكان بل باعتبار
 المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماء فلا حاجة الى الحمل

والمصنفات بالجهات الست احتجاج الى التفت عنها فاجاب
 بانها محمولة على ما يقبل **قوله** ما بعد دخلت وما يقارب من محو
 وسكنت **قوله** لا يتم بدون الدار قول الفرض بين ضربت ودخلت
 في غاية الاشكال فتأمل **قوله** لا يصح ان يقول دخلت البلد القصار
 انه لا فرق في بين المثالين في القصة وعدم حمل الفتحه جارية بينهما
 فلا يصح ما احتراز به من ان دخلت فعل لازم وما بعد **قوله** مفعول فيه
 والتفصيل فيه بعينه كما مر في قول في اختيار الرفع يوم الجمعة ست
 والنصب ايوم الجمعة ست فيه وتساويهما يوم الجمعة سار فيه
 ويوم الخميس سار فيه عمرو وجوب النصب ان يوم الجمعة يوم
 الجمعة ست فيه وهذا يوم الجمعة ست فيه **قوله** احتراز عن محو
 العجني الناديب فانه يصدر عن الناديب انه فعل لاجله الا انه
 غير مذكور **قوله** كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا
 تاديا فيقول العجني الناديب اي الذي حصل بسبب ضرب زيدا **قوله**
 مذكور معه في ضربته تاديا اي اذا قال قائل ضربت زيدا تاديا
 فيقول العجني الناديب فيصدر عن الناديب انه فعل لاجله
 فعل اعني الضرب وهو مذكور معه الا ان في تركيب اخر وظني
 ان هذا مخالطة فان الناديب الذي هو محل التزاع ليس مذكورا
 مع الضرب والناديب المذكور معه مفعول له **قوله** اي اياه معه
 للعمل فيه اي يكون ذلك الفعل ملاميا في المفعول له **قوله** بخلاف

المفعول

خلافاً إشارة إلى أن المضرب خلا فاعله مفعول مطلق **قوله**
ادبته بالضرب بيان لكون ضربت بمحض ادبت بالضرب **قوله**
أو ضربته ضرباً قاصداً بيان لكونه مفعول بعد ان ذكر امثلة
كونه للتأكيد والتقدير ضربته ضرباً مثل الضرب الذي للتأني
قوله وهذا أيضاً خلاف اصطلاح النحويين فان المجرور في كاعرض
يسمى المجرور مفعولاً به بواسطة **قوله** ولم يكن له اهـ لم يقدروا
يجوز بدون ذكر الحذف ليكون الضمير راجعاً إلى تقدير اللام
لانه اراد التبيين على ان الحذف والتقدير متحدان في المعنى فاقام المظهر
مقام المضمرة وعلى من فرق بان التقدير هو الزيادة في المعنى
والنية والحذف هو الزيادة في اللفظ فقط **قوله** اي اخذ فاعله وفاعله
عاملاً قال بجملة انما وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يغوي
في ظني وان كان الغلب هو الاول والدليل على جواز علم التشارك
قول امير المؤمنين عليه السلام في حج البلاغة فاعطاه الله النظر استحقاقاً
للخط واستمالاً للبليّة والمحقق للخط البليس والعطى للنظر هو الله
لغالي **قوله** الا بالاعتبار بان يعين ما ان الضرب اولا ثم اعتبر ما
التأديب لان سبب في الخارج للتأديب **قوله** يشبه المصدر
فان المصدر فعل لفاعل عامله ومقادير عامله في الوجود
فيتعاقب بالفعل بلا واسطة **قوله** واعتد عن نصب اي عن نصب
مع مع انه قائم مقام الفاعل وحذف الرفع **قوله** من ان اسناد الفعل

وكذا

وكذا ما هو معناه الى لازم الضرب كما في بعض الظواهر **قوله**
في الاكثر فان الاكثر فيها الضرب فاذا وقعت موضعها فتشقق فيه
الرفع جرت على غالب حالها **قوله** لقد قطع بينكم فان بينكم قال
تقطع مع انه مضموم استحباباً باكثر احوال وقيل ان الفاعل ضمير
راجع الى مصدر الفعل ومن جعل المصدر نائياً مناب الفاعل
قوله وقد حيل بين العير والنور ان اصل هذا المثال ان ضياء
اخو الخنا طعن ابو العور الاسدي طعنه في جبهة حواحيه
ملة امرته وكان يكرهها فمرها زجل وكانت ذات خلق وادرا
فقال لها يبيع الكفل فقال نعم عما قليل وكان ذلك سمعه
فخرج وقال ما والله لو قدرت لا قد منك قبلي ثم قال لها ناوليني
هل تقبله يدي فناولته فاذا هو لا يقليلك من الضعف فقال اعلى
اميات منها اهم بفعل الجرم لا يستطيع وقد حيل بين العير والنور
اي بين المزمع ما طلب **قوله** اسئلي الماء والخشب اي تسألي
وذلك انما اذا امرت خشبة في نهر فان نزل الماء بحيث ساوى
وامس الخشب يقال اسئلي الماء والخشب **قوله** لو ترك الماء
لو ترك مع ولده في مكان بلا مانع لوضعها **قوله** اعلم ان من
جميع النحاة اختلف في عامل المفعول مع على خمسة اقوال احدها
ما ذكره الشافعي وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه النحاج من انه
مضروب باصناف فعل بعد الواو والاصناف خلافاً لاصل وثالثها

قوله في النقص
قوله شريف جداً
قوله انما شريف

مذهب الكونيين وهو انه مضروب بالخلاف فيكون عامله
 معنويا وهو من ود بان العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع جود
 اللفظي وراعيهما ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه مضروب بنفس
 الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعقل مع وجود ما هو اقوى منها
 وخاصها ما ذهب اليه الاحفش من انه مضروب كنصب الظن
 ونالك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظنية والواو
 في الاصل حرف فلا يحمل النصب اعطى ما بعد ما عارية كما اعطى
 ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وهو مردد بانه لو كان
 كما ذكره الجاز النصب على كل واحد مع مطر او كل جعل وضعه **قوله**
 فتسا سب معنى المعية لان في المعية زيادة احتباء **قوله** اي جلا
 جعل كان تامه وح نصبت لفظا على التميز او الحال **قوله** و
 جاز اى لم يجب فان الجواز يطلق على ما يشتمل الوجوب فلا يتنقض
 بالمثل المذكور ولا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون
 النصب في العطف الذي هو الاصل الظاهر **قوله** حيث لا يحمل
 تعليل لوجوب العطف فان النصب يحجج الى عمل العامل **قوله** بدل
 اعاده الجار غير جاز يجوز الكونيين في السعة والبيان
 والختار عندنا في السعة كما يستلزم عليك **قوله** لا من حيث
 فاعل او مفعول فان العالم في قولك جاء زيد العالم مبين لهيشه
 زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع متديا او
 نحو

في هذا الواو العطف واما بعد فاعل على الملام من
 صاحب وفي المثال المذكور ٣

البيان **قوله** لكونه في معنى الفاعل اذا كان مصاحبا له نحو
 انا وزيدا راكبا **قوله** او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا في
 بدي وفيه الفعل عليه نحو كفناك وزيدا ودم فاعين **قوله** واين
 هو الاية والمعنى ان اثره هو الكفار مقطوع ومترل عن الدنيا
 في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظن
 ان الملام بهم قوم لوط **قوله** مثلا لللفظي المملوظ حكما فيه روي
 ما في الشرح المنسوب الى المم من ان هذا مثلا للحال عن الفاعل المعنوي
 ووجه عدم استحسانه ان ضمير الفعل ينتقل الى الظن المستقر
 فالضمير المستقر فاعل لفظي حكما عن مثله والكتاب يصير
 مفعولا لفظيا غايته ان العامل فيه مقدم **قوله** فيها يفر كل امر
 حكيم اه في هذا المثال يجوز ان فلا تعقل ان جعلنا اهل حال
 ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير
 الفاعل في قوله ورجع فليس مخالفا فيه **قوله** في حيز الاستفهام
 لان الاستفهام في حكم النفي لان جملة الاستفهام غير مثبتة
 متى كالتى **قوله** او بعد الا الظن ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير
 الى الحال بعيد واما اشترط الفرض لان الحال لا يكون بعد الا
 اذا كان الاستثناء مفعلا والمضغ لا يكون في الموجب الا نادرا وفي
 مثال الصحيح كونا النكر في سياق النفي فلا يحتاج الى هذه التعطف
قوله او مقدما عليه للحال على قياس ما عرفت في الجزاء المقدم

على المبتدأ النكر **قوله** اعلم يمنعها عن العار خوفا من الغالب
مجانا من الرغاة فانهم اذا اوردوها الماء جعلوها قطعاً قطعاً
تروى **قوله** على نقص قال في الحاشية النقص بالصاد المملة
والعين المحجمة المفتوحة من نقص الرجل اي لم يتم مره **قوله**
من العطن وهو ما حول الحوض البر من سبارك الابل **قوله** ولعل
المادة اي بالدخال **قوله** فخله جعله كذا قال الفراء هو يفتح
الحيم المشقة ويضمها الطائفة **قوله** وهي في الغنة نكرة لان الاضافه
فيها لفظية وهي في تقدير الافصال فهي في التقدير حسن **قوله**
ولم يكن الحال مشتركاً فانما اذا كان صاحبها مشتركاً ليس
معرف ولا نكرة بنفوله نكرة يخرج صاحب الحال مشتركاً هذا والحق
عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا تخصيص ودون كقولهم عليه
مائة ميضاً بلفظ الجمع وفي الحديث صلى الله عليه وآله قال
وصلى الله عليه رجال قياماً وما اخبرنا هو مذهب سيدي **قوله** مثل
زيد قائماً كعرف قائماً اي فيما اذا كان العامل المعنوي دالاً على
حدثين مخ يكرم ان يلى كل واحد منهما بمعلوفه فان العامل في
الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدثا المشبه و
حدثا المشبه لان التشبيه نسبة لتسندى طرفين والقيام
تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه هو زيد ففتح كونه عاملاً في
الحالين **قوله** اتفاقاً وذلك لتقدم الحال على عامله الذي

فيه

ضعف مانعنا الاخفش ايضا وعلى صاحبنا وعلى ما صاحبنا
عنه اي المبتدأ **قوله** الا ان الظن يتقدم اه خوفوهم اكل عام
لك ثوب ثوب مبتدأ ولك خبر وكل منصوب على الظرفية **قوله**
فيه لك وخوفو له تعالى كل يوم هو في شأن **قوله** هذا اذا لم يكن المشا
جواز الوجهين **قوله** هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول
يوجب المناقاة لان الظن داخل في العامل المعنوي وظنه انه
جائز ويكون قوله بخلاف الظن بمنزلة الاستثناء **قوله** ولا على
المجرب اما اذا كان مرنوعاً او منصوباً فالجواب على الجواز
والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرنوعاً والحال مؤخر
عن العامل **قوله** الا كافة للناس فان كافة حال من الناس والفح
وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اي جميعاً اي لم تر
الي طائفة معينة وقد على قول كفاهاهم انه انما ارسل للعرب **قوله**
حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا ما نال للناس عنها
يضمهم **قوله** بجعلها مصداً وكافة بمعنى كذا **قوله** كاذبة
بمعنى كذا اي وما ارسلناك الا تكلفها **قوله** وكل تكلف وتكلف
اما الاول فلان تاء المبالغة مقصورة على السماع واما الثاني
فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت
مصدرية وايضا فان كافة غير مضافة لازمة للحالية بمعنى
قوله يشته واحداً توضيح الكلام ان المراد بالشيء الواحد هنا هو

والشبان هما البسيرة والوطينة والاعتباران هما كونه مفضلا و
مفضلا عليهما التفضيل يقتضيها وقد تعلق كل واحد من
الشبان بتعلق فحان يقع كل واحد من هذين الشبان بعد
متعلقه والبسيرة تعلق بالمشارة اليه هذا اي بالتعلق الذي
اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اي المشار اليه من حيث انه مفضل
وحديثه كونه مفضلا وان لم يكن معبراً الا ان يصح في اقليم
صغير فيكون ذلك الصغير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الا
شارة الا انه لما كان الصغير بالنسبة الى الظم كالعدم اقيم المظهر
اعني هذا مقام الضمير كونه مفضلاً كما كان الضمير مفضلاً
الا انه قائم مقامه في الذكر وجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه
اعني البسيرة والوطينة تعلق بالمشارة اليه من حيث انه مفضل
عليه والمفضل عليه هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه اعني
الوطينة **قوله** الا بعدا ضمائر في اقليم لا ينبغي ان يكون في
افضل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما يقول زيد احسن من عمر
قوله قال الرضي اه الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر وتمهيد ما سيبان في
الترجيح مع هذا فلا اري بانما اه ونظير المثال قول امير المؤمنين
عليه السلام في الجار والله لابن ابي طالب اسر بالمؤمنين الطفل ابتدا
امه ان وقتان مصدرة اي فيصح وقوعها **قوله** الامة

اه لان الامة ثانيا من وقوعها حالاً لا نقلاً لئلا لها على الفتوت
والدوام خرجت عنها فاصل في الحال وهو الانتقال وعدم
فصارت قوة الاستقلال مناسبتها زيادة الربط **قوله** في الحال
المنقلة وهي التي لا يثبت صاحبها عليها ذاتا كركبها في نقل
جاء زيد وركبها **قوله** قوة الى اي متشابهة الى **قوله** لفظا و
معنى اما لفظا متباينات او اما معنى فلو نوع مشترك ومختصا
كاسم الفاعل **قوله** الى الحال لغة اعني زمان التكلم بخلاف الحال
الغوي الذي هو ما بين الهينة فان الغارن لعامل وهو قد يكون
ماضيا وقد يكون حالاً التكلم وقد يكون استقبالا ولفظ
قد انما تقرب الماض الى حال التكلم حقيقة **قوله** الواقع حال اي
حالا نحو **قوله** صدور الفعل كما اذا كان الحال حالاً عن الفاعل
قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالاً عن المفعول **قوله** تجوزا
للدلالة اي ليدل الماض الواقع لخال تجوزا اي مجازا فان
قد حقيقة موضوعا لتفريع الماض الى حال التكلم لا الحال
الغوي **قوله** غا هو بالنسبة الى زمان العامل فاننا اذا قلنا
جاءني زيد وركب كان المصنوع منه كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المحي متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها و
اذا دخلت عليه قد قريبة من زمان المحي لكنه قارنه دوما
وهذا التحقيق للفاضل الشافعي به تخلص الشبهة المشهورة **قوله** جمل

الامة ثانيا من وقوعها حالاً لا نقلاً لئلا لها على الفتوت والدوام خرجت عنها فاصل في الحال وهو الانتقال وعدم فصارت قوة الاستقلال مناسبتها زيادة الربط قوله في الحال المنقلة وهي التي لا يثبت صاحبها عليها ذاتا كركبها في نقل جاء زيد وركبها قوله قوة الى اي متشابهة الى قوله لفظا ومعنى اما لفظا متباينات او اما معنى فلو نوع مشترك ومختصا كاسم الفاعل قوله الى الحال لغة اعني زمان التكلم بخلاف الحال الغوي الذي هو ما بين الهينة فان الغارن لعامل وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالاً التكلم وقد يكون استقبالا ولفظ قد انما تقرب الماض الى حال التكلم حقيقة قوله الواقع حال اي حالا نحو قوله صدور الفعل كما اذا كان الحال حالاً عن الفاعل قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالاً عن المفعول قوله تجوزا للدلالة اي ليدل الماض الواقع لخال تجوزا اي مجازا فان قد حقيقة موضوعا لتفريع الماض الى حال التكلم لا الحال الغوي قوله غا هو بالنسبة الى زمان العامل فاننا اذا قلنا جاءني زيد وركب كان المصنوع منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المحي متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها و اذا دخلت عليه قد قريبة من زمان المحي لكنه قارنه دوما وهذا التحقيق للفاضل الشافعي به تخلص الشبهة المشهورة قوله جمل

دعائية اي جاء وكره ضيق الله صدورهم فالجمله المشايخ دعائية
 فلا يكون خبر الماعز **قوله** لا ستر القى فان القى عدم وهو لا يحتاج
 الى موجد بخلافه اثبات فان اثباته في كل وقت يحتاج الى
 موجد فلا يستر الى زمان الحال فيحتاج الى قدا المقربة **قوله**
 مطلقا اي سواء كان مفرد او جملة **قوله** احققت الامرا كان
 مفقوح المرف **قوله** احققت الامرا كان مفقوح المرف او بمعنى ثبته
 معطوف على قوله هذا المرف فيكون لاحق معينان الحقوق والاثبات
 ولا حق عن معنى وهو الحقوق **قوله** اي تحققت ابوة دفع لما ذكر
 الرض من انه لا معنى لقولك يتقن الابط في حال كونه عطوفا نعم
 يصح ان يكون المرف اعلم عطوفا لكن عطوفا معقول ثان لاحقا
 وبيان دفعه ان احقه في تقدير احق ابوة مجتهد المضاف
 لظهور المقص واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبتة وانما
 وجب حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها
 فاستغنى بذلك عن اظهار اذ لو ذكر لدكر عين ما دلت
 عليه الجملة السابقة **قوله** للناس رسولا فرسولا كيد للكاف
 لا للجملة **قوله** التميز اي الميز باب اطلاق المصدق على اسم الفاعل
قوله اي لا سم احد ذبه عن نحو فعلت اي قتلت **قوله** لكن المطلق
 اه تعرض بالرض حيث قال ان لفظ المستفرد يد على الثابت
 مطلقا **قوله** غير مستفرد بحسب الوضع فان العين وصفت العين

هذا هو
 المقصود

واحدة

واحدة مصينة ثم وصفت بوضع اخر بلغة اخر فالوضع معين
 باعتبار كل وضع والامام انما نشاء من تحله الموضوع **قوله**
 اما موضوعه هذا لثبته يد اشار الى الخلاف وقد سبق في اقل
 الكتاب ما اخرناه من المذهبين **قوله** من لعدا الموضوع له
 اذا كان موضوعا للمفهوم الكلي مرجح انه موضوع له فان الابهام
 وان وقع في الموضوع له اي تلك الجزئيات مثلا فلا يعلم انها
 المراد عندنا طارنا للفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها
 فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام
 عرض له بحسب استعمال **قوله** ولا مرجح وضعه هذا في
 راجع الى الوزن **قوله** نحو طاب زيد اذ الابهام في طاب و
 في ذات زيد وانما ابهم هو الامر المقدر فان معناه طاب
 امر من اموره ثم يفسر الكلام بقوله نفسا **قوله** اي في غالب المواد
 يعني كون فالكلام مقرر مقدار في غالب المواد ولا فقد يكون
 غير مقدار نحو خاتم فضله **قوله** اي دفع الابهام مطلقا اي كذا
 عن مقرر سواء كان مقدارا ام غير والغرض بيان حاصل
 قوله في ضمن عد جعل ظرفية العدد المقدار من قبيل الظرفية
 الخاص للعام **قوله** قفزان برا القفيز مكيال ثمانية مكيال
 والكر كالتور مكيال تسع صاعا ومضافا **قوله** على الامثلة الثلاثة
 اي ان اقسام غير العدد اربعة وقد مثل الثلاثة منها وترك

واحدة مصينة ثم وصفت بوضع اخر بلغة اخر فالوضع معين
 باعتبار كل وضع والامام انما نشاء من تحله الموضوع **قوله**
 اما موضوعه هذا لثبته يد اشار الى الخلاف وقد سبق في اقل
 الكتاب ما اخرناه من المذهبين **قوله** من لعدا الموضوع له
 اذا كان موضوعا للمفهوم الكلي مرجح انه موضوع له فان الابهام
 وان وقع في الموضوع له اي تلك الجزئيات مثلا فلا يعلم انها
 المراد عندنا طارنا للفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها
 فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام
 عرض له بحسب استعمال **قوله** ولا مرجح وضعه هذا في
 راجع الى الوزن **قوله** نحو طاب زيد اذ الابهام في طاب و
 في ذات زيد وانما ابهم هو الامر المقدر فان معناه طاب
 امر من اموره ثم يفسر الكلام بقوله نفسا **قوله** اي في غالب المواد
 يعني كون فالكلام مقرر مقدار في غالب المواد ولا فقد يكون
 غير مقدار نحو خاتم فضله **قوله** اي دفع الابهام مطلقا اي كذا
 عن مقرر سواء كان مقدارا ام غير والغرض بيان حاصل
 قوله في ضمن عد جعل ظرفية العدد المقدار من قبيل الظرفية
 الخاص للعام **قوله** قفزان برا القفيز مكيال ثمانية مكيال
 والكر كالتور مكيال تسع صاعا ومضافا **قوله** على الامثلة الثلاثة
 اي ان اقسام غير العدد اربعة وقد مثل الثلاثة منها وترك

مثال الذراع **قوله** ليسوف المقادير فان من جعلها الذراع
ولم يذكره وذكر بعضها وهو الوزن حيث ذكره مثالين لان لا
سم قد تم في احدها بالتكوين وفي الاخر بالتون **قوله** مع التكوين
وانما استحالنا لاضافة مع هذا الامر لان اسمنا تلبس باحدها
صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج في تمام معناه الى
المضاف اليه **قوله** عندي الافرود قال في القاموس الافرود الذي
او الطويل بل الاسفل بسبع داخله بالفار **قوله** وهو ما نشأ جواره
اعني اطلاق اسم الكل عليها **قوله** رجل دريس فانه وان كان اسم
حسب افراد بالآ ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط
قوله بالخصوصية الكلية او شخصية قبل الاول دخلت انواع وبالثاني
دخلت الاعداد **قوله** مجاز يعني ان اطلاق الجمع على الافراد على ما ذكر
الواحد حتى يشمل المتن مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المتن الا ان يراد
الجمع الثاني **قوله** او المعنى على المعنى الاول كان ناقصه وعلم الثاني بامنه
وهو الفارق بينهما **قوله** عشر وك اي العشر التي لك **قوله** وعشر ميا
اي عشر مئة يعني يوم العشر منه اذ ادعينا اه قد يقال ان العشر تكرر
و رمضان معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون على **قوله** و
لفضوه من المقادير اه فادع عن طلب القيمة فلم ينجح الى بضعة الذي
نضا فيه **قوله** كان الظن ان بقوله اه لان الابهام الذي في الضمير ليس
الا في الذات المقدسة التي هي طرف النسبة **قوله** حسبك زيد

اي يكتفيك زيد جهة كونه رجلا خاصا بالمتنصب عنه ونفي ما
المتنصب عنه الاسم الذي في مقام القيمة حتى نفي القيمة بسبب قيام ذلك الاسم
مقامه ففعله كزيد في طاب زيد ففسا فان الاصل طاب نفس زيد
ولتعلقه فلا يكون هو الاب **قوله** يجب المعنى حتى يكون طاب زيد و **قوله**
وارد بن عليه واما يجب اللفظ فهو معطوف على ابا الاعني **قوله** فالنفس عين
لان المراد بها هنا ذات التي **قوله** على ان يكون الضمير فيه معينا بال
الرجوع الى شخص معلوم **قوله** اي جهة فادسا وهذا القول انما يتعمل
للتعجب اعم الخبز الصادر من المذبح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله
اي الله ما صدر عن المذبح من جهة **قوله** بعد ما لم يكن نصا العز من هذا
رفع ما اورد عليه بالنقص بطاب زيد ففسا فان القيمة فيه اسم يقع
جمله لما انصب عنه ولا يقع لتعلقه وبعد هذا التقيد ان يقع هذا
يصح جمله لما انصب عنه القيمة زيد في طاب زيد ففسا مجازا باعتبار
سبب نصب حيث انصب باعتبار نسبة الفضل اليه فالناسب حقيقة هو
الفضل او شبهه **قوله** يرفع الابهام عنه فيه مسحة فانه انما يرفع القيمة
عن تلك الذات المقدسة المستعينة اليه **قوله** اي بما جاداه لما كان
الظن ارجاع الضمير الى الضمير المذكورين فيحكم ما كان نصا في
عنه تكلف لمرجع الضمير حتى يحمله **قوله** وايضا لما ذكره في هذا التفسير
حيث قال وانا لا اري بين العز واللاهنا فانا لان معنى العز ما احسن
فرويه فلا مدح في غير حال العز وسبب الابهام هو المعنى هو من جملة

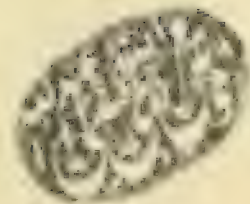
للمعقولة

قوله لما قصد المقارنة الدالة على ان العلم غير مراد **قوله** متعلقات الاناء من
او غسل او ماء او لبن **قوله** غير قادم في النفسك ان بناء على العلم
الذي يقبل العقل السليم **قوله** لغير المحتاج الى التعريف اي تعريف
مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد لا واخواتها مخالفة للشي
قبلها نفيًا وإثباتًا اذ عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى
لفظي بين قسميه مناهما حقيقتان مختلفتان وجعها في تعريف
واحد غير ممكن فلذلك لم يعرضها المصنف فان الحقايق المختلفة
يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك **قوله** هو المخرج اه وهما شبهة
مشهورة وهوانك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك
اقتبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفى
لحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجود احدها ان زيدا
غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمحض ان المتكلم اراد
بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيدا فمروية للسامع
على امر بالتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واداء الاستثناء
بإزالة اسم واحد مذكور له على عشرة الا واحد مفعول على استعقلا
دخول ولا اخراج وثالثها وهو الخبز في الجواب ان المارد با
القوم مثلا معناه المجي ثم اخرج بالا مستثناء منه زيد لكن
الاستثناء بعد الاخراج وبيان ان قولك قام القوم المخرج
زيد جازا وذلك لان المشوب اليه الفعل وان تأخر عنه

لفظا

لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها
الفعل وهذا يقتضيه حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا
استثناء من وراءها ان دخلت من حيث الافراد واللفظ والخرج
عنه في التركيب الحكم لان الاستثناء بيان لغير كل كلام التحق
التعريف فوقف حكم صده على اخر كما في ضربت زيدا راسه فلا
تناقض لاختلاف الجهة **قوله** في كلامه موجب وانما وجب نصب
لان جعل بدل فيفيض الى الكذب عند سقوط المبدل منه
يظهر من قولك جاء في الا زيدا اي جاء في كل احد **قوله** لان
الكلام تعليل لقوله ولا حاجة بدليل لقوله او كان بعد عدا
خلاف ان نصب بعد هما على المفعولين **قوله** لانه شئ الضمير راجع
الى المستثنى **قوله** اذ له نسبة اه اي المستثنى نسبة الى ما نسب اليه
الفعل او شبهه لان الفعل وشبهه نسبة الى المستثنى منه وحروبه
والمستثنى والمستثنى جزء مما اسند اليه فالنسبة هي الجزئية ويجوز
ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه اسند الى المستثنى منه
والمستثنى جزء من افراد النسبة هي الفردية والاولا مع ولا عمل
في الكل ناسبا ان يعمل في الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام
شابه المفعول بفعل فيه العمل الخالف لما قبله واعلم ان ما ذكرنا من ان
هو احد المذهب بقيت مذهب اخرى احد هما مذهب اليه
الكسائي وهوان عامل النصب مقدرة بعد لا احد وانه الجز

فتقدير قام القوم الا زيد قام القوم الا ان زيد لم يقم وثانيها
 ما ذهب اليه الفراء وهو ان لامه من ان ولا العاطفة حد
 الدون الثانية من ان وادعت الاولى في لام لانها المنصب
 الا الاسم بعد هانبا وانما اتبع ما قبلها في الاعراب فيل
 العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المصنف في الايضاح وهو ان العا
 في المستثنى بواسطة الا لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا
 نحو القوم الا زيد اخوك وراعيها وهو الذي اليه اذهب ان حال
 الضم اليه من غير حاجة الى شيء معها لانه حرف وتختص بال
 وغير متصلة منها متصلة الخبر وفوقه من الجرد والمذهب
 السابقة يفضي الى الطويل فالقطع مطلقا سواء كان في كلام
 موجب وغيره وسواء كان قبل اسم يصح حذفه ام لا **قوله** فمن حم
 هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم مع لا معصوم وقال السيرافي ان
 من حم الرحم اي الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم للضاف مقد
 اما رحم من رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوائف
 الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السقيفة وعلى جميع
 هذا التقدير فالاستثناء متصل **قوله** ام الباب لانها موقوفة
 بالاستثناء وما عداها موضوع لمعان اخر من المعايير و
 الظرفية والمجاورة ونحوها استعملت في الاستثناء والنوع من
 المناسبة **قوله** او الى اسم الفاعل لدلالة الفعل على صاحبه **قوله**



او الى اسم الفاعل بعض مطلق لان الكل مشتمل على البعض قد
 في ضمن الكل **قوله** على مجيئهم اي تجاوز المجزئ زيدا وحاصله انه لم
 يجزئ ولا يصرف فيها اي بان شئ وتجمع كما في غير حال الاستثناء
 وهما فانك تبا سبب المقام وهي ان سبب قوله سبب قوله
 انه جاء الى حماد بن سلمة الكتاب الحديث فاستقل منه قوله عليه السلام
 ليس من اصحابي احدا لا ولو شئت لا اخذت عليه ليس بابا الا
 فقال سيبويه ليس ابو الدخلاء فصاح بجمادى تحت يا سيبويه انما
 هذا استثناء فقال والله لا طين على الا ليجزئ منه احدكم معنى
 لزوم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رويت
 بالاسانيد الكثيرة الى ابن هشام المخضرم ان سبب قوله سيبويه
 الصواب جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول في رجع بالصواب **رجل**
 ضم العين فقال ليجزئ يا سيبويه انما هو رجع بكسر العين
 فمضى ولزم الخليل **قوله** على البدلية اي بدل البعض من الكل و
 صح مع انتفاء الضمير والراجع الى المبدل منه الذي هو شرط
 بدل البعض لان الاستثناء المتصل يقع غناء الضمير لانه يفيد
 ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** الا اذا كان المستثنى منه
 غير مذكور وانما باعرب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المستثنى
 اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والا والمستثنى باعرب المستثنى
 بما يقتضيه المنسوب لانه الجزئ الاول والمستثنى صار بعد في

حيز الفضلات فاعلم ما هو حقه من الاعراب لا تنقاه
 الحجة الاولى كذا اذا جزم **قوله** ليفيد فائدة صحيحة اي ليفيد
 الكلام **قوله** نحو قولك كل حيوان اه قال الفاضل المحشي هذا مشا
 لما يصح منه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه انتهى ذلك لا يصح
 حذف المستثنى منه وتسلط عامل على ما بعد الا والتسليم
 حيوان عظيم من حيوانات البحر **قوله** لان بقى التقي اثبات هذا
 بحسب العرف **قوله** على جميع الصفات وهو محتمل لان منها الضفا
 المتناقضة كالقيام وعدمه **قوله** عمدا بالخنا راعى جعل المستثني
 به لا كما عرفت سابقا **قوله** صفة غير الشبهة كالعلم والكرم
 والشجاعة ونحوها **قوله** لا تراها اتفاقا اي حتم من الاختصاص
 جود زيادتها في الاحباب فانه يجوز في غير من الاستغرافية
 هو قد كان من مطرد ذلك ان فائدة من هذا التخصيص
 كون النكرة مستغرقة للجنس لا لولاها لاحتمل احتمال
 ان يكون معنى ما جاء في رجل ما جاء في رجل واحد بل
 جاء في اثنا عشر واكثر مني لنا كيد ما استفيد من النكدة
 من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظن في الاستغراق
 لكنها كانت محتملة غير ذلك اذا عرفت هذه الفائدة فظهر
 وجه عدم جواز زيادة من هذا في الاثبات **قوله** لنا كيد
 اي في محرمها وان لم تناسه نحو ما جاء في من رجل واحد

لا يثبت في هذا
 في الاستغرافية
 في الاستغرافية
 في الاستغرافية

كما عرفت **قوله** لان فتحة هذه الجملة انما هي ضمنية لدفع مثال
 انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله
 لا مضوبا **قوله** لا حقيقة اذا لم يكن اه ذهب بعض النحاة الى
 ان العامل في العطف والبدل مقدور بقرينة السابق وفي ثنا
 التوابع العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب مستحب على التتابع
 بعضهم الى ان البدل والعطف كساير التوابع فاشارة الى ذلك
 فانه تناسب هذا المحشاه علم انه قد اشتبه هذا الشرع بالمشا
 بين ارباب هذا الفن حتى صار من المصاح وهو ما تابع لم
 يتبع متبوعه **قوله** في لفظه وحده ياذ الثبت **قوله** ما اذا يعلم
 غير علم ثابت حاولت في اثباته حتى ثبت برفع غير رجل
 اشكاله ان غير تابع لعلم ولم يتبع لفظ وهو ظم ولا محل اعني
 المضب على انه خبر لما قبل يتبع محل البعيد اعني الرفع على انه خبر
 المتبدا في الاصل فالمراد بالحل الواقع في النظم هو المحل المقرب
 جملا للالفاظ على المتبادر منها **قوله** اي برة الله يعنى ان
 فاعل جاشا خفي الله تعالى من غير سبق ذكر لغيبه
 على التخصيص المذكور من وجوب المضب في المستثنى من
 والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير التو
 التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص **قوله** انقل
 اعلم بان الاعراب حقيقة للمضاه اليه لدلالة لها على ان

لكونها بمعنى الخاير تقول مرت برجل غريز ايدي مغاير
قوله فوجب اي واقعة بعد متعدي ان يكون موصوفها
هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المتابع فان وقوع شئ بعد
شئ يستلزم وجود الشئ الثاني لفظا وانا اشترط ان يكون
مذكورا ليكون اظهر في كونها صفة بخلاف غير فانها لما كانت
مستغنية في الوصف جاز تقدير موصوفها وناية تفسير
الجمع بالمتعدد ليدخل فيه مثل قوم ورهط في المستثنى **قوله**
كل رجل الا زيدا جاء في اء واعلم ان خرج مثل هذين المثالين
عن هذه الصابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع
المتعدد كما في قوله لا فلو اتفق على ظاهره لخرجنا به **قوله** لتعد لا متنا
عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم
دخوله قطعا والجمع المنكود غير المحصور يتناول جماعه غير معينة
ولا يخرج منها لا يتناول المستثنى ولا بعده فيتعذر فيه
كلا النوعين من الاستثناء **قوله** ما جاء في مائة رجل الا زيد
وجبا لتعد عدم يتيقن دخوله في المائة وعدم يتيقن عدم
دخوله فيها **قوله** الا واحد والارجل والاحجار فلا ولا
المستثنى المتصل والثالث المنقطع **قوله** يتيقن هو قيد للدخول
اي الدخول المتيقن الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم
قوله الا الفرقان وهما نجان قريبان من القطب لا يتفان
ومثل هذا الشعر قوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون

والعالمون

والعالمون كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم
هالكون الا المخلصون والمخلصون على خط عظيم **قوله** والا
وجبان يقال له لانه مستثنى من كلام موجب **قوله** مكان
زيد هذا الكلام اشارة الى نائية معنوية وهي بيان معنى هذا
التركيب اي ان معناه القوم جاؤني بديل زيد اي هو لم ينجي
والي نائية لفظية نبه عليها نجم الامة وهو ان موسى في الاصل
صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا موسى اي
مستويا ثم حذف الموصوف واقام الوصف مقام مع قطع النظر
عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط **قوله** ولم يبق
سوى العدوانه موسى فاعلم يبق لم يظهر اعلم بالوجود
الالف وهذا من ابينات الحماسة اولها صرح الشرفا مسج
وهو كما صرح اي انكشف عن بيان اي ظاهره ناهم اي خبرنا
عدوانا كما خزاننا وشكنا تدن تدان **قوله** وزعم الا حفض
ان موسى هذا بالمدح يتياني الضبط في اخرها **قوله** اي كان
كنت مطلقا فان هنا مصدرة والتقدير لا جل انظادك
انطلقت **قوله** قيا سا على ما قر من ان حذف حرف
الحجر من ان المفتوحة المحققة وان المفتوحة المشددة قيا
ومن غيرهما سماعي **قوله** ثم حذف كان بدلالة ان المصدرة
فانه ليس يدعي الفعل ولا دليل على الخاص فقد العام

حيث كان ولجوا فيها

قوله وايد لا الضير لعدم ما يتصل به وهو كان **قوله** واغت

اه وذلك لفربا الخج **قوله** فالنقد ان كنت منطلقا على

الكسر يكون المشط **قوله** اذ لا م فيه لما عرفت من انها لا تحل

تياسا الا من ان وان **قوله** صفة الجنس محله تقدير لفظ

الحكم لبيان صفة الجنس **قوله** ولا يجد ان يقال ولما سبق

من ان غير منها اقل **قوله** في حدها مطلقا اي سواء كان

سببيا او منصوبا **قوله** احوال مترادفة سميت بهذا الاسم لاختار

صاحبها فكانها ترادفت عليه وركبة **قوله** اي يليها نكرة

اه تفصيل للاجمال الواقع في قولنا المع فان كان مفرا اه فانه

شامل للمفردة المعرفة والفضول بينه وبينها مع ان حكمها كاسيا

الرفع والتكرير وقوله ليرتب على لتفسير العبارة الجملة بقوله اي يليها

اه لان الاضافة الى المفرد على سبيل منع الحلو لا منع الجمع لا يجوز

ان يكون معرف ومفصولا **قوله** فلا امتناع اه لان الجنس يقتض

تعدد اذ لا يتصور في مثل هذه المغاير **قوله** لا يعينه اي

لا يلزم إعادة ذلك الاسم السابق بل انبت بغيره ايضا جاز

كما في لا زيد في الدار ولا عت فان عمر غير زيد **قوله** لا مشها

ولفوله عليه لم اقتضاهم على **قوله** لا حول ولا قوة الا بالله

عن امير المؤمنين عليه السلام ان معناه لا حول عن المعنا

ولا قوة على الطاعات الا بالله **قوله** تزيد عليها لانك اذا

المتصور بك اللفظ الخبيث

فان كان اللفظ لا ينفك عن المعنى فليس هو اللفظ بل هو المعنى

نفسها

فتحتها محتمل ان يكون لا في الموضعين لئلا يفتى الجنس وان تكون

في الاول لئلا يفتى الجنس في الثاني زائدة واذا رفعها محتمل ان يكون

لا في الموضعين بمعنى ليس وان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية

زائدة واذا افتحت الاول ورفعت الثاني محتمل ان يكون الرفع

محتمل على موضع اسم اللبنة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس

ورفعه على اسم الى غير ذلك من الوجوه التي سنطلع عليها في

اثناء تفصيل الوجوه ويجوز الامران وهما كونه من قبيل عطف

للمفرد على المفرد او الجملة على الجملة **قوله** وضعف المضعف هو تخم الامة

الرخي **قوله** اي تانيها لما كان العمل في الاصطلاح لا يطلق الا

في المعرب وعدم التعيين جاز ايضا في معيولها المبنى حمل العمل

على معناه اللغوي اي التاني **قوله** واما الغرض وعرفه بانه

طلب الشئ ولم يكن ذا النالته مطوياً للطلب **قوله** من حروف

الافعال الى الحروف والى مدحولها افعال **قوله** حيث لا يرجح

ولو كان مرجحاً كان المقام مقام لعل **قوله** الا رجلا اه اخر

يدل على محصله تبين المحصل بالكسالة محصل ترايب المعدن

والنقد يرتب تبين تفعل كذا **قوله** يعني عن الاول فانه اذا والا

لا يكون الا اولاً وفيه لطافة **قوله** لمكان لا اختاراه اي لا اختار

ذاتاً والاتصال لفظاً وتوجبا لئلا يفتى اليه فان المبنى قولك لا

رجل طريف هو الظاهر للرجل مكان لا دخلت عليه **قوله**

انه المذكور اى فان المنبى لك بالاضافة هو اسم المذكور سابقا
قوله وينبغي على الفتح اى الثاني نظر الى كونه تكريرا لفظيا ويجوز
 فيه الاعراب رفعا ونصباً وذلك لانك لما وصفتها صار مع صوت
 كانه وصف للاول **قوله** على لفظ من حيث ان فتحه يشبه النصب
 في العروض والاطلاق **قوله** او فحل الفرق بينهما فاعمل ان فحل
 اسمها المنبى نصب **قوله** وجب رفعه لانه ان جعل مستقلا و
 جب رفعه وان جعل متبعا وجب الرفع ايضا لان النصب في قولك
 لا رجل ولا امرأة انما كان اجزا الحركة البناء جري حركة الاعراب
 فجعل المعطوف كان حرفا النقي باشر وهو انا باشر حرف
 النقي وهو معرف لم يكن الامر نوعا متفردا كان تابعا او لي **قوله**
 لمظنة الفضل لم يلفت الى مضى العاطف لقلنا ان هو على حرف
 واحد **قوله** في قول الشاعر وهو الفزدوني مدح عبد الملك
 بن مرثان وقوله ارتدى وتاز را الى جعل المجدد او واو والذ
 وهو كناية عن شك اهقاه **قوله** في خواب اراد به الاسماء
 الست فان اللام المحذوفة منها لا تغاد الا حلة الاضافة
قوله من نحو غلامان اراد به المتن والمجموع **قوله** حين نصبا
 كذا في اكثر النسخ المصححة وفي بعضها حين لا يضاف بزيادة
 لفظ لا فعلى الاول الفرق بين التوحيهين ما استل على عليان **قوله**
 باظهار اللام النبا للسببية وهو لا عدم الاضافة **قوله** من

هو

هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الارب مثلا بل معناه
 الذات المتصفة بالافوة لكنها معناه من حيث كونها مضافا
قوله وهو الاختصاص من ميانه ان اصل معنى المضاف الذي هو
 ابوك اصله لك كان تخصيص الارب بالمخاطبة فقط ثم لما حذف
 اللام واصنف صار المضاف معرفة فبقى ابوك تخصيصا على
 تعريف حادثة بالاضافة واب لك لشارك ابوك في التخصيص
 هو اصل معناه **قوله** والمعنى الفرق بين الاول والثاني
 اعتبار ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو خا
 اعتبار الاضافة باللام بوجود اللام مشاركا للضم المقدر
 فيه اللام وهذا المعنى اعتبار ان في صورة المضاف وان لهذا
 الاعتبار مشاركا **قوله** لم يرجع صلة الثبوت **قوله** في النقي قال
 غلب الامة ان ما وليس لبقى الحال عند الحاجة وقيل هما المطلق
 النقي وهو الحق **قوله** بل هما مبتداه وجعلتهما الاختصاص
 واحد وهو الاسم اعم من مجاز تحقق علامة الشيء بدون
قوله بحسبك درهم فان حسبي داخل في تعريف المضاف
 اليه المذكور مع انه مجزئ وهذا لك لمتساوية المضاف اليه
قوله وكذا معطوف على قوله مثل **قوله** اى ملفوظا كان يريد
 ان المصدر بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوفة وداعلى الرفع
 حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا

الخصال المستهينة

الخصال المستهينة

الخصال المستهينة

سماعي لا قياسي **قوله** متلها يعني اريد بالتحريك الانسلاخ فلا
 يرد ان المعنى على القلب وهو انه مجرد عن تنوينه **قوله** في المثلث
 في قوله في معنوية ولفظة بعد قوله فالنقد يراه **قوله** على ان
 ان يكون انما قدر هذا التصحيح المحل فانه لا يبين المعنوية كونها
 لان حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر فلهذا
 مع ايراقها مع فالنجل عليه **قوله** على التقديرين مستعارة لعد
 افادة التعريف والتخصيص **قوله** كل رجل وكل واحد فان الاضافة
 فيها لامية لا فادة الاختصاص اي اختصاص العموم والشمول
 المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل ولم يسمع في مثله نقد
 اللام وبعضهم تكلف تصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا لا حاطة جز
 كلى اضيف هو اليه وضافة الجوزي الى الكلى عجيبة اللام لكن يمنع
 اطلاق اللام الا بعد التناويل بالجزئيات والافراد مثلا والا
 لزم فك كل من الاضافة وذلك لا يجوز وورد بان كلا لا حاطة و
 الجزئية والفرق ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في المظن
 فتصحيح اضافة الجزئية الى الكلى مما لا يجدى في تصحيح اضافة كل الى
 الجزء والى الافراد **قوله** لان الهيئة التركيبية ميانك انما قلت غلام
 زيد يراد به وصفا غلام لمزيد خصوصية يزيد انما يكون اعظم
 علماء او اشهر بكونه غلاما او معهودا بكونه وبين مخاطبك
 بحسب الخارج او الذهن فحينئذ قلنا علام غير معين على خلا

وضع الاضافة **قوله** كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا
 يستلزم معهودية الفعل وتعريفه **قوله** ولقد امرنا فان المراد
 لثيم غير معين والالتماس في مقام المدح والاستغراق غير ممكن
 القرينة على ارادته وفوق الجمل وصفا له مع انها مكنى اخرى فوضت
 ثم قلت لا يعينك وانه حرف عطف والناو الثاني للفظ كره **قوله**
 هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه **قوله** في نحو غير مثل
 شبهه ونظيره سواء **قوله** لو غلبها في الابهام فان مماثلة زيد في
 لا يختص ذاك وكذا مغايرة فانه يشمل كل في الوجود **قوله** مختصا
 للمحصل قال نجم الائمة وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بيان التعريف
 ان لا يمنع من احتياج التعريفين اذا اختلفا **قوله** بل فيها زوال
 والحاصل ان العلية وضع فان للكل فانالت ما انتضاء الوضع
 هو ما لم يكن الاضافة وصفا فانما لم يترك مقتضى الوضع الا قبل فلو
 اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان **قوله** قال ذو الرمة
 كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا ما تلى سلى سلام عليك
 هل الاذن من **قوله** الا في مضامين دارج وهل يرجع التسليم
 او يكشف العنى عن المعنى الذي هو في عمل عن حال سلى والناو
 في جمع الفية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر
 عليها والبلاقع جمع بلقع اي الحمال **قوله** في تقدير الانفصال
 اي ما عجز في اللفظ من رفع في المعنى او مضروب **قوله** حواج

فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوينا حقيقة تسقط الاضافة
 الا انه في حكم اسم المنون حيث انه قابل له لولم يمنع منه مانع
قوله لا دخل في ذلك فان جواز المثال الاول واما متاع المثال
 الثاني مبينان على انتقاء التعريف ولا مثله الا تية مبنية
 على افادة التحقير **قوله** كان الاستيكان ما هو مرفوع عليه اعني
 التحقير المذكور مريجا بخلاف اصل الفرع ان السابقين فانه
 مذكور ضمنا **قوله** لكثرة لولحقه من مخالفة الفراء فيه والاستدلال
 عليه **قوله** شوب مصادره لان اثبات المطلوب **قوله** باذخال
 رب لا فاعلا دخل الاعلى التكرار وجوز بعضهم استنادا الى
 ان الضمير الرجوع الى التكرار في حكمها **قوله** وفيه وجهان احدهما ان
 اما وجه تسميته الرفع فلما هو الصفة عن ضمير موصوفها واما الوجه
 ففيه تكلف حيث جعل الفاضل مستمرا بالفعول منصب **قوله** فاقعة
 اه تعين ان اللام لا تحذف من المفعول الا اذا اتخذ فاعله
 فاعل المفعول وهذا قد اختلف فان الحامل هو الخوى
 الجائز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمحولية ليكون راجعا
 الى المسئلة **قوله** على تقدير الاول من التقديرين الخاصين على
 تقدير كونه رقا لا استدلال الفراء **قوله** معنى اخر فان معنى
 هو هو ومعنى الثالث هو له او فيها ومنه **قوله** متا ولا بمسجد الله
 الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع

وكان يقال
 ربا لا فاعلا
 دخل الاعلى
 التكرار
 وجوز بعضهم
 استنادا الى
 ان الضمير
 الرجوع الى
 التكرار في
 حكمها
 وفيه وجهان
 احدهما ان
 اما وجه
 تسميته
 الرفع
 فلما هو
 الصفة
 عن ضمير
 موصوفها
 واما الوجه
 ففيه
 تكلف
 حيث جعل
 الفاضل
 مستمرا
 بالفعول
 منصب
 قوله فاقعة
 اه تعين
 ان اللام
 لا تحذف
 من المفعول
 الا اذا
 اتخذ
 فاعله
 فاعل
 المفعول
 وهذا
 قد اختلف
 فان
 الحامل
 هو الخوى
 الجائز
 المسئلة
 المذكورة
 فاول
 الحمل
 بالمحولية
 ليكون
 راجعا
 الى
 المسئلة
 قوله على
 تقدير
 الاول
 من
 التقديرين
 الخاصين
 على
 تقدير
 كونه
 رقا
 لا
 استدلال
 الفراء
 قوله معنى
 اخر
 فان
 معنى
 هو هو
 ومعنى
 الثالث
 هو له
 او فيها
 ومنه
 قوله متا
 ولا بمسجد
 الله
 الجامع
 وذلك
 الوقت
 هو يوم
 الجمعة
 كان
 هذا
 اليوم
 جامع

للناس

للناس في مسجد للصلوة فاضافة مثلهما في قولهم سيف شجاع
قوله وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع
 قبيل اضافة العام الى الخاص **قوله** الساعة الاولى وهي اقل
 ساعة بعد زوال الشمس **قوله** الجبة المحفأة لانها تنبت في حجاب
 السيول ومواضع الاقدام فيلحقها الزوال **قوله** هو جانب الضيف
 راجع الى الجانب اي الجانب جانبه لانه يكون تح الجانب جزء
 من المكان والمكان واقع في جانب الغربة والمقصود ان الجانب
 جزء وجانب من نفس الغربة الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان
 المقدر هو نفس الجانب من شق واحد وجزء من الغربة الذي
 هو الكل فيستقيم **قوله** قطيفة جرد القطيفة كساء لاجل كثر
 ومعنى قطيفة جرد قطيفة متعرجة عن الحمل اي ذهب حياها
 من كثرة اخلاصها **قوله** لغوجوز الفراء اضافة احد المثلين
 الى الاخر وتبعه عجم الامة وهو الحق عندي لوروده في كلام
 لكنا امير المؤمنين علي عليه السلام كثيرا لكن ان يكون لفظ المضاف
 اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان **قوله** سواء افادته
 اشارت الى ان لفظ يختص الواقع في عبارة المصلي من غير التخصيص
 المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من المخصوص
 فيشمل المثالين كليهما **قوله** ففيه خفاء لان الشيء عند جماعة
 يشمل الموجودات الخا رجى والذهني والعينه كذلك فلا عموم

بشرط

ويزول الخفاء بما ذهب اليه ائمة من ان الشئ معبى الموجود
 في الخارج والعين معبى الذات شامل له وللمعنى فيه كما
 لطبايع الكلية **قوله** وسعيد كذا الكون الجوال وهو لقب شجر
 بالذم اي ان بطنه مفتوحة مثله **قوله** وهو في عن الخفاء
 لان عجبهم عن اواخر الكلم وعند الصفيين ما سلم اوله ^{سط} و
 واخره من حروف العلة **قوله** بعد السكوت نحو وصول بس
قوله حقيقة او حكا حقيقة ككاف التشبيه واذنه وفان
 او حكا كالضمير في آل منك والياء في غلام فالحال ان
 في حكم ابتداء **قوله** بغيره اي المنسوب والمجرى **قوله** واني اذ
 قد با حلك انما الجاهل ولا اري ذوالجواز اسم شون بين واري
 على صيغة المفعول معني اظن ومعناه ان قضاء الله وقدره
 انزلت هذا الموضع الشريف فاقسم بان في ان هذا الموضع ليس
 اريك **قوله** وتقول اي امرأه قيل اما صرح بالقول فخرزاعن
 الحم والحق الى نفسه **قوله** الاسماء الاربعة اي ابي له وجي وهي
قوله بالحركات الثلاث فهي فها في مثل يدي في حذف اللام و
 جعل الاعراب على العين **قوله** وضع وصله بيا نائم اذا را
 ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يأت لهم ان يقولوا جا
 رجل ذهب نحيا وا بدد واذن **قوله** لكان اسم لشميل
 الاعلام حكم خاص كذا الحذف والقلب فتبقى اضافته الى المضم

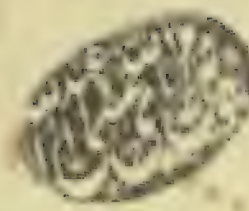
لتنقي

لتنقي تلك الاحكام الحاصلة عند اضافته تلك الاسماء اليه **قوله**
 كالكاهل وهو ما بين الكتفين **قوله** يا زيدا العاقل اه فان ضمة
 زيد وتحت جبل اعرابان حكما من حيث انها شيهان الاعراب
 في العروض كما عرفت **قوله** فلو جردتاه بان يقوم مقامها غيرها
قوله الرقيم اي المرحوم بلعن الضاحكين او المبعدين **قوله** فهاذا **قوله**
 يدل دائما في جميع استعمالاته لا تقع صفة لانك انما تجن
 بالصفة لتعريف المخاطب بوصف المبهمة مكان المخاطب يعرف قبل
 ذكر الموصوف فلا يجوز ان يكون صفة متضمنة للحكم المجاوز
 للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذا هو الجمل الخبير لان الانسان
 لا يعرف المخاطب حصوله الا بعد ذكرها ولما لم يكن حائرا ^{المستد}
 معقلا ولا مختصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم
 ان الجملة ليست تكملة ولا معرفة لانها من عوارض الذات لكنها في
 حكم التكملة حيث يجمع تاويلها بها كما تقول في قام رجل ذهب اب
 قام رجل ذاهب **قوله** يعني صفة اعتبارية اشارة الى دفع
 اعراض تقرير ان اللفظ تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال
 معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة
 حقيقة فائدة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية فائدة **قوله**
 والتكثير جوز للكوفيين وصف التكملة مطلقا بالمعنى والاختصاص
 وصف التكملة المخصوص بها **قوله** يتركه فيعدون اه لكن ضعف

اشهد من قاعدون لان الالف والواو في الفعل فاعل في الالف
 مجازا منها في الصفة فاشهدا علامتان قطعا **قوله** ضمير الغائب
 اجاز الكسائي وصفه استنادا الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
 الحكيم والمجهور يحلون مثله على البدل **قوله** المادح والذم اي
 كما انها لا توصف بوصف يفيد ايضا احكاما فكذا لا توصف وصفا
 يفيد المدح والذم **قوله** اعرفها المضمر تاما المتكلم والمخاطب فلعل
 الالتباس بينهما واما الغائب فلان احتياجا الى المرجح الحقة بها
 في عدم الالتباس واما كان العلم اعرف من الاشارة لان مدلول
 العلم ذات معينة في الموضوع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة
 فان تعيينه في الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع
 الاشتباه في مثل هذا احتيج الى الصفة الدافعة واما كان اسم الاشارة
 اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة با
 القلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريك في الترتيب واما
 المضاف الى احد هاتين تعريفية مثل تعريف المضاف اليه وعند المريد
 انه افقضى لذا يوصف المضاف الى المضمرة لا يوصف المضمرة واعلم
 ان سيبويه استثنى من اعرافية المضمرات من الاعلام لفظ الله
 فذهب الى انما من كل معرف ونقل في رايه في المنام كما
 الله قد نجاة من احوال الحساب مرقاة في جزيل الثواب لهذا
 السبب **قوله** مع صلة قيد به لانه بدل ولها مبهمة حتى ذهب

الان

الى ان تعريفه افا اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب
قوله انسان بدليل الاشارة والمرد **قوله** بل رجل فهم من تذكر
 الاشارة والصفة **قوله** ايضا المعطوف لان العطف مع مصاد
 فلا يكون من التوابع **قوله** متعلق بالقصد قالا الفاضل الخ
 ولو ضحي انه ليس متعلقا بالمفهوم والالكان المعطوف بنفسه
 بالنسبة وليس كذلك اذا المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو
 متعلق بالقصد المفهوم من المفهوم لانه عبارة عن قصد نسبة او
 نسبة شئ اليه انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وقامل وانتم
 قد اوضحتم بقوله فعمرو تابع اه **قوله** نسبة الى شيوخ زيد وعمرو في
 الدار ونسبة شئ الى شيوخ زيد وعمرو **قوله** والذم اي الكاتب
قوله وقيل قد جوزه عن المم الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
 ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجوبه ومعطوفا
 من وجبه وهذا الوجه جعل صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا
 بوجه **قوله** لا يضاف الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاول
 متعدد وفيه ان يقال ان بين الثمانية حتى يكون مدخولها ايضا
 مدخولا لا ولي فيحصل التعدد **قوله** مستدلين بالاشعار
 وقد قد منا طرا منها وان لا يصح جوازه لو توقع في الفران
 وفي نسخ الادعية الماثورة المكتوبة في زمن اهل البيت
 تدعى عليهم وتقريرهم حجة كلفهم وحمل الاشعار



على الضرورة ليست له ضرورة **قوله** لقصد علم التعيين وحاصله
ان الضمير ان كان عبارة عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة
الخطا اليها في حكم الافضل مكان الاضافة مفقودة **قوله** او محمول
اه حاصله ان الاضافة بجملها الا ان الضمير يرجع الى شاة لا الى
الشاة المذكورة بعينها اي بمخلة شاة لا بمخلة هذه الشاة و
اما كان هذا شاذ الا انه ان يقصد ما قصد بالاسم الظاهر
بعينه فجعل عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا
الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق الرجوع واما الشذوذ
الذي جعل جوابا ثانيا لما فوجها شذوذ عطف المضاف
الى الضمير على ما جرد ب وهذا اندفع ما ذكره الفاضل
الذري من انه جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ
جوابا اخر لان ذلك الشذوذ الذي جعل جوابا ثانيا لما غير
هذا الشذوذ الذي ذكره في الجواب الثاني واندفع ايضا
ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذ لم يكن له مرجع ووجه اند
ان الضمير اذ لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحج في الجواب
الى ما ذكره نجم الائمة من ان الضمير الرجعة الى النكارة
المخصوصة نكرات **قوله** لا لقانا السببية جعل الشم لهذا
الجواب ثلث احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني
تخصيص كون العطف في حكم المعطوف عليه بان لم تكن

بينما سببية لانها يصلح بمنزلة شئ واحد فيكفي لابط المعطوف
عليه المعطوف وهذا مما خوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر
ما معناه ان الحمل التي يلزمها الضمير كالمضلة والصفة اذ ا
عطف عليها جعله اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها
بعد مضمون الاول منها خياعة او لا وغير ذلك جاز تجرد
احد يما عن الضمير كقبا باختلاف لان ذلك لا يبطع جعل المجموع
امرا واحدا نقول الذي جاء متغيبا الشمس يد لان معناه انه
يعقب مجيء غروب الشمس يد والثالث ان الفاء السببية مفيدة
لمعنى في الجملة الثانية وابطالها بما ربط به المعطوف عليه وهو
ان ليس بيجل تواما مؤله ويمكن محو اب اخر بتقدير الرابطة
قوله بسببية الضمير يرجع الى طية **قوله** اي وقع العطف الغرض
من هذا اصلاح عبارة المم لان العطف ليس عاملا بل على
معولها فاصحت العبارة بثلاث وجوه احدها اصلاح النظم و
حاصله ان عطف المسند الى مصدر من قبيل وقد قيل بان
الغير المنزوان وذلك المصدر هو نائب الفاعل والتقدير
اذ اعطف عطف اي وقع بناء على وجود عاملين مختلفين
لم يحز اي امتناع هذا العطف انما هو لوجود العاملين ثانيا
اصلاح بعض شرح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الاما
والتقدير اذا اميل الاميل نحو العاملين بان يجعل المعطوف

لها ثلثا وهو الاظهر ما ذكرنا اكثر وهو ان في عبارة المص
مضافا مقلدا **قوله** ما كل سودا اه فان قوله ايضا عطف
على سورة الجرد والعامل فيه كل وقوله شجرة عطف على ثمرة
والعامل فيه ما وهذا مثل حاصله انه ليس كل ما استحقه ظاهر
فهو يبيح في نفس الامر لا كل ما استحقه مستحق ظاهر فهو يبيح في
نفس الامر لا كل ما استحقه ظاهر فهو حسن في الواقع وعبر
بالتمش والتشقي لان التمش مشهور بالسواد المستلزم لقب الخلف
والشجرة عكسها **قوله** اكل امرأه فان قوله نار عطف على امر
الجرد والعامل فيه كل وقوله نار عطف على امر المضروب و
العامل فيه تحميمين وحاصل معناه ان الاستفهام لا ينكح
والنقد اكل امرأته تظنية حلا كما ملا في الوجولية
وكل نار رايتهما تنو قل في الليل تحميمها نارا كالنيران
المضيئة في الليل لطلب الضيف وارشاد الضال في الطريق
على ما هو اعادة العرب **قوله** بحسب الظم جازاء الغرض
هذا دفع ما ذكرنا الفاضل الهندي من ان الثاني في هذه
الشرطية منافي للقدم لان لفظة اذا وصيغة الماضي تقتضيان
التحقق فالقدريخ انا وقع العطف على عاملين وتحقق
وثبت لم يجوز وهو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف
يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب

الظم متحقق والمتحقق بحسب الظم لا ينافي الامتناع بحسب
الحقيقة فان الزاكيه الفاسدة الخالفة لقوانين الخواكها
جائز بحسب الصورة **قوله** عند الجهور اى المتأخرين والا فانا
للمنفذون قد اطبقوا على جواز كما اعترف به نجم الائمة الا في
مخوفى الدار زيد والحرف عجم وهو الحق عندى لوروده
في القران العزيز وفي كلام الفصح **قوله** لم يقوان يقوم اه
هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في العطف
حرف العطف بنباية عن العامل السابق وهو بعيد كقول
لاحد القائلين وفي العامل في العامل في العطف مذهبان
اخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في العطف هو
الاول بواسطة الحرف وثانيه وهو عند مذهب القادسي
وابن جني ان العامل في الثاني مقدور من الجنس الاول ومنه
سيبويه هو الاول **قوله** في الدار اما الحرف عطف على الدار
العامل فيه وعمر معطوف على زيد والعامل فيه لا يتبداء **قوله**
على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمول عامل
واحد **قوله** نحو يريدون الآية المشهورة بينهم ان المضاف اذا حذف
يجوز اعل به على المضاف اليه كما في راسل القري لان قام مقام
مكانه المضاف ويجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعل به
السابق ولما كانا مثلا امثلة المتنازع فيها من هذا القيل

استشهد لها بالاية الكريمة **قوله** منسوباً بخوضه **قوله** زيد
او منسوباً اليه بخوضه زيد **قوله** اي التاكيد اه دفع
لما قيل ان قوله والشمول لغو لظهور ان كلهم في جاء القوم كلهم
يقروا بالمتبوع في الصبة فيفيدان النسبة الى جميعه لا الى
لبعضه وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع في النسبة شاع بينهم
في التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يغني عن ذكر الشمول
قوله ثلثهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة
مضاف الى العدد الى غير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها
ولكن لا يؤكدها بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل
ذكر التاكيد حتى يكون تأكيدا **قوله** اي مكررا اه تصحيح المحل
قوله في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة عجزا واجمع واخو
قوله مطلقا اصطلاحيا او غير **قوله** فهذه الكلمات فينبغي ان
لا يدكرها كما لم يذكر حسن بسن وفائدة مثل بسن تزيين
اللفظ **قوله** يمكن استنباط اه كان ليقا اما الاتفاك ان
العموم هو تمام الافراد والاحزاء وما ارى فلا تمام لشيء
والعموم هو التمام واما البيان فلا نه يستلزم انبساطا
وشمولا والعام مبسط شامل واما الطول فلا نه امتدادا لعا
باعتبارا والكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين
تباين **قوله** تغليبنا ان الاول حقيقة هو النفس **قوله** ولا خا

هذا هو الذي في قوله
لا يدكرها كما لم يذكر حسن بسن وفائدة مثل بسن تزيين
اللفظ قوله يمكن استنباط اه كان ليقا اما الاتفاك ان
العموم هو تمام الافراد والاحزاء وما ارى فلا تمام لشيء
والعموم هو التمام واما البيان فلا نه يستلزم انبساطا
وشمولا والعام مبسط شامل واما الطول فلا نه امتدادا لعا
باعتبارا والكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين
تباين قوله تغليبنا ان الاول حقيقة هو النفس قوله ولا خا

اه اي

اه اي لا حاجة للم الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء
مغنى عن ذكر بقية الباب وان لم يكن هناك التباس كما اذا
أكد المرفوع المتصل البارز بها بخوضه انت نفسك **قوله**
انفسها وخرجه هم انفسهم **قوله** يليان العوامل تليها فلا
يقعان حتى يلزم المحذور **قوله** فلا يتقدم والمجزر الى
يقدم اصبح على اتبع **قوله** اي يفصل النسبة اليه اشارة الى
ان الجار والمجرور متعلقان بالقصد المفهوم من المقص كما ذكر
في تعريف العطف قد مضى الاشارة محال الى ان غرضه
ما اذا وان اردت تفصيلا تطلع به على جميع تعريف التتابع
فاسمع لما استيلي عليك فنقول عرضا للمم البدل ما نتابع
مقصود بما نسب وهو ظاهر الغناء فانك اذا قلت جازا
اخوك فالذي نسب الى المتبوع وهو جاء وليس المقص منه
اخاك بل المقص منه انجي المنسوب الى زيد واخوك مقص من
اللفظ الدال عليه فاراد التمام اصلا فجعل الجار والمجرور
متعلقا بالقصد المفاد مضار حاصل التعريف البدل
تابع مقص اي قصد نسبة شئ اليه بسبب نسبة الامر الذي
نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة انجي الى اخوك بسبب
جاء في زيد لان اثبات الحكم للشيء الذي وسيلة الى
اثباته للتابع اذا عرفت فانك لو اعليل فذلك ان كلاما

مجالس

المحنة واعتراض على التمسك في محل فرأى **قوله** أي دون المتبوع
 اه ضمير دونه راجع إلى المتبوع وهو حال من المستند في المقصود
 هجا وزاعن المتبوع في كونه مقصودا **قوله** بالنسبة ما نسب إليه
 أي لو لا يكون نسبة المجرى إلى المتبوع وحاصله أن اسناد الفعل
 مثلا إلى زيد في جاء في زيد أخوك لا يكون معتبرا لكون
 النسبة إليه مقصودة ابتداء بل نسبة المجرى إليه فوطئته لا نقسما
 إلى تابعه **قوله** سواء كان ما نسب إليه أي سواء كان ذا
 الشئ الذي نسب إلى المتبوع كالمثال الأول أم مسندا إلى
 غير كالمثال الثاني فإن الفعل فيه مسندا إلى ضمير المعظم
 لا إلى المتبوع وهو زيد **قوله** فقال فيه فإن الشئ مشغل على الفاعل
 لأنه واقع فيه وأعلم أن الشئ جعل هذا وجه التسمية وهو ليس
 بمجرى ولا ولي لها ما ذكر بعض الفخاة حيث قال أنا شئ
 بدل الاشتغال لا شئ للمتبوع على التابع لا اشتغال الفاعل
 على المظروف بل حيث كونه ذا عليه أجمالا لا تبقى النفس
 عند ذكره ولا متشوقة إلى ذكر الثاني منتظرة له وهذا
 هو الذي فسره التمسك الملا لتسمية والاحسن أن يجعله وجهها
 للتسمية ويجعل الملا لتسمية كلامه على هذا كما قال الفاعل
 الذي يعيد **قوله** وإن اختلفا مفعولا لأن أخوك يدل
 عليها زيد كيف ولو أخذ ما دلوه هنا كان الثاني ناكية

لا بد **قوله** الاسناد إلى الثاني يظهر من قولك أكرمت زيد
 أخاك كونه بدلا لأنك فصلت بهذا الاسم على المخاطب
 وأخرج أردت أن أكرام وقع عليه مرجع **قوله** نظرت
 إلى القمر فلما أه ان قيل أن النسبة إلى المبدل منه في ذلك
 المثالين لا يوجب النسبة إلى المبدل فكيف يكون مثالا
 لمبدل الاشتغال فالجواب ما إذا لم يكن في الفاعل ضمير علم
 المخاطب ذلك يكون الاسناد إلى الفاعل حيا إلى الاسناد
 إلى تلك أجمالا وكذا في المثال الثاني أنا سئل عن المتكلم بهذا
 التركيب هل رايت برج الأسد فقال نعم رايت درجة
 الأسد كان المخاطب منتظرا لذكر المبدل **قوله** لئلا يكون
 المقصود نقل من المعصاة جعل هذا وجه التوضيف بدل الكل و
 أماني وجه توضيف بدل البعض والاشتمال فقد قال
 المصنف لا بد منها من ضمير يرجع إلى المتبوع ليعلم أنه بعضه أو يكاد
 فلو كان متصلا كان معترفا ولو كان مفصلا كان موصوفا
 به **قوله** واستعمل أي طلب منه أن يجعل على ما به **قوله** فيما سبق
 في قوله وقال بعض المحققين **قوله** إذا جعلته بدلا قال بعض
 المحققين في القرنين وبين المبدل أنه لو قال رجل زف
 ابنتي فاعلم وكان اسمها خديجة فإراد عطف البيان صح
 النكاح لأن الخلط واقع فيما ليس عطف بالنسبة وإن أراد

عن النبي

البدل لم يصح التكاثر اذا لفظ فيما وقع المبني وهو مقصود
قوله افيد لمتادله لصورة المتاد **قوله** الا لمن يعينه **قوله**
يعرف كيف يب حل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورد
الفاضل المحض ان هذا الحد لا يصح الامر عن ماهية المبني
على الاطلاق كان عرفها مثلاً بان مطلق المبني هو الذي لم
يختلف اخر باختلاف العوامل لكن لم يعرف هذا الفرد منه اي لا
سم المبني في هذا التعريف واخذ مطلق المبني المعلوم له سابقاً
فيه فان المبني في قوله مبني الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى
ما بعد لفظة فهو من قبيل تعريف الخاص بالعام اما وجعل هذا
تعريفاً لمطلق المبني مكانه فاللغة مطلقاً اسم كان او غير ما
مبني الاصل فقد عرفت ان هذا المبني الذي وقع جزء التعريف فيه
مطلق فيلزم تعريف الشئ بنفسه **قوله** او غيرها كما فقار الى الا
شارة الحسية **قوله** كالحار فانه شابه لثال الواقع موقع اقول **قوله**
بالفتح اي فتح يوم على انه اكتسب البناء عن المضاف اليه اعني اذا
على قراءة الكسر فهو معرب والمضاف اليه معرب لتركيبه مع ما
اعني المضاف والحروف المفردة بخلاف المضاف **قوله** لمنع الخلو
لا منع الجمع يجوز اجتماعها كقولاء ولا للشك ليكون الحذف اسداً
قوله من حيث حركات واخره اي كون حركات هذه الحركات
القابا للمبني انما هو من حيث حركات واخره لا من نفسه كما هو المتبادر

من قوله

من قوله والقاب فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم
والمنفوح والمكسور **قوله** ان هذا القاب اه كما هو المتبادر من
اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمد باللقب هنا غير ما
هو المصطلح بل المد به ما يعبر به عن الشئ عابر به عن شئ اخر
ام لا وهذا هو متعارف اللغة **قوله** واثر المترتبة لا مطلق
حكم كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف **قوله** نحو من الرجل
اه فتون من هنا مفتوحة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث كسرة
اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها لالف واللام والكسرة
يناسبها التحفيف لا يمكن البناء على السكون لا اجتماع الساكنين
واما كسر الثانية فلان السكون غير ممكن للمعرّض والاصل
في التعريف الساكن ان يكون على الكسر فاما سكون الثانية فغلي
الاصل **قوله** لا باسماء الاصوات فاعلم ان اسماء لبيت باسماء لعدم وضعها
لكنها جارية مجرى الاسماء المنبئية في البناء **قوله** لهذا القيد اي
بقيد الوضع احداً لا مور على كل واحد من التفسيرين اما على
الثاني فنظم واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلاً وان كان
موضوعاً لمفهوم المتكلم كما نانا انه ليس موضوعاً له من حيث
انه يحكي عن نفسه ولهذا صح ان يقال لانت متكلم وانا مخاطب
قوله عند المجازية اي كون ما عاملاً مخصوص بلغة المجاز
كما عرفت **قوله** الى ضربين الى معني مع **قوله** واما بدياً بالمتكلم

عكس ترتيب اهل التصريف **قوله** اجتماعا من البصريين وقد
 الفراء الى ان انت بكامله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو
 البناء وان عادة تعد عليها حال فصلها عن العامل لتستقل بها
 لتاء لفظه **قوله** اختلافات كثيرة احد ما اختار وهو
 الاخفش ثانيا مذهب بعضهم وهو ان ياء مجوعها اسم
 ثالثا ما ذهب اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعد ايا هو الضمير
 وايا عماده كما عرفت وهو غير بعيد **قوله** فان الضمير دفع
 يتوهم من عدم اشتراك بالضمير بناء على ان التاجز في فاشا
 الى دفعه بقوله فان الضمير **قوله** ستين كلمة فان لكل واحد من
 الخمسة اثني عشر فربما الخمسة في الالف عشر يبلغ ستين ومضرا
 في الثمانية عشر تبلغ تسعين **قوله** عللا ومنا سببات اه كقولهم
 انما وضع للتبليغ انما لان المتكلم له مبتداء الكلام والضمير لها
 مبتداء المخرج لا فاعل من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيد
 معها نون لانها مناسبة لمخروف اللين من حيث انها متولدة
 وزيدت الالف لبيان الفتح وانما وضع انت للمخاطب المناسبة
 بلبينه وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها
 الواو في المخرج وكسر التاء للموت لان الكسر يدل على التفاعل
 التانيث فالكسر بالموت اول من المذكور وانما تحت في
 المذكور طابا وضربوا الملا يلقيس الفاء التثنية بالالف لا

شباع

شباع وزيد في الجمع الموت فونا ليكون الموت مساويا لجمع
 المذكور بالحاق زيادتين في احد الغرضين من التعليقات
 المذكورة في المطولات **قوله** صفة جرتاه انما قيد بالصفة
 لان الفعل تجري على غير من هو لا يجب فيه ابراز الضمير عند
 البصريين الا في صورة اللبس بخلافه وهو معنى جريا
 على غير من هي له بان تقع صفة او صلته او خبر او فعلة **قوله**
 ليكون اشمل من ثمة الاعراض وشمولها من جهة اطلاقها
 على من يعقل او مخصوصها من لا يعقل لكنه اكثر اطلاقا **قوله** على
 ما هو الاصل وهو من يعقل لانه شريف **قوله** وانما يصح ذلك اه
 اي وانما يصح كون هذا المثال وامثاله مثال لكون الفعل سيبا
 الصفة جرت على غير من هي له اذ كان ضمير الفعل فاعلا حتى يكون
 الصفة خالية من الضمير يكون ابرازها ماعنت انما جعل هذا
 الضمير تأكيدا للفاعل المستتر ابرازا انما هو لغرض التأكيد **قوله**
 ولكنه تأكيد لازم استدلال من قوله اذ كان فاعلا لا تأكيدا
 اي يصح ما ذكرت اذا هي وانما كان التأكيد ولكنه تأكيد لازم
 لا فاعل فلا يصح التثليل وانما كان التأكيد هنا لازما وليس من
 شأنه اللزوم لرفع اللبس في صورة ثم ان الله بعد ان حزم بانها
 استدلال بالمثال المذكورة لانه لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا
 لما قيل صار يوههم بل صار بهم اللزوم احتياج الفاعلين وانما

على ما روي عن النخشي فيكون مثالا لما نحن فيه لانه نحن
فاعل لا تأكيد لعلامة في الصفة تدل على استتار الفاعل
قوله لا لبس فيها لان تاء ضاربة قرينة على انها صفة لهند **قوله**
بايراد عليه للطعن في اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرض
فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن ان لحقه الطعن
في ثاني الحال وقت التلطف بالضمير المنفصل **قوله** شبهه بالفعول
في النص كونه فضلا مثل في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير
خاصة **قوله** حروف جر قال بعضهم كانه جعله في حكم حروف الجر بحرف
عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولا ان كان كذا في
معنى لم يكن كذا لوجوده وهو بعيد **قوله** في الوسط حكما شدة
امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء التكلم فانه مفعول
قوله كما في لعل فيلزم فيه اجتماع ثلث نونات بل اربع كان الفاعل
بين اللامين حروف واحد **قوله** وحمل معطوف على نحو **قوله** قبل
العوامل اي اللفظية لانها التباد عند الاطلاق **قوله** وذلك
الوسط ليفصل اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله توسط
لا بقوله يسمى مضادا لان اللام المقلدة لهما لام كي معناه سببية
ما قبلها لما بعد هذا السببية انما هو الوسط لا التسمية على
ما لا يخفى **قوله** وكون التبداء ضمير نحو كنت انت الذي فانه لا التبداء
واذا الضمير لا يوصف كما عرفت **قوله** لا متناع اللام بيان لوجه

الشبه اي كان اللام لا تدخل المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز
وصف المعرب به لونه منها فيحتاج الى ضمير الفصل على انه خبر مبتدأ
ما بعد **قوله** غير معهود فهو جري بالثا كيد **قوله** معنى الكلام و
يفتح اه حاصله ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم
الوقوف تقدم واريد ههنا مجزى الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة و
تح فقول الله متقدما بيان لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى
قوله ليعقبا لان حاصله على ما عرفت ويفتح قبل الجملة لعل
منه فيتغايران فيكون حاصل العبارة ويفتح قبل مطلق الجملة
ضمير يفسر بمحضه ونزول من ذلك الجنس الكلي وهذا رد على القا
الهندي حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمير لزيادة
التكثير في الذهن فالجملتان تح بمعنى واحد وظن ان هذا
واقل تكلفا من كلام الله **قوله** واذا كان اي الضمير نحو قل هو الله احد
قوله دعا به علمه للتسمية وحاصل ان لما كان راجعا الى الشان
يسمى وقيل انما هو سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخول
الا في الكلام لشان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان
قيام زيد امر عظيم ويعرف منه وجه تسمية بضمير الفصل **قوله** و
يحسن ثانياه لانه المسموع من العرب واما ثانياه بتاويله بالقصة
من غير كونه العلة فيها مؤثرا نحو هو زيد قائم فيجوز قياس **قوله**
ليحصل المناسبة بين العلة اذا كان مؤثرا وضمير الفصل واما

قولك هو زيد قائم وجاز لك فيه خال من التناوب ^{منه} معتر
اي بين الموصوف والصفة ^{قوله} في هذا الحكم اي الحكم على هذا ^{لضمير}
بانه يفسر الجملة ^{قوله} يلزم استدراكه لان قوله ليس كان هو المحكوم
ح والكلام تم عندك مكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ^{ضمير}
الشان فينقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركا وفيه نظر فان
ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى يدينه لوجوب تفسير
لهذه الجملة دون امر اخر من حروف تفسير ^{قوله} فعلى هذا اي
فعلى قولنا والظن ان قوله لو لم يحل التقديم على ما ذكرنا
بقوله ولا يعدان يقال ^{قوله} استقص القاعدة اه وجهه الا
تقاض ان مثل هذا الضمير ليس ضمير الشان يجوز تفسيره بالمفرد
في قولنا الشان هو قيام زيد وصيد في عليه التعريف لكنه خارج
من تفسير التقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المجمع وهذا مرجع
واما اذا جعل قوله يسمى ضمير الشان من الحد فيخرج به مثل هذا
الضمير فانه لا يسمى ^{قوله} مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح ادباء
الفن ^{قوله} بلا دليل عليه اه في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في
قوله ان من يدخل البيت قرينة معنوية وهو ان كلنا ان لا
يدخل على كل المجازان لا متضامتا الصلاة والكنيسة معبد
المضاري والجواز جمع جود وهو ولد البقرة الوحشية
ولكنه به عن اولاد الحسان وبالضياء عن النباتات الحسنات

^{قوله} اقوى شبها لان فيها فتح الاو كالفعل ^{قوله} وحكموا عطف
على قوله قدروا عليها ^{قوله} اي اسماء وضع انما قال ذلك لان
المضرب بحسب الظن هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه ^{قوله} اشأ
الغرض دفع الاعراض الذي اورد ذلك الشراح على عبارة
المص وتقليد ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية
لزم تعريف الشان بما يساويه في المعرفة والجملة اذ الاشارة
في الحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية دخل فيه ^{ضمير}
الغايب والمعهود وغيرهما فالشامل الاشارة على الاشارة الحية
وهي الامتداد الخيالي العاقل بين الشخص وما يصير غاية لذلك
الامتداد على الجوز ^{قوله} الجوز يتنازله منزلة المحسوس فان
من كانت الخلوقات باسرها اذ عليه مفوض المحسوس ^{قوله}
معنى الفعل فانهم فهم من الخبر الى المتبدا معنى فعلى تقييد
فاذا قلت زيد قائم مفوض معنى زيد مقيد بالقيام وهذا ^{ضمير}
على مذهب ابن مالك حيث يجوز وقوع الحال عن الخبر جعل ^{قوله}
معنى الفعل المفهوم من الانتساب كقوله ^{قوله} قدم اي قدم
لفظ مشاء مع انه حال من دان وذين ليكون الضمير فيه قريب
المرجع اعني قوله المذكور بلا فاصلة ^{قوله} خبر الغرض من هذا
التكلف دفع الاعراض الوارد على ظاهر العبارة تقرير ان
قوله وهي مبتدأ واجمع الى اسماء الاشارة ولا يفتح حملها عليها

وحاصل الجواب ان ذامع ما عطف عليها المجموع خبر وعلى
هذا نقول المص مثلاً والمثناة ذان وذين ليس جملة مركبة من
مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما توهم ظاهراً لعباً
بل هو مفعول مقيد بحال معطوفة على مفعول مقيد بحال وهكذا
الى اخر اسماء الاشارة اذا عرفت هذا فالعلم ان ما وقع في
بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي اسماء الاشارة
غلط فانه جواب اخر لكن الشئ لم يرتضه فعدل الى غير على احد
الوجه وقيل ان هذا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذا من متبداً
لساخر ان خبره وقيل اسمان ضمير الشان محذوف **قوله**
يكتب بالياء لان هذا حال الالف المحمول اصلها **قوله** على سبيل
اللفظ والعروض دفع لما يرد من المتبادر من اللحن اتصاله بالالف
وحاصل الدفع ان اللحن بمعنى العروض **قوله** فهو ليس في الحقيقة
سفايع من فوايد كلمة اللحن التنبيه على انها ليست في الحقيقة
وان اوهم مثلاً المتراج وكذا تتركب من الكلمة اي حروف الخطا
خسة وهي كما ذكرنا **قوله** وخسة من انواع اسم الاشارة
وهي ذان وذا وتان واذ **قوله** ترتقى الى ستة وهي تا
وذى وثى ودة وده وذي لان نوحها واحد حاصل في
احد هذه الافر **قوله** على سبيل الشبه مثل ان تستعمل في لثام
كقوله تعالى هنا لنا اولاد وهذا باستعارة ما هو موضوع

للثان



للثان للزمان كما ورد العكس في قوله الفقهاء موافقة الاحكام
اي موافقة **قوله** يعني لا يكون هذا بيان لحاصل المعنى لان كانت
فيه مقدرة والاثان حيل خبر ما لا تغير **قوله** من الافعال
فان لا مغال الناقصة كما قال نجم الاغ لا حصل لها فيجوز ان يكون
يتم سفا **قوله** والمراد بالحز التام هو الذي يكون جزء مركب اذا
اغل المركب اليه لا يحتاج في كونه جزء الى انضمام اخر كما
لفعل من قولك قام زيد فانك اذا حملت هذا المركب يكون
قام هو الفاعل وزيد هو الفاعل فتكون زيد فاعلاً لا يحتاج
الى شئ بخلاف قولك جاء الذي قام ابو فان الموصول لا
يكون جزءاً من هذا التركيب المركب الا باضمام الصلة اليه
معناه اللغوي وهو المسمى مطلقاً **قوله** اذ وحيث فانما
حينما جان الى صلة الغنة الجملة التي يضافان اليها من غير عايد
قوله كاسمى الفاعل فالضارب بمعنى الذي يضرب **قوله** تشبه
اللام الحرفية في اللفظ **قوله** بالحقيقة والشبه معاً فالضارب اسم
معنى الجملة الفعلية فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام موصولة
وكونه مفعول بالنظر الى مشابهة اللام التعريف **قوله** وبثوى
اوله فان الماء ماء ابي وجدي وطويت اي بنيت بالحجارة
قوله او ما يقوم مقام وهو الالف واللام وموضع الذي
كاللذان والثان وغوها **قوله** من تذكره كما يتذكر مثلاً

ان الحال والتميز لا يخرج عنه ان يجب مقدره الجمل الثانية وهي
 الجملة التي تكون الموصول مبتدأ **قوله** وحجته لان المطلوب
 ان ثبت الموصول الحكم الذي كان ثابتا لذلك المخرج عنه ولما لم يكن
 ان يقع الموصول موقع المخرج عنه لصدور مبتدأ فلا يكون نافية
 وهو الضمير العائد اليه مكانه **قوله** الذي ضربته زيد والفرق بين
 الجملتين انك اذا قلت ضربته زيدا فربما تخاطب من لا يعرف ان
 لك مضربا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا بمضرب
 لكنه لا يعرف انه زيد ولما قلنا الذي ضربته زيد فلا تخاطب
 الا على الوجه الثاني لان معنوي الصلة يجب ان يكون معلوما
 للمخاطب **قوله** ليصح بناء اسم الفاعل فيقول في الاخبار عن زيد
 في المثال المذكور الضار باننا زيد والمضرب زيد بخلاف محبت
 منه اي بخلاف الاخبار عنها معانها جاز **قوله** وامتنع في
 الحال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكير **قوله** زيد
 غلامه يصلح مثلا للازم ولما قبله فلذا لم يثله **قوله** اذا جعلت
 الضمير الضمير الذي في ضربته واما غلامه فهو خبر الذي
 وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة **قوله** وتامة اي غير مختصة
 المصلا او صفة **قوله** وقيل او الموصوف تامة تامه بنفسها
قوله الا في التام والصفة وعن الفارسه المفاجات تامة ايضا
 كقول الشاعر كيف اذهب امر او اوع له وقد كان الى شرب

ونعم من هو في سر واعلان اي نعم شخصا هو او رجلا هو من
 منتصب المحل على التميز **قوله** ايا ما تدعوا الية اي ايا اسمتموه
 سبحانه وتعالى بها فلا الاسماء الحسنه **قوله** الا اذا حذف صدر
 مفعولها هذا مذهب سيبويه وخالف الكوفيون وجاعل من
 البصريين لانهم يرون انها مفعول داغا كالشرطية والاستفهامية
 قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا
 احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا امرت فكيف يقول **قوله** ايا
 اذا انصرفت وقال مجرى خرجت من البيت فلم اسمع من فارت
 الحذف الى مكة احدا يقول لا ضربت ايتهم قائم بالضم انتهى **قوله**
 انها في الية استفهامية واثما مبتدأ واشد جزم ومفعول
 منزعج اما محذوف والتقدير لنز عن من الذين يقال
 فيهم ايتهم اشدا وانه علون عن العمل بالاستفهام او يكون
 من كل شيعة ومن زائد على مذهب الاخفش **قوله** فيمن قرأها
 واما من قرأ بالضم فهو معرب ومفعول للفعل **قوله** قال الله
 الرضخ قد اجبت في اول الكتاب عن هذا واخرنا ما ذهب اليه
 البعض **قوله** ان يكون هذا اي كونه بمعنى الامر والمناضى الا نادرا
 وهو لفظان احدهما قرأ اي صوت من الضويع وعرضا اي
 تلاعبوا بالعرض وهي لغة الصبيان **قوله** لمعنى اي علم حبس
 كسجانه فانه علم حبس للتبسيط عن الامر المفعول للمبالغة قال عبد

عبد الفاضل من الازل الى الازل ثلثا او اكثر والثلاث وما
 فوقها جمع والجمع مؤنث فقبل الازل الى الحق الفعل الياء التي هي
 ضمير المؤنث وليلا على التكرار بعد لوانزال فنزال اذن مؤنث
 كان في قوله وبيان وجهها حاصل ما ذكر ان عليك اسم فاعلم
 من الجار والمجرور اصله وجب عليك اخذ زيد واصل ذلك
 زيد خذ فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل في
 حصول الفراغ منه بالسعة لبيان المأمور الى الامتثال قبل
 ان يتبعه عند زيد وكل ما هو بمعنى الخبر فبقي التعجب فيها
 اي ما البعد وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان
 اي ما اسرع والتعجب هو التاكيد والمبالغة كقظام وغلام
 هما علم امرأة قوله او غير ذلك مثل تسكين البنية او حمل على الشرا
 قال نجم الائمة وانا لا اري منها من اركاب كون هذه الاصوات
 التي يصوت بها للبهائم افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم
 لا والله تعالى جعلها في فهم المظهر منها كالحفلا قوله اسمين
 او فغلين اه هذه المركبات كلها لم توجد والموجود منها ما
 تركب من اسمين حقيقة نحو جعلبك او كما نحو سيبويه او اسم
 وفعل نحو نجت نضر مركب من نجت بالضم بمعنى الابن قالوا انه
 وجد عند صنم اسمه نضر فنسب اليه ونضر من باب التثنية
 ليس بينهما نسبة لاسم اسناد ولا نسبة اضافية

ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة وقوله لا في الحال ولا قبل الترتيب
 تعريض بالفاضل الى حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العملية
 وهو عدول عن شمول العبارة بلا داع قوله مجرى الاسماء المبنية
 في الجريان على طريقة واحدة وقوله تانبطشرا ان قيل كيف
 يتشخيخ وجه عن هذه الضابطة مع انه مبني قلنا بناؤه من جهة
 النقل عن الجملة لا من جهة التركيب فلا بأس بخرجه عنها قوله
 وتعين النسبة اه اي ان ادعى منع وعين النسبة الواقعة في
 كلام المص على وجه اخرج عنها النسبة العطفية فقد ارتكبت
 معبلا فانكر في سياق النفي فتفيد العموم قوله لا تدل
 على نسبة اصلا والدلالة على النسبة العطفية انما تحصل بان
 الفحص عن اصله وانه مركب من اي شئ قوله كل من خمسة عشر
 وحادي عشر فاحوات الثاني ما كان الجزء الاول على اوزان
 الاعداد الاصلية قوله والمشقة منه اي من العدد الزايد
 فان حادي مشتق من واحد وهو زايد على العشر لان
 اصل حادي عشر احد عشر كما استمع قوله حادي وعشر لا
 ختلا للمعنى لان معنى حادي عشر واحد من احد عشر يقع
 العشر بمعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد قوله قبل
 التركيب مبنيا كسبويه ونقطويه فانه يبقى على ما كان عليه
 قوله وجوابه حاصل ان المارة بالقصن اعم منه في الحال

او في الاصل وحادي عشر في الاصل واحد من احد عشر غير واحد
 الى حادي بان اخذت الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف
 مضار الحاد و ثم قلبت الواو ياء كما في **الذي قوله** والماد بهما
 اي في باب المنيات **قوله** لا المعنى المصدرى وهو المعنى اللغوي
 ولا اصطلاح المعنى سابقا بقوله ان يعبر عن معين اه فان
 ان فيه مصدرية فمعناه التفسير ولا يتصف بالبناء على ما
 لا يخفى **قوله** ولا كل ما يمكن به فان كثيرا منه معرب كمن كناية
 عن القبيح وكفلان وفلان بل بعضه اعني المكنى به المبنى **قوله**
 ولا كل بعض اي ولا كل ذلك البعض المبنى فان كثيرا منه ليس
 من هذا الضمير الغايبي من وما اذا عرفت معنى العبار
 على هذا لفظ خالص لك مناد قول الفاضل المحي حيث قال
 بعد قول الشارح ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يمكن
 به والصواب لا بعض مبهم وكان السهول النافع انتهى **قوله**
 يتحدد تعريف اي لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين الماد
 من الكنايات الا بذكرها وتعدادها مفصلة فلذا عرض
 عن تعريف الكنايات على الاطلاق كما عرفت من غير بل هو انهم
 في الاما الى حيث قال والماد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة
 يعر بها ما وقع في كلام متكلم مفصل اما لا يهاجم على المخالفة
 واما النسيان وذلك لان اللفظ العام اذا أطلق واريد به

بعض معين من افراد كان يطلق الرجال ويوارد زيد وعمر
 وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الجا
 بان يقال انه لفظ موضوع لا مراد غير محصورة فانه لا يصيد
 عليها انه بعض الا مراد **قوله** يصيد في خلي غيا هذا اي فلا بد
 معرفتها من تعدادها مفصلة مبيته باسمائها وضع الحروف
 اي اثباته فان الاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلثة والحروف على
 اقل **قوله** من حيث هي لا تستحق ان الا من حيث وقع المقام
 موقعها فجعل: انك قائم في قولك بلغني انك قائم بالنظر الى نفسها
 لا تستحق شيئا منها واما بالنظر الى قبلها مقام الفاعل فيقال
 القاني محل الرفع وفي هذا التعليل يغني بصاحب المتوسط
 حيث قال واما في كيت وذيت لكونها واقعين موقع المبنى
 وهو مخسلة اه وذلك لازم في الاصل معرب وكسرة كسر اعاد
 ونونه تنوين **قوله** تحكما اي ترجيح بلا مرجح والوسط له مبالغة
 مع كل واحد من الطرفين فلا يحكم **قوله** فيه ما ينبغي وهو المميز
 كلفظ المان **قوله** لموافقته جبر المميز اه اي لموافقة هذا الجبر
 جبر التميز بالحرف جبر بالاضافة اي باضافة كذا اليه بخلاف
 كذا المستفهامية فان الجبر بالحرف لا يناسب اعراب مميزاتا
 اعني المصنوع **قوله** لكن جونا الزخشي اه هذا الكلام من الشرح
 لما ادعاه الفاضل الرضوي ان جرمين كذا المستفهامية لم يبد

على جواز كتاب من كتب هذا الفن فانه قد جاز ان نحشى
في اكثر كتبه مستند لا عليه بلاية اى كل واحد منها بناء على وجه
كون الخبر مقدر مع ان المتبدا شئ في ذلك لانه مقدر لفظا
او شبهه فعمل تركه المعنى مقتضيا على الاصل لانه اراد بالفعل
ما يقع وشبهه كما قال بعضهم الاجنبى المميز وذلك
لانها اسم مبنى بهم لا يتحصل معناه وكونه ملنا او مفعولا به
او غيرهما الا بميزه الرفع لا بهاء وقد مضى تضمن كلام النحويين
هذا دفع اعتراض الفاضل الرضى حيث قال ان قولنا المميز يقتضيه
بكم يوم ما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعمل بعدنا
يقتضيه منصوبات كثيرة وليس نصب الا على الظرفية فاجاب بان
مدار نصب كم وكونه اى قسم من قسم المصوب انما على
تميزها فتعينه اى تعيين كم وكونه اى موصوب ان
لم يكن اى التميز نكرة متضمنة استقفا ما لفظا في معنى العدة
فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرين نام ثلثون
ام نحوها قاعة النصب لانه يصيد في عليه انه وقع بعد
شبهه فعل غير مشغل عنه بضمير ولا متعلقه لقيامه مقام
عامله وكان العامل غير مقدر فلم يكن بعدا ح مشبه فعل
مع انتصابه اى انه لهذا الرفع العارض وهو كونه قان مقام
عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يوهم ان مثله قد

قوله

خرج

خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغير من الاسماء للظرفية
عن النصب على الظرفية وفي بعضها اقول الموجود في النسخ
رايناها للرسالة مثله ويؤكد قوله بعد وقد يختلف باخبار
الضمير ولو لا ذكر التميز هنا لكان النسب ان يقول وقد يجد
القياس باعتبار بعض الوجوه اى النص الجبر ورفع بلا
بتداء استقفا مية كانت ام خبرية وخ فصح اما منصوب او
مجرد والجزء مؤل قد جلبت فانه قد اشار الى ان جميع النصب
بكثرة افراد ان هذا اى اعتبار الوجوه الثلاثى كم حتى
يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم ان هذا الوجه وهو
احتمال الوجه الثلث في جهة الواحد افراد ورفعها وانما
عدى اى ان جلبت يتعدى بنفسه فلم يعلل بالحق اى
كم مرقة بالنصب اشارة الى نصب كم على الظرفية او كم جلبت ايضا
بالنصب اشارة الى النصب على المصديق وتساويا حالها
وذلك واضح لكونها تاليعين لها لكونه حالها عطفها عليها
وقد عاء صفة لها في هذا المثال اى في قولك كم ضرب
تختم النصب على الظرفية ان قد كم مرقة والمصديق ان قدر
كم ضرب والفرق بين المعنيين بان المصديق ان كان للنوع فظم
فان ضرب للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه
وبين نصبه على الظرفية وانما ان كان المصديق للعدد فالعد

تفهم من تقدير متشابه فما الفرق ان كان مضافا على الفاعل
فالمحوظ فيه اولا وبالذات وهو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة
ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض وان كان مضافا على
فالمحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ
ويضم منه ايضا العدد تبعاً عند لنيان اى حذره من
اللفظ وعدم ارادة بالنية لانح غير تضمن لمعنى حرف الاضافة
الموجب للبناء مكان من جملة الاسماء العارية عن الاضافة كزيد
وعمر ومعنى حرف الاضافة هو اللام ومن معناها هو
الاختصاص واشباهه مجبور النقصان ما الحقها بسبب
المضاف اليه ما معناها كمام واسفل ودون ومن عمل
منهاغ اه منهاغ الماء اى سهل مدخله في الحلق ومثله من
من العضض هو عدم من قول اللقمة في الحلق والمراد بالماء الخبيث
الماء البارد والحار وفي رواية اعرض بالماء الفرات فلا
فرق اه اى لا فرق في المعنى بين القسمين فان المضاف اليه
في كليهما محذوف عوض عنه في احدهما غير عوض عنه في الآخر
وهذا القول قسم قول بعضهم من ان المعنى ليس على الاضافة بل كذا
اسم مفرغ عن الاضافة مثل قديما كما فيها اى كما في الفرس
فان قولك قدام زيد يتناول ما قدام وجهه الى انقطاع رض
فتشابهت الغاية اه حاصله انها وان كانت مضافا

اى نقصان

الماجل

الى المجل بعد هذا الا ان اضافتها ليست بظاهرة في الاضافة في
الحقيقة الى مصدر وتلك المجل لان المضاف اليه محذوف
غلبة وقوة لا لزوم ومنه قول الكسائي في المناظر التي
جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت لظن ان العقب
اشد لسقم من الزبور فاذا هو اياها وخرج على رجوع احدنا
ان النصب على مخي فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب لمفعولين
ثانيتها قول المقدسي الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها
الخبر وثالثها ان يكون مضى على اسقاط الكاف فيكون التقدير
فاذا هو كذا اى فاذا الزبور كالعقب هو مضى على جواز دخول
الكاف على الضمير باعتبار قول بعض المحققين انه يجوز ان يكون
اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسقمه لسقمها فكأن
الجملة بقوله اياها فانتصاب اياها عندك على الحال لكونها كناية
عن الجملة والجملة نكرة وان كانت كناية عن نكرة صارت في حكم
النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هو هي فاستعير ضمير النصب
موضع ضمير الزبور وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو
يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات
كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المصوب بعد ان كان ذكر
سبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعن عند باب الخليفة
ما قاله الكسائي واما ما بالنظير فلم يقدر واجار مجرى الظن

تم حذف الفعل والمضموم
فا فصل الضمير ما بها ان مفعول المطلق والا اصل فاذا هو ليس مستحقا

فانها تقبل بتقدير في مثلها بعض الشارحين هو صاحب
 المتوسط ووجه كونه توها انك انا قلت كيف زيد فهو سا
 عن حال وصفه ولا دخل في زمان الحال اذ ليس المطلوب
 عن حاله في زمان الحال اي في هذا الحال كيف هو وعبارة
 صاحب المفضل مؤيدة لما ذكره الشم حال كونه متساويا
 لعدده جعل البناء للمصاحبة وقطعه عن المقص الذي يطلب حله
 الباء كما قال الخج لانه حيث قال والباء مجع مع والا كان الوجه
 ان يقول المقص به العدة لانك بالعدد يومين والخبر
 لان مذهبنا اول المدة او جميعها مقدمة خاصة سماعا
 ونصها اما على التشبيه بالمفعول او على التشبيه بالفاعل
 ما سمع منه قول الشاعر لان غدة حتى لا ينجها بقية منقو
 من الظل قالص اي لاجل الفعل اه يريد ان الماض اما
 صفة للزمان او العامل فعلى الاول يصير اسناد المنى اليها
 عقل من باب الاسناد الى الظاهر اي للزمان الماض نفى فيه شيء
 وعلى الثاني الاسناد له وكذا الكلام في المستقبل المنفى اي لذات
 المعينة الظن ان لفظ لذاته مصلد باللام لا بالباء وهو نفس
 للشيء اليهم لا لقوله المعينة ولفظ المعينة العاين وحاصل التعريف
 ح ان الاسم المعرف هو الذي وضع لذات مع تعيينها ويدل
 على ان لذات تفسير الشيء وتولد فالشيء مفيد لهذا المعنونة ولم

غدة

يفل

يقل مقيد بالذات المعنونة وفي نسخة الفاضل المحشاة
 مصلد بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا للمعين
 واعتراض بان هذا انما يتم اذا جاء المعين بمعنى الذات
 ولا يناسبه اللغة متعلق ذلك المشرقة قد حققنا
 الكلام في اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما هنا والمليم
 جواب اعتراض وهو ان ما عرفت بالمليم قسم من اقسام التعريف
 فلم اعرض للمع عن ذكره وحاصل الجواب انما يدل من ذلك
 فلا يعد قسم اخر ولهذا ما اثبت اه اي ولا جملان
 تفاوت المضاف بتفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين
 اضافة بعد بيانه بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك
 البيان عن هذه الالة تا بعد وقوعه اختلافات كثيرة
 قد بينها سابقا افرادها بالذكر مع انها دخلت تحت
 مفردة كانت اه دفع الاعتراض بخج لانه حيث قال يخرج
 عن التعريف الواحد والاشاغلان لانها وان وضعا للكمية لكن لم
 يوصفها للكمية الاحاد بل للكمية الواحد والاشاغلان وحاصل الجواب
 ان واحدا وضع للكمية احاد الاشياء متفرقة لا مجمعة وحل
 ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات بخلاف
 ثلثة فان المعنوم منها انما هو الكمية فقط واما كونها رجلا او
 فيحتاج في منه الى لفظ اخر من جنس واحد وهو الثاني

بعض

بالتاء من جنسين احدهما بالتاء والاخر بالالف
واما تذكر الثاني اه جواب اعتراض ثلثين انك ذكر الحزب
الثاني في تسعة عشر واخواته خوفا من اجتماع تانيثين ولو لا
هذا المحذور لما ذكر وهو غيرات في احد عشر لوانت الحزب الثاني
فلم ذكره والتاء في ثنتان اه جواب عما يقال لانه لم يركب
اجتماع تانيثين من جنسين واحد في ثنتا عشر واثنتا عشر
وقد نزلت منه وحاصل الجواب ان الثاني في ثنتان بدل من لام
الفعل اعني الياء كالثاني في ثنتان فانما بدل من الواو فلم يخص
التانيث واما في اثنتان فالهمزة عوض عن اللام فالثاني
للتانيث حقيقة لكن جعل على ما اذا لم يخص الحزب فيه ما يجوز
ولما غير حاصل العبارة ان المص اتي بعيد هذا بقا
كلية هي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكر سابقا على
من قوله احد وعشرون احدي وعشرون مندرج فيها وفرد من
افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد عيّن فيه الواو
الي احد والواحدة الى احدي وليس التفسير في التركيب كاحد
عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخل في قوله ثم بالعطف
بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواو
لا الحمد ولا الاحدي فلذا احضر القاعدة بما عداها
لكنهم كرهوا ان يركب العبارة ان يلى فعل والتانيث فاعل

والجوع

والجوع مفعول وحاصلها انهم لو جعلوا ميز الثلاث هنا
وقالوا ثلاث مائة رجل لونغ تاي المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف
والتاء وهو مستكروه لانه خلاف المانوس من عادتهم وهو يلا
التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا
ثلثون درهما ونحوها لم يميز حركون المضاف اليه اذ كان
فهو المقص بالاول في المعنى فاجره ليبيانه فكان الجمع كالشئ
والمضاف اليه في خمسة عشر مغاير للادل فلم يكن كجمل اشياء
من حيث المعنى هب اشارة الى منع هذا الاعتبار لجواز
افادته التاكيد كما في الواحد الهين اثنين لهيئة خاصة كرجل
مثلا وعلى هذا الجمل لا يرد الاعتراض السابق فلما افاد
لتمييزه بخلاف الزايد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم
عدد هم ولو قلت ثلثه مقصدا لم يعلم ما هي اي قصر ذلك
المفردات حاصل ان قوله تعبير مصد مضاف الى الفاعل وكلا
المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص
عددا صفة له وقوله ازيد مفعول الثاني وحاصل المعنى ان
المفرد كالثاني مثلا يصير الالف العدد اي الواحد الذي انقص
من اثنين زايده على الالف المعنى الاول اي الناقص بواحد
قوله ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد باثنين
اليه وقوله ازيد صفة مصدر محذوف اي عدد الزايد

ثلاثة

انقص من عدد اى من العدد الذى اشتق منه فان لنا
 مشتق من اثنين اسما الفاعلين اه كضارب وقاتل ونحو
 والى يلزم ارادة الواحد لا ولاى جواز ارادة الواحد لا
 لان عاشر العشر اذا لم يتعين له المرتبة العاشر كان نسبتا
 المراتب اليد واحد وجعل بعض الشايعين هو صاحب
 المتوسط لم يجر تأنيته لبقاء لفظ المفرد فيه فاحتموه وعلى
 هذا فيجب ان يبقى حكم التانيث في الحقيقي في المجموع باللفظ
 والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد
 ذو العلامة اما جلفها ان كانت تاء نحو المسلمات او قبلها ان كانت
 الفاعل الحامل والتحويلات كان ذلك التغير نوع من التكرير
 كان تانيث الواحد قد زال لزال علامته ثم حمل التانيث مقد
 كالزيينات والمهندات عليه لان المقتل عندهم في حكم ^{بطل}
 فانت باختيار وانما جاز فيه الوجه لان ما قل بالجماعة
 والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار الخبز مجوز
 الوجهان عملا بالاعتبارين مقتدر المضاف لان التثنية
 كالزيدان مثلا لم يلحق اخر شئ بل الالف بالنون والياء بالنون
 وانما الحقت باخر زيد او قدراه فيصير المفرد هو زيد ^{مثلا}
 مع لواحقه وهى الالف والياء والنون الاسم التثنية فكانت
 الاسم الذى الحق اخر الف والياء ونون مكسورة مع هذا

الخطا

الملحق هو المشتق لا ان المشتق هو الذى الحقت به هذه العلامة فقط
 بدون اعتبارها فان التعريف لا يصدق الا على مثل مسلم وهو
 مفرد ويخرج جميع افراد الحد ود فلا يكون جامعا ولا مانعا
 ولو انكى اه اى ان الظن من هذه العبارة ان الماد مائة اخرى
 الف او ياء ونون ملحقات عن الحركة او التوين على سبيل منع الخلق
 كما سيأتى تحقيقه ولا بأس باشتماله اه جواب سوال تقرير
 ان نحو النون داخل في الدلالة على كل من التقادير الثلاث مع
 اه لا دخل في الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال هو
 الاسم المفرد مع الالف والياء او بها ولهذا لو حذف النون
 للاضافة كانت الدلالة جالها على تقدير تسليم اشار الى
 ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء لا انه يمكن
 القول بان مجموع الالف والياء والنون علامة وحدها النون
 في بعض الاحوال لا ميانية باعتبار دخول بيان لمكون
 ذلك المثل من جنس المفرد وفوضيما اذا قلنا الاسدان
 فالاسد الذي عليه الالف من جنس الاول باعتبار دخول
 الاسد الثاني تحت جنس هو الموضوع له اعني الحيوان المفرد
 المشترك بينهما لا يجوز تثنية الاسم اه هذا مفهوم من
 من جنسه ثم يقول الاسم اه اى بعد ان تسمى الاسم الاول
 الاسم مفهوم كل اعني المسعى فاذا قلت ابوان معناه السمين

بالآب وهما نيران الحبس احدا عن المسمى الكلي الشامل لهذه
 الفردين وغيرهما وهذا التاويل تكلف ومحمل لا كفا بالجماع
 اللفظية وحدها غير بعيد ^{قوله} اخذوا لحد جواز اشير الى ان
 المشترك لم اجناس لو خذا احادها فتنه وتجمع كالفردين
 للظهورين والفروق للاظهار وتاويلي اجمع باعتبار معانية
 لا ذى الى اللبس فانه اذا قيل قران مثلا لا يدعى اطهران ام
 حيز وظهر بخلاف العلم فانه ليس احبس لو خذا احاد فتنه
 وتجمع حتى اذا شق وجمع باعتبار معانية المختلفة اورث اللبس
 وهذا الاعتبار هو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى يحصل
 المفهوم الكلي - الفمزة احسن بقوله عن الالف المفسرة
 فانها ممدودة لانه ضد الممدود فعلى هذا ماخوذ من الفصل
 خلاف الممدود وعلى التوجيه الاخر هو ماخوذ من الفصل
 الحبس او حكما وانما كان في حكم المنقلب عن الواو لانه
 اذا كان مجهولا لاصل ولم قل تلك الالف نحو الياء الدالة
 كونه منقلبة عنه مكانه استغنى عنه لو اذم كونه ياء في الاسم فلو
 ان يكون واوا في الاصل اى غير ثمانية اربعة اه اى ان الماء
 بالثلاثة هنا ما كان على ثلاثة احرف كالصطفى فان الفتحة
 ياء فيخرج عن هذه الضابطة هو مع الراءى او عديم
 اى عديم الاصل اى يكون الفاء اصلية غير منقلبة ولكن جاز

لا يشك في ان الالف
 في الالف المفسرة
 في الالف المفسرة
 في الالف المفسرة

من العرب

من العرب اما التماكيتان ويليان في المستحقين ويلي اما
 مجعولة الاصل منى التي يقع في ممكن الاصل ولم يعرف اصلها
 وتخفيفا اه وذلك لانها قلها الى الياء اخف من قلبها الى
 الواو ولا منقلبة عن اصلية كما سياتى في كساء ورواء
 اوزايد كما سياتى في جمل كعلبا وهو عصب العنق منقلبة
 عن واوا ويا هذا حال معرضة بين اسم ان وجرها وفايدتها
 بيان الالف الخائن لا يكون الا منقلبة اما عن واوا ويا وجا
 العبارة ان الالف الخائن حال كونه منقلبة ملحقة بالجرها
 حيث انها وقعت مقابلة لو كانت اصلية لان عين
 اه اى نفس الهمزة بل الجرنا لاصل هو الذي وقعت مقابلة
 له او منقلبة عنه منى لميت باصلية فتشابهت ما ليس باصل
 كحرف وفي الترجمة اه هو الشرح الفارسي الذي ترجم المحقق
 الشريف الفاظهم الى مع زيادة الحاشية انه لا يجوز اه
 وذلك لان لام الوجهان للعهد والمعهود سابقا هو ابقا
 الهمزة وقلبها واوا وروها الى الاصل اعم من ان يكون
 واوا ويا التي قياسها ان لا تحذف الالف لو حذف التهم
 منى المذكور بمنى الموت وجعل عليه الالتباس في كان لا يكون
 له مذكر كما يضمان مستعلانا فان كان مستعلما
 والبيان مشاهدا لا مشفى حضية واليه بل مشاهدا خصيانا

البتان وفتح فخصيا واليان خيرا لفا لقياس كلام نجم لانه
 صريح في هذا على جملة انما تيد الاحاد بالجملة لان ينوهم
 استعماله هذا لغيره كاستعماله في تعريف اسماء العدد في
 اعم من الاحاد جملة او منفردة طائفة طائفة او اثنين اثنين
 او واحدا واحدا هي مادة لمفرد لان صورة المفرد في مادة
 حالة الجمع اما بزيادة كرجال او نقصان كطلبة في جمع طلبة
 حقيقة مثل اسد جمع اسد او حكا مثل زالد وهجان
 حيث اعتبر الضمة والكسرة في اسد ورجال فحصل التغيير في الالف
 فقد يراو فرضا او بقوله ولد والدلاء لغيره المفرد معناه
 لما دخل في الدلالة انما مستقلة بها انما هيئة الجمع لها دخل
 ايضا في الدلالة كرمط وقر الرهط من الثلاثة الى العشرة
 والقر جميع الناس ومادون العشرة كئلا عشرة لا واحد
 واثنين لعدم دلالة لهما على الاحاد لان اقل الجمع ثلثة
 فنقول مقصودة اي يخرج عن الحد بهذا القيد لدلالة التماخ
 على احاد غير مقصودة اذ المفص لها وضعا هو الجنس والاحاد
 اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها
 مجرد من مفردة اي يخرج بهذا القيد فان قلت
 على احاد مقصودتين عاين الاستعمال الا ان ذلك انما
 ليس مجرد من مفردة كخل وتم اذ لهما مفرد بل هما مع خل

وتم الجمع الفاظ مفردة بدليل جريان احكام المفرد منها
 كالصغير على لفظها والنسبة اليه ونحوها اسماء المجموع
 والعدد ان ليس لهما مفرد بل لان على الاحاد بتوسط حرفة
 فان قيل يصدر هذا الحد على اسماء المجموع التي لها احاد
 ركب ومجربان مفرد الركب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا
 كما قال الاخفش قيل ان ركب وان وافق الركب في الحروف
 لكن الركب وحده ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل
 جريان احكام المفرد منها كما عرفنا كذا قيل وفيه نظر لان
 المفرد ان اريد المفرد الواحد وفتح فيصدر عن على الركبانه
 مفرد لهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا فيكون
 مرفوعا على كونه جمعا فيلزم الدور كالجماعة اي كما ان
 لفظ الجماعة اسم جمع فكذا تزد ركب كجامل اسم جمع الجمل
 باقر اسم جمع عن الحركة كما في احمدا فان لا يتوهم فيه او
 التثوين او هما على مسيل الجمع كما في زيدان فان قيل
 اسم التفضيل اه حاصل السؤال ان اكثر في قول المص اسم تفضيل
 والتقدير ان هذا لا يحق يدل على ان مع المفرد اكثر منه
 فينبغي ان يكون في المفرد كثر في حقه تضاف اليه اكثر من
 الواو والنون وهو مفرد لا كثرة وحاصل الجواب ان ثبوت
 اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون

محققا كما في زيد اعلم من عمر او مقديا كما في قولك زيد
 افقه من الحمار لو فرض ثبوت ^{ههنا} الفقه له فزيد افقه منه
 وما نحن فيه من هذا القبيل بمعنى لو فرض الكثرة في الكلام الواحد
 كان ذلك الجمع الكثر منه اي فكونه اشارته الى دفع اخر
 الفاضل الرخصة اللذان يتعلق احدهما باللفظ والاخر بالمعنى
 اما الاول فتفريده انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما ند
 خبر لقوله شرط لعدم وجود العايد فيها الرابط بها بالمتبادر
 واما الثاني ففوان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله
 بمعنى المصد لا يتطابقا معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب
 عنهما ان مذكور معنى كونه مذكرا وهو خبر شرط فوجب العايد
 والمصد كليهما من غير حاجة الى تقدير عايد كما اجاب به القا
 ضل الرخصة من حيث ستماء شبه هذا على ان المذكر العلم
 هو اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف الدال بحاله مذكور
 لغرض لبقو هلال تنسب اليه الامور جيات كان ككند
 فاحدته سليم ثم صار الى بني هلال واداء المذكر ^{جوا}
 عن امر اضخم الانا حيث قال كان على اسم ان يقول بدل
 فمذكر فخرج عن التاء لخرج غوطحة ويدخل نحو سلا وورقا
 على دجلين بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء ^{ظلم}
 وذاك لخفة الالف والتاء هو التاء اي في الوضع لان ^{ضعف}

للفرن

للفرن بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف غير مستو اما
 هذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا ينوي فيها
 المذكر والمؤنث في الصفة ولا يكون الفرن بين المذكر ^{للفرن}
 بجمع التنازل يكون بالصفة كما في افعل فعلا خلا ولا اصل
 فذلك لما شاع بها بالاسم فان الشايع فيه الفرن بين المذكر
 والمؤنث نفس اللفظ كما لجعل والتاء والماء والرجل ^{الا}
 المذكوراء دفع لما اضرب به الفاضل الرخصة حيث قال هذا العبا
 سخيقة لان ضمير يكون عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى
 ان لا يكون الوصف المذكر مسويا في ذلك الوصف مع المؤنث و
 لا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشئ في نفسه مع غيره
 وحاصل الجواب ان ضمير يكون راجع الى الاسم المذكور اي
 الذي اريد جميعه وكانه قال وان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
 مستويا في الصيغة مع المؤنث بنا ويل راجعا الى الصفة
 فلم ذكره والشرط لحاصل قول يغني عن هذا الشرط ^{نفا}
 فان العلة لا ينوي فيه المذكر والمؤنث وتاء التانيث
 قد حققنا لان تاء البالغة هي تاء التانيث فارجح اليه
 لزم التبيين فانه اذا قيل علامون لم يدان جمع علام
 تحت قاعه ككلمة لانه بعد ان ذكر ضمير الجمع السالم
 وهو العلم والصفة المستحق للشرائط سوى ما مر يقص من ^{ذي}

الناء المحذوفة العجز معنلا فلا يذكر مجموعا هذا الجمع مغيرا
 اوله كسنون او غير غير كسبون وجاء تلون على الوجهين قد
 شد تخو حرون وارصون انتهى حاصل هذه الضابطتان
 كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة فجعله شاذ
 لا اذا كان اسما محذوف العجز معنلا وليس له مذكر يجمع بالعام
 والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شد وذ وان لم يكن علما
 ولا صفة وذلك كسنون واصا برفان مفرقة سنة واصا لها
 سنون يجمع هذا الجمع جيل لما فانه من حذف اللام حتى هذا الجمع
 عن محذوفه فان تغير الواحد اى ان تغييره مصطوف
 الذى هو مصطفى وهو حذف الفاء انا هو بعد الجمع فانه لما
 جمع التثنية الساكنان في الالف والواو فحذف الالف واما
 التثنية جواب عما ايقال كيف حملنا التغييرها على هذا المفعول
 الخاص به فيما تقدم على مطلق التغير جمع الفاعل افعل
 قال نجم لانه هذا الوزن للقلبة اذا جاء للفرد وزن كثر
 واما اذا اخرج جمع التكثير فيها ضمت للقلبة والكثرة وكذا
 ما عدل الست للكثرة ان لم يخصص به الجمع ولا فهو مشترك كما
 ومصانع هذا واعلم ان انحصار جمع القلبة في هذه الازمنة
 الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فحالة كاكلة
 جمع اكل وزاد بعضهم افعالا كاصدا قاصدا جمع صديقون

والمراد عجيب يانه اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل
 لمعان احدها ما ذكر وهو جريان المصدا على الفعل اى شئ
 اياه في حركة وسكنا منه ثالثها جريان الصفة على شئ اى
 يكون فاللنا الشئ صاحبها اما متبدا لها او ذوالها او
 موصوف او موصول وكل من المعاني اصطلاح مشهور فيها
 بينهم فلا يلزم الالهام في الحذف كما ذكر الفاضل للمرجع
 بعد اشتقاق الفعل من اشارة الى اختيار ما اختاره
 البصريون من ان الاصل هو المصدا والفعل مشتق منه و
 ذهب الكوفيون الى اصاله الفعل واستدلوا عليه بدلا
 احدها ان المصدا تابع للفعل في الاعلال وغد منه وانا
 ثبتت الفرعية في الاعلال ثبتت في الاشتقاق لانه لا يكون
 مفعولا في شئ واصل في اخر وثانيها ان المصدا مائة مفعول
 للفعل فيكون تابعا للمشروع احو بالاصالة من التابع وثالثها
 ان الفعل تدجاء عاملا في المصدا والمصدا اصل بالنسبة الى
 وراعيها انه قد جاء ث افعال بلا مصادرو لو كان المصدا
 اصلا والفعل مفعولا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم
 المصدا جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة الى الجزء
 وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب عنها اما عن الاول فانه
 لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق الا ترى

وثانيها جريان اسم الفاعل
 على الفعل ١٣

ان احد واخوه فرع يعيد في الاعلال وليس مشتقا منها
 عن الثاني فلا يلزم منه فرع في الاعراب لا في الاشتقاق
 اما عن الثالث فلا يلزم من كونها عاملا كونها اصلا فان الحرف
 عاملة في الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان التشابه
 فيه الافعال التي وجد لها مصار واما عن الخامس فلا يلزم
 والتجوز مقدم على الكل واصل لوجوده فيكون اصلا لا اشتقاقا
 وان كان الاخيران اما لكن فليحتمل من غير لفظها لقول الزم
 زيدا وويلد ووجي اي غدا باوهلاكها ومن هنا ظهر الفرق
 بين المصدر والمفعول المطلق اي سماعي يعني اطلاق الشئ
 واداء السماع مجاز ولم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت
 حذفها اثنين وثلاثين بعدها المصدر في الثانية وفي
 فسق وشغل ورحمة ونسفة وكثرة ودعوى وذكرى
 وشري ولبان وحرمان ومقرن وفزان وطلب وكذب ومغ
 وهدي وقلبة ومرتبة وذهاب وقبول وجيفة سهوية
 وسعاة ومحمك وكواهية بالقطع قيد لقول يعجل اي يعمل
 المصدر عملا مقطوعا بان العمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما
 اذا كان مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ باللفظ فيجوز ان
 العمل له ويجوز ان العمل ليس عملا مقطوعا به كما ينبغي
 لا باعتبار التشبيه اذا كان عملا لا اشتقاقا ولا مرفقا

وذكر في مفعول

في الاشتقاق

في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف ما سلم
 فانه يعمل بمشابهة الفعل لفظا ومعنى وهذا لا يتصور الا اذا كان
 بعض الماضي كان مشابها لمعنى ومخالفا لفظا ومشابها
 للمضارع لفظا ومخالفا لمعنى منقطعة قوة المشابهة فلم يعمل
 عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر
 الخال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا
 يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الخال لان ان المصدرية اذا اختلف
 على المضارع خالص للاستقبال اذا لم يكن مفعولا مطلقا
 اي حقيقة واما المجازي فهو ضرب من ضرب الامير للمضارع
 عليه جواز تخم الامة لتقديم المفعولات اذا كان ظرفا للتوسع ولورث
 نحو قولنا اللهم ارزقني من عذوق البواء واليك القرار قال
 تعالى ولا ياخذكم بهارانه وقال فلما بلغ معه السعي وتقدر
 الفعل في مثل تكلف وليس كل ما اذ لم يشيئ في حركته حكم ذلك
 الشئ في جميع الامور وشئ ما في خزان اه لا فاحر
 مصدر موصول ومفعول المصدر في الحقيقة مفعول الفعل
 الذي هو صلة الحرف ومفعول الصلة لا يقدم على الموصول
 او يكون الظن والقدري ولا يقع احفاد المست
 فيه بان يقال في مثل الزيدان اعجبه ضربها الزيدان اعجبه
 من اعلى ان يكون الالف ضمير الفاعل المثني لا ضمير المثنى اي

في الحال والاستقبال

لو اضم في المصدق لا صيرناه اذا اشتق او جمع فيلزم مع اجتماع
 علامتي تثنية وعلامة جمع فانك اذا قلنا عجبت صرنا
 فالالف فيه علامة لتثنية المصدق فلو اضم الفاعل فيه جعل
 مستترا لا احتياج الى الالف الاخرى تدل على ان الالف المستتر
كما هي القاعدة المقررة في باب الاضمار واجعاين في الحقيقة
 اه ولذا عد من خواص الاسم التثنية والجمع لا شبهه
 لا شبهه كلام مستأنف مضمون جواب عن سوال تقريره ان
 الاضمار في المصدق قد وقع في مثل مخرج زيد لما حصل فان
 البناء ضمير المتكلم وهو مستقر في المصدق حاصل الجواب ان الما
 بالاضمار الاستناد فانه اذا كان باردا يقال له ضمير لا يقال
 له مضمون المصدق ولا في غير في مفهومه بل مفهومه هو
 الحدث المذكور في التعريف من اقباب لا منه نجم ^{قوله} الاختلاف
 للحياة في المفعول المطلق المحل في الفعل مطلقا اي سواء كان
 المحذوف جائزا او واجبا وهو خلاف قول المصنف فلو اخرجت
 اه اي لو اخرجت تلك الاحكام المصدق بقوله ولا يتقدم معوله
 المتقدمة عند قوله والحال باللام قيل عن القسم الثاني لنظم
 نسبة هذه الاحكام الى كلا القسمين واحدة حيث انما
 واقعة بعدهما والحال ان ليس كذلك فان امتناع تقديم
 المفعول يختص بالفعل اول اي حدث وهو المصدق وذلك

مبنى على مذهب سيبويه من تسمية المصدق فعلا وحداثا
 وحداثا موضوعا وذلك لانه فيه تنبيه على ان لام الجا
 صلة قولنا اشتق بتضمين معنى الوضع ما قام اشارة الى ان
 المراد من اعم من العقل واعلم ان المراد من قام به الفعل من
 قام به الفعل مع فان اسم الفاعل موضوع لكليهما ^{الفعل} وغير ذلك
 كانه واسم المكان والزمان لان الجمع فان اسم المفعول
 لمن وقع عليه واسم الزمان والكان لمن وقع فيه والله لمن
وقع بها الفعل اي بتوسطها والظن ان اسم التفضيل اه
 اي الظن من قول المصنف لمن قام به يخرج ماعدا الصفة بمنزلة خرج
 للجميع الا الصفة لما علمنا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
 في قوله في اول التعريف اي حدثا موضوعا ذلك الاسم وقد
 اشرنا الى فائدة وان كان ما مضى الى بالنسبة الى زمان
 وتوالت الية فان زمان اهل الكهف مقدم على زمان النبي صلى الله عليه وسلم
 بشرط الاعتماد اه هذا عند سيبويه وسائر البصريين و
 اما الاخفش والكوفيين فيجوزون اعمالا غير محمد على شيء مما ذكر
 فكانهم اعتبروا نفس المشبة لا عمالا عن غير اعتماد على صاحبه
 او الممنوع او نحوها هذا واعلم انه قال نجم الامة ظاهر كلامه انما
 انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف
 النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة الفعل

مبنى على مذهب سيبويه من تسمية المصدق فعلا وحداثا

مبنى على مذهب سيبويه من تسمية المصدق فعلا وحداثا

وفيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام
 هذا كلام اليق وجبته الاضافة فزع العلماء على
 هذه المسئلة مسئلة في الضمان وهي ان القائل اذا قال انا
 قاتل عبدك وسادق مالك بالاضافة كان ضامنا وانا
 لكون الاسم لم يضمن الفرق بينهما ان اسم الفاعل في صورة الاولى
 حيث انه لم يعمل كان بمنزلة المضاف فهو اخبار عن القتل والسرقة
 الواقعين في الزمان الماضي واما على تقدير الثاني فاسم
 الفاعل بمنزلة الحال والاستقبال فهو نوعا بالقتل والسرقة
 الاخبار عما وقع منه فيفعل مقدرا قال السير في الاجود
 ان يقال ههنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة
 حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكفى
 في اعماله بما في اسم الفاعل بمنزلة الماضي من معنى الفعل قال ولا
 يجوز الاعمال بمنزلة الماضي في غير هذا الا ضرورة ولهذا لم يوجب
 عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة ورود
 في كلامهم اللام الموصولة قيد ما لها احتراز عن
 لام التعريف فانها اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه
 عن شرط من شرط العمل لعدم تطرق هذا الدليل لا يجري
 في جميع جمع التكثير الا ان يقال انه حمل على ما لا يحتمل تغيير طرد
 الباب بنصبه على المفعولية اشارة الى ان اطلاق العمل

مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يجزى مع عمله
 رفع الفاعل لان حذو لا استطالة الصلة بين كذا المفعول قوله لتفضيل
 الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمنزلة الفاعل نحو زيد اضر بالناس اي
 اشد ضارا بغير قوله او لتفضيل المفعول بان يكون اسم التفضيل
 بمنزلة اسم المفعول نحو زيد اضر بالناس ولحقه فم ان كثر هم ضيق
 ومعرفة قوله اي عمل النصب قيد به لان عمل الرفع لا يتوقف
 على شرط كما صرح به في قوله واستقر طه على باحد الزمانين قال
 نجم الامة ليس هذا التقيد بين لكن الناحيتين لا على وجه واحد
 وجعل كاسم الفاعل قوله لصان وطاوق فانها اسمان على فاعل في الاصل
 بمنزلة الحدوث كمن قلب استعماله في الثبوت فلا يقال طالق الا في
 لها الطلاق لا يجد لها انا فان قوله من السكن في مخالفة النصيب
 السكن راجع الى الضيق والتقدير وصيغتهما مخالفة لصيغة حال
 كون صيغة الصفة كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل
 فان صيغته قياسية لا سماعية قوله ليست بوصول بالاتفاق بل هي
 تقريب وان لم يكن موصولة لان مدخول اللام الموصولة وان كان
 الصورة اسما كضارب لان ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه لا
 عرفت ولا يتاخر في الصفة ذلك لا يتأخر في الثبوت والفعل كمن
 الزمان جزء من مجموع مريد على التجرد فلا تقوم مقامه فلا يدخل

ما ينبغي ان يدخل على الفعل **قول** على الشبه وجبه مشا بته للمفعل كونه
 فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام **قول** عكس المعجزة اذ هذه
 صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعجزة اضافة المعرفة الى النكرة
 كضارب زيد ونحو **قول** في ضرورة التثنية كما قال انا مت على
 ربي ما جاز فاصفا كيت الا على جونا مصطلها فاضاف جونا
 الى المصطلح المضاف الى الصيغتين الجاريتين هو مثل حسن وجبه **قول**
 في اصل ذلك الفصل لانه المتبادر من الاطلاق في هذا جواب لا عن
 الفاضل الرتبة حيث قال ينتقض نحو فاضل وزايد وغالب فان فيها
 زيادة على الغير وحاصل الجواب ان لم يقصد فيه الزيادة في الفعل
 الذي استق من اذ لم ير الزيادة في الفضل والزيادة فالغلبة بل
 المراد بقولنا زيد فاضل على عمر وانما كثر منه كالا او جمالا او نحو هما
 متساويان فالبادي مع **قول** ذات مبهمة فان قوله اعلم بدل علم ان اذا
 صامصة بالعلم ولا يدري انما هي في استلاب ذكر الوصف قبل نحو
 زيد افضل من عمر ولا حاجة الى حمل الوصف على ذلك لان اسم الزمان
 مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل لزمان فقط **قول** من حيث
 قدر هذا البصر حمل افضل اسم التفضيل هو الوزون بافضل وهي
 ومنه فانه قال واسم التفضيل صيغة افضل **قول** من الزمان
 فانه اذا قيل ما اخر جبرلم يد راسا اخر من خرج اي من خرج با

الذي هو الثلاثة المحترق او من خرج بالتشديد الذي هو الثلاثة المريد
 فيه ويجعل ان يكون مراده لزوم الالتباس بين كل اثنين منهما مثلا
 لو قيل ما اخر جبرلم يعلم ان المراد ما اشترى من جبر او استحق جبه **قول** في
 التفضيل انما يقال الصفة **قول** مقدم بالطبع لان التقدم الطبيعي
 على ما عرفت هو كون المتأخر محتاجا الى التقدم ولا يكون التقدم
 علته لوجوه وهما كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل محتجا
 الى الدلالة على اصل الفعل وليس له علة والا لزم من حصول الله
 الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة **قول** على هذا التقدير
 اي على تقدير ان المراد العيب الظاهري ينتفيضة الحق من عين
 شذوذهم حكوا عليه بالشدوذ **قول** فالجواب عن هذا الجواب
 للفاضل الهندى ولم يستحسن ايضا فالشئبع عليه عجيب وحاصل
 ان المراد بالحق اثاره الظاهرة مثل تعليق الحزن ونحوها من عيوب
 العيوب الظاهرة والمراد بالجميل والبلاهة الملكة الراضية في النفس التي
 هي متشابهة الاثار من عيوب العيوب الباطنة **قول** ففيه شائبة القاف
 اما زائدة او على توهم اما على او تقديرها في نظم الكلام والتقدير فاقا
 الجواب ففيه **قول** من حق ابن هبيرة قد تكون منه افعال لفظ الاين
 والذي صححه الفاضل الهندى وصاحب القاصر من انه هبيرة من عين
 زيادة الاين قال فيروى والورد هبيرة بن زيد بن روان **قول** قبا

لأنه إذا لم يكن بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل
 منه قياساً **قوله** على سبيل التمثيل وذلك لأنه لا يخرج يكون من العيوب الظاهرة
قوله على قياس القياس ورد في كلام محمد كثيرًا سيما في العجفة
 التجار ونداء شاهد على موافقة القياس والقاروف العجفة **قوله**
 الأفضال الحقة لعدم اجتماعها وعدم ارتفاعها **قوله** بتعين كبار
 والجبرور متعلق بتعين والتقدير أن المفضل عليه في صورة استعماله
 باللام متعين بطريق تعيين المفضل عليه إذا كان مع غير اللام وقوله
 مذكور صفة معين **قوله** كما إذا طلب مثال لذكر المفضل عليه لفظاً
 وما حكاهما إذا كان في البلد فاضلاً من معروفان وأحد هما أفضل
 من الآخر فيقول فلان الأفضل **قوله** وأما الفرق للكارن الفرق العلية
 والكارن من هو أكثر عددًا في عشاره وقبائله من غيره **قوله** من بينهم
 وهذا كما تقول مثلاً زيد شخص من قرين أفضل من عيسى فيقال محمد إلا
 فضل من قرين أي أفضل من عيسى من بن قرين وحاصل المعنى أنه
 قرين وهو أفضل من عيسى وبينما نحن فيه أي است بالبعث الأكثر
 من هذا القبيلة **قوله** من كل شيء أو تفسيره المهور عند المجدد أكبر من
 أن يوصف **قوله** أي أحدهما زيادة أو الغرض من هذا التقدير دفع
 الراء على ظاهر العبارة تقريره أن المعنى بعض المقصودنا لبيان أي
 المقصود أن وإن يقصد مصدر بعض المقصودنا لتقديره أحد المقصودين

قصد الزيادة فخل فيه المصدر على المفعول وهو غير جازم وحاصل الدع
 أن قوله أن يقصد مصدر مضاف إلى الزيادة بحسب المال وهذا المصدر
 بعض المفعول والاضافة بيانية وفيه من المكلف فلا يخفى ولا ^{الظهور} في
 أن المضاف محذوف أي قصد لحدها **قوله** أي على ما يدخل فيه أعدى
 الجول وأجسم القول **قوله** تخفف أي تخفف المضاف إليه من فعل
 الفضل والالو قصد به الزيادة على كل من أضيف إليه وهو من جملتهم لـ
 تفضيل النبي على نفسه إذ عرفت هذا فالأوضح في العبارة أن يقول في
 من ماعد الفضل لئلا يتوهم أنه يجب قصد التفضيل باعتبار أي من
قوله من شاركه أعلم أن المشاركة إما تحقيقاً نحو زيد أحسن من عمرو
 أو تقدير كقولهم فلان أصوم يوم من شعبان أحسن من أن أفطر يوماً
 من رمضان لأن افطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من محبوب عند
 المخالف فقد رده محبوباً لنفسه أيضاً ثم فضل يوم شعبان عليه فكان
 قال هب أنه محبوب عند أي شيئاً ليس صوم يوم من شعبان أحسن من
 اللهم أبدلني بهم خيراً منهم أي في اعتقادهم لأنه نفس الأمر فأنتم ليس بهم خيراً
 وأبدلهم بشيء أحسن أي في اعتقادهم أيضاً ولا نعلم يكن فيه شر ومثله قوله
 أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً كما يخجل لأنه لا ندره **قوله** أي فانه مقبلة
 إشارة لما بينناك عليه في الوجه الأول من أن الغرض من مثله دفع الاعتراض
 السابق **قوله** بوسف أحسن حجة أي أحسن من كل أحد من بين حجة أي أنه

هذه الفضيلة لفظا او معنى اما لفظا ففي الاسم المذكورة من في لفظه واما في
 نكاح النوع الاول اي المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف اليه
 فمن جبر التفصيلية في اعتبار ذكر المفضل عليه بعد كذا الذي هو في
 اللفظ **قوله** باب جر اي فعل العفة فكان افضل التفصيل واقع وسطا و
 لا يجوز الفصل بينه وبين من لا يعموله **قوله** الرفع بالفاعلية وحكي
 يونس عن ناس من العرب فغير للظا هو بلا شرط نحو مريت برجل افضل
 ابو **قوله** في الضم قيد نجم الامة بالستر فلا يجوز هذا زيد افضل هي
 وتقليل الشيء ايضا يدل عليه **قوله** اي وصفا سببيا بقية قوله وهو في
 المعنى مسبب الوصف الشيء على ما هو كونه في اللفظ صفة شيء وفي الحقيقة
 هو صفة لتعلق ذلك الشيء وتسمى الوصف بحال متعلق الوصف ثم ان
 بحاله **قوله** لسبب اي لتعلق ذلك الشيء فان الكل مسبب لعماله رجلا
 متعلقة ولا سببا نتحصل في عينه بسببه كان الفلام في قولك زيد
 الفلام من متعلقات زيد ومنسبا متحيا نتحصل في ملكه بسببه هذا وعلم
 ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب ومن السبب ولعل
 المص استعمال غير المشهور للمبتنية على صحة وتحققه كما هو في قوله فضل با
 عين الرجل اه **قوله** كالصفة المشبهة زيد حسن وجهه فانما علمت الرفع
 في الوجه الكذا هو من متعلقات زيد **قوله** فانما مختلفان بالذات فان الفضل
 والفضل علم في هذا المثال مختلفان فانما في الكل الثاني لم يصر عنه با

كالشال المشهور حتى يقال ان هذا الضمير مع مرجعه متحدان بل عين عنه با
 لاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التباين فالحل في هذا المثال من رفع
 متحد وفي ضميره افضل التفضيل اي ما رايت رجلا احسن مني كل عينه من كل
 زيد **قوله** بخلاف الكل المحفوظ اي بخلاف الكل في المثال المشهور فانه قد
 لوحظ ان اي جبر في التقييد فاذن هو شيء واحد حيث انه جبر في التقييد وال
 ان ذلك الشيء المحفوظ على هذه الصفة قيد نارة بكونه في عين زيد ونارة
 بكونه في عين الرجل ولقد اوجبته بوجوب قيد القيد الا ترى ان ال
 شيء واحد هو الحيوان الناطق بقيد نارة بكونه في عين زيد ونارة بكونه في
 عمر وهكذا وهو شيء واحد يتعد ويتعد القيد فلا يقال ان الانسان كذا
 في زيد عن الانسان الذي في عمر بل يقال ان هذا القيد لا يخص زيد عن
 القيد لا يخص عمر وكذلك الكل في مثالنا هذا وهو التباين فان الاصل في
 اسم التفضيل الذي لا يعمل ان يكون المفضل فيه مغاير للمفضل عليه فغاير في
 نحو زيد احسن من عمر ولو كان بينهما مثالنا هذا مغايرة ذاتية لا متنع العمل
 كما صنع هذا **قوله** ليسهل اه علمت لعدم البقاء اي عدم بقائه على ما هو في العمل
 لاجل بسيل اخرج عن معنى التفضيل فيضمير عجب الفعل فيعمل الرفع **قوله** في امر
 الاخر اي في الامثلة الاخرى التي تشابه هذا المثال في كونها افضل التفضيل
 بعين الفعل في عين كل واحد هذا التعميم اما جاء من وقوع الرجل في المثال نكرة

في سياق النفي **قوله** مع النفي يعني من قال يقتدر على ما ريت رجلاً أحسن كحل عينه مثل
حسن كحل عين زيد بل هو أقل منه **قوله** عن كماله فان الزيادة مأخوذة من
قطعا لا يجوز خبره عنها ولا يخفى ان خبره عن الزيادة عرف لا يتأتى مع وجوب
من التفصيلية لا يتبع لذكرها وجب **قوله** او يكونه دون اي يكون حسن كحل
كحل عين زيد اقل من حسن عين الرجل **قوله** لما اقتضاه المقام اي مقام المص
ولا يعدها هذه الحقيقة معنى قالت تميم لا ولين وحاصلها لا لا تعتبر اسم
قبل تسلط النفي بحرف الزيادة كما في المثالين بل تعتبره مقسما بها واذا
اقررت بما لا نقول ان النفي المسلط عليه يتوجه الى قيد الذي هو الزيادة
كما في النفي الاول بل يقصد نفي المساواة ويحصل في من هذا المقصد نفي الزيادة
لان المساواة فردان احدهما المساواة الحقيقية من غير تفاضل ثانياً المساواة
مع زيادة في غير ما وقع فيه التماثل **قوله** صوابه لم يكن في ضمن الزيادة ولو
في ضمنه فقول له ولو كان اه عطف على مقدر **قوله** من جميع ذلك اي من جميع
المعاني الثلاث ارض جميع هذه الاعمال التي هي ان يقصد نفي المساواة نفي الزيادة
الى اخر الاعمال والزيادة التفصيلية بالنفي اي مع النفي فالجاء بمعنى مع
لا صلة للزوال لان هذا السؤال لا يحض زوال الزيادة التفصيلية بالنفي
بل يتوجه على زوالها سواء كان يرجع النفي الى الزيادة او بوجه اخر فيعم الت
السايقين على ترجيحنا فتم **قوله** اذ ليس كل الحق هذه الحقيقة اشارة الى رد
الكساة والفر حيث قال لا يلزم الفصل باجتهاد لان المبدأ عندهما معقول

للحق كما ذكرنا في اول الكتاب وحاصل الجواب ان الكل وان كان معوقا
لاحق الا انه ليس معوقا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معوقا له
قولهما معك كقولنا زيد قائم وقوله منه في عين زيد معوقا لاحق من حيث
انه اسم تفضيل وفيه معنى الفعلية الا ترى انه لو لم يكن اسم تفضيل لما
اجتمعا الى الأتيان بهذا القول كما سبق **قوله** ولا يجوز جراه جواب عن سوال
تقريره ان معنى الابتداء على بعض المذهب عامل فيها فاشتركا في تمامه معقول
عامل واحد فلا يكون احدهما اجنيا من الآخر وحاصل الجواب ان العامل
في الكل معنى الابتداء على ما ذكرت اسم التفضيل وذلك لا يشترط الاجتناب
عن الاجنبية **قوله** تفيد ريكات وهو محو الصير الى مالم يذكر كذا قيل و
الفاضل الهند بانه لا فساد في مرجع الصير الى مالم يذكر لفظا وهو كذا قيل و
كما في هذا المثال لان الكل التوخي لكونه مبتداء مقدم رتبة ورجح فتقول انه
الى التحقيق المذكورة في قولهم هذا اسير لطيب منه بطبا تقريره في هذا المقام
ان اسم التفضيل هنا عامل في حديث حدث الفضل عليه اي حديث التفضيل
والتفضيل على الشيء يتعلق بظرفان وهو قوله في عينه باعتبار حدث الفضل
وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث الفضل عليه فيلزم ان يكون كل واحد
بتعلقه بغيره كون الكل فضلا باعتبار وعين رجل فيلزم الالوه بقوله في
عينه بجهة كونه فضلا عليه باعتبار وعين زيد فيلزم الالوه منه المتضمن لذكر
الفضل عليه بقوله في عين زيد ولو قدم منه لم يبق الالوه منه بقوله في عين زيد

وادلاء الكل بقوله في غيره فانهم هذا المقام على هذه السؤل **قوله** وعلى كل تقدير
 رد لما ذكره نجم الائمة حيث قال هو على حذف المضاف اي من كل عين لا يميز
 الكل على الكل على العين وحاصل الراد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان
 والفضل عليه متغايرين بالاعتبار ومع فخط متغايرين بالذات واما قوله
 ان المقصود تفضيل الكل على الكل فلا يوجب تقدير من كل عين **قوله** زيد
 منه في عين زيد حذف مجرور من وجار العين لظهور المراد **قوله** وتقديره
 رد لما ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد مفعول رابت واجتنابا
 الكل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رابت كعين زيد ما رابت كعين
 زيد ولا زيادة عليها ومعنى احسن معنا الكل احسن معنا الكل ولا مثلها حذف
 العطف في الموضوعين اعتمادا على وضوح المقصود ولا يجوز ان يكون احسن معنا
 لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رابت عينا مثل عين زيد في حسن الكل معينا
 زائدة على عين زيد في حسن الكل معينا وكيف يكون مثل الشيء زائدة عليه ذلك
 الوصف في حالة واحدة فالله اشارة الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله
 كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم ير من يكون اسما لان الظاهر كونها
 فعملها مع احسن صفة موصوف محذوف ودفع التناقض ما يجعل المماثلة
 بمعنى المماثلة في اصل النكح لانه الفضل احسنه وما يجعل المماثلة بمعنى
 المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه لا يبلغ وكان اللزوم على
 الوجه لا يبلغ معنى على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما

كتاب
 مجلس شراي
 سنة ١٢٠٠

لزوم التناقض وهو المماثلة مع الترتيب فيكون النفي من ههنا فيكون
 ابلغ كذا انا وبعض الافاضل **قوله** اسم جماعة الى كيان اشارة
 ليس بجميع ليعمل ما رابا صفة دكان لان اسم الجمع لا يجت ناس
 المسند للصين ولا جمع صفة هذا ما يطلق لشرح الاسم كيتناه مع
 تفرق البال وتشتت الحال وتقفى الله ثم يشرح الصديق
 الاجتناب قاله بلبانة وحوزه بيبانة فوافقه

الفقيه في الله الفقه نفرة الله بن عبد
 الحجة الموسوي الخزازي
 تمت بالخير والفضل
 سنة ١٢٠٠

نفوس اول في علي الله ملك السموات
 والارض من من ملكها بن عبد الله
 عبد الله

15189